وثائق الحركة الوطنية اللبنانية

١٩٧٥ ـ ١٩٨١

فهرست :

مِن أجلِ
إصلاح ديمقراطي
لِلنظامِ السياسِي
في لبنان

البرنامج المرحلي
لِلحركةِ الوطنيّة اللبنانية

بيروت في
١٩٧٥/٨/١٨

من اجل
اصلاح ديمقراطي
النظام السياسي
في لبنان

البرنامج المرحلي
للحركة الوطنية اللبنانية

بتاريخ ١٨ اب عام ١٩٧٥ ، أعلنت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية برنامجها للاصلاح الديمقراطي للنظام السياسي اللبناني .

يتضمن البرنامج مقدمة و ٧ نقاط ، وقد تضمنت المقدمة تحليلا شاملا لحقائق الوضع اللبناني في الميادين الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وركزت على ان اختيار الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية لقضية الاصلاح الديمقراطي في النظام السياسي ، تمليه في الواقع الاولوية التي تحتلها هذه القضية في المرحلة الراهنة من تطور لبنان .

لقد بات واضحا ، كما جاء في البرنامج ، ان الحاجة الى التغيير في مختلف المجالات تصطدم اساسا بتخلف النظام السياسي وعجزه بمختلف مؤسساته عن أن يشكل اطارا لعملية التطور الديمقراطي المطلوب .

ان اقرار البرنامج المرحلي يعتبر في الواقع حدثا تاريخيا في حياة لبنان الوطنية ، بل ويكاد يكون أهم حدث سياسي منذ الاستقلال .

ان شهداء الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية ، وشهداء المقاومة الفلسطينية وكذلك ضحايا العنف الفاشي والحقد الاسود ، الذين سقطوا قبل وبعد اعلان البرنامج المرحلي ، قد رسموا بالدم صورة لبنان الجديد لبنان العربي الديمقراطي العلماني .

وكما أثبتت الأحداث ، مدى تصميم اللبنانيين الوطنيين والتقدميين على احباط المشروع الانتحاري الذي رفع الانعزاليون لواءه وقادوا لبنان بسببه الى الخراب والدمار ، فقد أثبتت أيضا ان الحركة الوطنية بتقديمها هذا البرنامج انما صاغت تحدي اللبنانيين الحقيقي وتصديهم لمهمات التغيير الملموسة وتحريك كل الطاقات والامكانيات لتحقيقها .

بين اب ١٩٧٥ واليوم ، تحول البرنامج المرحلي من مجرد مشروع وضعته الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الى واقع لبناني أصبح منطلقا لاي بحث في الوضع اللبناني ، بقدر ما أصبح برنامجا للاكثرية الساحقة من اللبنانيين .

النص الكامل

يواجه لبنان في هذه المرحلة من تطوره ازمة عامة لم تكن الاحداث التي تتابعت انطلاقا من استشهاد المناضل الوطني معروف سعد مرورا بمجزرة عين الرمانة في ١٣ نيسان ١٩٧٥ ، سوى تعبير صارخ عن بلوغها طورا من الاحتدام بات يفرض بالحاح معالجة جادة تنفذ من ظواهر الاحداث الى العوامل الكامنة وراءها .

■ **فعلى الصعيد الوطني تبرز** الان اكثر من اي وقت مضى خطورة النهج الانعزالي القائم على محاولة فصل لبنان عن المنطقة العربية والانسحاب الكلي من ميدان الصراع القومي الشامل مع العدو الصهيوني وحلفائه ، وهو النهج الذي تدفع البلاد ثمنه منذ سنوات طويلة هدرا لسيادتها الوطنية تحت وطأة العدوان الاسرائيلي المستمر وازمات دورية في علاقات لبنان باشقائه العرب واقتتالا داخليا فجرته وتفجره محاولات التصدي المتكررة للثورة الفلسطينية .

ان تفاقم النتائج السلبية المدمرة التي يولدها النهج الانعزالي المذكور، كان وما يزال في اساس المطالبة الشعبية الواسعة بتكريس الاختيار الوطني العربي قاعدة لانخراط لبنان الرسمي في المواجهة القومية الشاملة مع اسرائيل ، وبالانتقال في التعامل مع الثورة الفلسطينية من صعيد قبولها كأمر واقع في احسن الاحوال الى صعيد احتضانها رسميا كقوة عربية لا تقاتل من اجل تحرير وطنها والدفاع عن نفسها فحسب ، بل تقاتل دفاعا عن لبنان ايضا ، ثم المطالبة الواسعة بتدعيم بدايات المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة للعدو الصهيوني على امتداد الحدود الجنوبية مع ما يتطلبه ذلك من سياسة انماء للجنوب وتوفير مقومات الصمود لابنائه .

■ وعلى الصعيد الاقتصادي تتجلى بوضوح النتائج السلبية الفادحة المترتبة على استمرار تطور لبنان الاقتصادي محكوما بنظام لم يعد له شبيه بين الانظمة الراسمالية المعاصرة في العالم ، وبات يشكل تحت ستار المحافظة على « الاقتصاد الحر » مصدرا للفوضى والازمات المتكررة وقاعدة

لنشوء الاحتكارات مع ما يرافقها من موجات غلاء متصاعدة ، واساسا لتشويه نمو الاقتصاد اللبناني على حساب القطاعات الانتاجية الرئيسية .

ويشكل النهج الانعزالي هنا ايضا سببا للتأزم في اوضاع الاقتصاد اللبناني ، لان هذا النهج باضعافه للروابط القومية التي تشد لبنان الى الوطن العربي يحول دون تكامل الاقتصاد اللبناني مع محيطه العربي ، ويحد من امكانية تجاوز بنيته الطفيلية ومعالجة الامراض المتلازمة معها .

■ وعلى الصعيد الاجتماعي تتركز اكثر فأكثر الامتيازات التي تضع مصادر الثروة الوطنية بين ايدي قلة ضئيلة بينما تعيش الاكثرية الساحقة اوضاعا تتسم بالتدهور المستمر في مستوى المعيشة وبضيق فرص العمل، مما يدفع بالالاف كل عام في هوة البطالة او الهجرة ، كما تتسم بالحرمان من الحد الادنى من الخدمات الاجتماعية وبالخراب المتزايد للفئات المتوسطة التي باتت تتحمل الى جانب العمال والفلاحين وسائر الجماهير الكادحة في المدن والريف نتائج الازمات الاقتصادية واشتداد وتيرة الاستغلال والتمايز الاجتماعي .

وعلى الصعيد السياسي يعيش لبنان خلف واجهة من الديمقراطية البراقة ، في ظل نظام سياسي يأخذ باشد اشكال التمييز اللاديمقراطي تخلفا ويتنكر لابسط متطلبات التحديث لمؤسسات وبنى سياسية موروثة عن عهود الاقطاع والانتداب .

هذه الازمة التي تطال مختلف مجالات الحياة اللبنانية تؤكد الحاجة الملحة الى تعديلات اساسية في السياسة الوطنية الدفاعية وفي النهج الاقتصادي وفي الميدان الاجتماعي وفي التركيب السياسي ، وهي حاجة تبرز منذ سنوات على نحو اكثر زخما في صيغة مطالب تحملها فئات شعبية عريضة لا نبالغ اذا قلنا انها تمثل الاكثرية الساحقة من اللبنانيين .

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية التي اضطلعت بدورها النضالي والتوجيهي وسط الجماهير على امتداد السنوات الماضية ، تجد من واجبها في هذه المرحلة من تطور البلاد أن تبادر الى تسليح الحركة الشعبية الناهضة والنامية ببرنامج مرحلي يحدد مطالبها الرئيسية في مختلف المجالات ويشكل دليل عمل تهتدي به في هذا الطور من نضالها المديد من اجل لبنان عربي وطني ديمقراطي متقدم . وهي تبدأ في هذا المجال بطرح برنامجها المرحلي في محوره الاول : تحقيق الاصلاح الديمقراطي في النظام السياسي، على أن تستكمله خلال الفترة المقبلة بمعالجة المحورين الاخرين المتعلقين

بالسياسة الوطنية الدفاعية من ناحية وبالقضية الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ الثقافية من ناحية ثانية .

ان اختيار الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية لقضية الاصلاح الديمقراطي في النظام السياسي مدخلا أول لطرح برنامجها ، تمليه في الواقع الاولوية التي تحتلها هذه القضية في المرحلة الراهنة من تطور البلاد . فلقد بات واضحا ان الحاجة الى التغيير في مختلف المجالات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية تصطدم اساسا بتخلف النظام السياسي وعجزه بمختلف مؤسساته عن ان يشكل اطارا لعملية التطور الديمقراطي المطلوب .

الطائفية السياسية
السمة الرئيسية للنظام

ان الطائفية السياسية بما ترسيه من امتيازات متعاكسة مع المصالح الحقيقية للاكثرية الساحقة من الشعب اللبناني ، هي السمة الرئيسية لنظامنا السياسي المتخلف ومنها تنبع وعليها تترتب مختلف مظاهر الخلل الرئيسية التي يعانيها هذا النظام . وعلى قاعدة الامتيازات الطائفية الموروثة يؤدي النظام السياسي اللبناني وظيفته في حماية الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهيمنة ، وتكريس عزلة لبنان عن المنطقة العربية ، وتسليط طبقة من الاقطاع السياسي عاجزة عن تقديم الحلول الفعلية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطور لبنان الراسمالي . يضاف الى ذلك كله ان النظام الطائفي المتبع ، بما ينشره من عصبيات ويكرسه من علاقات عشائرية متخلفة قد حجب الكفاءات عن الظهور وعن تسلم مقاليد الامور فانحدرت الدولة الى مستوى من العجز اضحى يهدد مصير الديمقراطية ذاتها ويخفض باستمرار مستوى التمثيل والانتاجية . كما أن قانون التمثيل السياسي بصيغته الراهنة قد أسهم بدوره في خفض مستوى الكفاءات وفي حجبها عن الظهور .

برلمان موصد الابواب

هكذا تتحدد وتتضح عوامل التخلف والتأزم في تركيب السلطة السياسية حيث تعيش البلاد في ظل برلمان موصد الابواب في وجه القوى الاجتماعية الفعالة والرئيسية يشكل مرآة للبنان الطائفي الاقطاعي القديم ولا يلعب دوره التشريعي والسياسي المفترض كمصدر لكل سلطة ، كما تعيش في ظل اختلال مزمن على صعيد التوازن بين السلطات بعيدا عن قواعد الديمقراطية البرلمانية الحقيقية واصولها ، مما يولد جنوحا نحو السلطة الفردية تزداد معه ازمة النظام السياسي وضوحا وتفجرا كما كانت الحال خلال السنوات الماضية . ذلك ان انعدام التوازن بين السلطات قد ادى عمليا الى تقويض مفاهيم الديمقراطية والى قيام ممارسات كيفية في الحكم وفي القضاء والتشريع تعتبر من الانحرافات الخطيرة التي تهدد مستقبل النظام السياسي الديمقراطي ومصير البلاد .

اساس الازمة

واذا كان التناقض بين طبيعة التركيب الطائفي شبه الاقطاعي لنظامنا السياسي وبين حاجات وضرورات تطور البلاد الديمقراطي في مختلف المجالات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، هو اساس الازمة اللبنانية الراهنة ، فان هذا التناقض كان لا بد أن يتحول الى انفجار حين لجأت القوى الرجعية المستفيدة وحدها من الامتيازات التي يكرسها هذا النظام الى حماية امتيازاتها بقوة السلاح في وجه المطالبة المشروعة بالتغيير والتي باتت تستقطب الاكثرية الساحقة من اللبنانيين .

ان استعمال السلاح في وجه التحرك المطلبي الاجتماعي للصيادين في صيدا ، ثم استعماله لضرب الارادة الوطنية المنطلقة من تأكيد حقيقة انتماء لبنان العربي والقائلة بضرورة مساهمته الفعالة في المعركة القومية الشاملة مع العدو الصهيوني وحلفائه ، ان ذلك كان في أساس الاحداث الدامية التي شهدتها البلاد على امتداد هذا العام . ولا نبالغ اذا قلنا أن استمرار تحجر النظا مالسياسي وانغلاقه في وجه ضرورات التطور وطنيا واقتصاديا واجتماعيا ، كما ان استمرار نهج القوى الرجعية والانعزالية في محاولة ترسيخ هذا النظام وحماية امتيازاتها بقوة السلاح ، سوف يدفع بالبلاد الى دوامة من الاقتتال الداخلي المتجدد لن تجني منها سوى الدمار .

ما هو البديـــل ؟

اننا نطرح بديلا لذلك كله نهج الصراع السياسي الديمقراطي القائم على الاحتكام الى ارادة الاكثرية الشعبية . ومن هنا وكي لا تنفجر الازمة اللبنانية بشكل يتحول معه الصراع الاجتماعي السياسي الطبيعي والمشروع الى اقتتال داخلي متكرر ، وكي تنفتح امام لبنان افاق التطور باتجاه تلبيـــة الحاجات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية لغالبية ابنائه ، لا بد من احداث تعديلات ديمقراطية اساسية في تركيب النظام السياسي اللبناني ومؤسساته الرئيسية .

ان هذه التعديلات ترمي أولا وفي الاساس الى تحديث النظـــام السياسي وتجاوز صيغته الطائفية شبه الاقطاعية المتخلفة نحو نظـــام ديمقراطي عصري قادر على مواجهة المشكلات الاقتصادية الاجتماعيـــة الناجمة عن التطور الرأسمالي للبنان ، وقادر أيضا على الوفاء بالحد الادنى من موجبات انتماء لبنان العربي على الصعيدين الوطني والقومي .

ان هذه التعديلات المقترحة لا تقيم بالطبع نظام الديمقراطية المتكاملة الذي يفترض تغييرا جذريا في طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي والسلطة السياسية ، لكنها تؤمن الحد الادنى من التطور الديمقراطي المطلوب في هذه المرحلة من خلال ضرب الاقطاع السياسي الذي بات يشكل طبقة طفيلية يعيق استمرار هيمنتها على السلطة السياسية كل تطور ، وفتح أبواب المؤسسات السياسية على اختلاف مستوياتها ومجالاتها امام القـــوى الاجتماعية الفعالة والرئيسية في البلاد بما يؤمن لكل منها الحد الادنى من التمثيل ويحول تلك المؤسسات الى اطار تنعكس في داخله محصلة الصراع الاجتماعي السياسي وتتبلور ضمنه اتجاهات الحكم الاساسية في هـــذه المرحلة من تطور البلاد .

برنامج الاصلاح السياسي

انطلاقا من هذه الحقائق جميعا تطرح الاحزاب والقوى الوطنيـــة والتقدمية في لبنان البرنامج التالي للاصلاح السياسي :

١

الغاء الطائفية السياسية

لقد بات مستحيلا قبول استمرار نظام الامتيازات الطائفية الراهن أو الابقاء عليه بعـــد أن نخرته مجمـــل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي توالت على البلاد بحيث أصبح تجاوزه شرطا لكل تقدم .

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تؤمن أن الحل الديمقراطي العلماني المتمثل بالغاء الاساس الطائفي للنظام اللبناني أصلا ، هو الاختيار الوحيد المنسجم مع تطلع الجماهير اللبنانية الى نظام وطني ديمقراطـــي متقدم . لذا فان الاحزاب التقدمية تعتبر الغاء الطائفية من النصـــوص الدستورية والتشريعية والنظامية وعلى صعيد الواقع الاجتماعي السياسي واحدا من الاهداف الرئيسية الملحة لنضالها خلال هذه المرحلة من تطـــور لبنان ، وذلك من أجل الوصول الى العلمنة الكاملة للنظام السياسي وازالة كل اثر للصيغة الطائفية في مختلف مجالات الجبهة البنانية .

وترى الاحزاب التقدمية ، في هذا الطور من نضالها المستمر لالغاء الطائفية السياسية ، ان الحد الادنى المطلوب لتجاوز الطائفية السياسية يتمثل الان في : الغاء الطائفية السياسية في مجال التمثيل الشعبي وفي الادارة

والقضاء والجيش .

ان تحرير التمثيل الشعبي من قيود الطائفية السياسية يشكل الخطوة الرئيسية الاولى على طريق تحرير الحياة السياسية اللبنانية كلها من اثقال البنية الطائفية المتحجرة والتي تدفع الجماهير وحدها ثمن استمرارها من مصالحها وكرامتها الانسانية والوطنية .



اصلاح ديمقراطي للتمثيل الشعبي

أ — في مجال التمثيل الشعبي النيابي

اعتماد قانون جديد للانتخاب على الاسس التالية :

الغاء الطائفية السياسية — جعل لبنان كله دائرة وطنية واحدة — الاخذ بنظام التمثيل النسبي — نائب لكل عشرة الاف ناخب — تخفيض سن الانتخاب لثمانية عشر عاما — اعتماد البطاقة الانتخابية — تأمين مراكز الاقتراع في أماكن السكن — الاستخدام المتساوي والمجاني لاجهزة الاعلام الرسمية في الدعاية الانتخابية — اعتبار الرشوة جناية والتشدد في معاقبتها — تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب لترسيخ مبدا التكتل البرلماني — انشاء لجنة قضائية للاشراف على الانتخابات وبت الطعون — الغاء الضمانة المالية — اخضاع النائب لمراقبة ديوان المحاسبة ولمحكمة الاثراء غير المشروع — وضع سن لتقاعد النواب في الرابعة والستين .

ب — في مجال التمثيل الشعبي المحلي والتنظيم الاداري للدولة :

١ — وضع تنظيم اداري جديد للدولة اكثر تطابقا مع الواقع الاجتماعي للبلاد بتقسيم لبنان الى عشر محافظات .

٢ — انشاء مجالس تمثيلية اقليمية في المحافظات والاقضية منتخبة لاربع سنوات يكون من صلاحياتها اقرار الموازنات المحلية وتنفيذها بواسطة لجنة دورية يعاونها المحافظ او القائمقام في عملها هذا ، وتتمثل في هذه المجالس الهيئات والجمعيات والنقابات العمالية والمهنية والتعاونية والبلدية والثقافية والمعنوية . ويكون لهذه المجالس حق الرقابة على المؤسسات العامة في القضاء او المحافظة .

٣ — اعادة النظر بأوضاع البلديات باتجاه وضع قانون جديد لانتخابها وفق قاعدة التمثيل النسبي ، وتعديل نظام الوصاية عليها باتجاه تعزيز صلاحياتها وتوفير الحد المطلوب لها من الاستقلال للقيام بدورها كهيئات تمثيلية محلية .



اصلاح السلطات العامة
وتحقيق التوازن بينهما

ينطلق الاصلاح المطلوب في هذا المجال من اعتبار الديمقراطية نظام شورى وحكم للقانون يقوم على روح المسؤولية وتوزيع الصلاحيات ويتساوى فيه جميع المواطنين الى اية فئة اجتماعية انتموا والى اية عائلة روحية انتسبوا .

لذا فان اقتراحات الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تتوخى في هذا المجال ترسيخ جملة مبادىء : تكريس الهيئة التمثيلية للشعب مصدرا لكل السلطات . العودة الى الاصول الديمقراطية البرلمانية في مجال تحديد الصلاحيات وعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية وعلاقة الاطراف المكونة للسلطة التنفيذية فيما بينها توفيرا للتوازن المطلوب في هذا المجال ، ثم تأمين استقلال السلطة القضائية .

وانطلاقا من هذه المبادىء العامة ترى الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية انه لا بد . في سبيل اصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن

بينها ، من الاخذ بالاسس التالية :

أ — على صعيد السلطة التشريعية :

١ — حصر صلاحية التشريع في مجلس النواب .

٢ — تحديد الحالات التي يحق فيها لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب ، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، بثلاث : امتناعه عن الاجتماع بعد دعوته ثلاث مرات متتالية ، رده الموازنة برمتها ، واسقاطه الحكومة مرتين في مدى سنة واحدة .

٣ — احداث مجلس دستوري منتخب تتمثل فيه جميع النشاطات اللبنانية من مهنية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومعنوية يدعى « مجلس النشاطات اللبنانية الاساسية » ويكون من صلاحياته المشاركة في اقتراح القوانين ومناقشتها والاشتراك مع مجلس النواب في انتخاب رئيس الجمهورية . ويكون لمجلس النواب وحده صلاحية البت النهائي بمشاريع القوانين .

٤ — جواز اعتماد طريقة الاستفتاء الشعبي العام المباشر حول بعض المواضيع المهمة بحيث تكون نتيجته ملزمة للمجالس التمثيلية والسلطات التنفيذية .

٥ — فصل صفة الوزارة عن النيابة واسقاط صفة النيابة حكما عن كل وزير .

٦ — انشاء لجنة تحقيق نيابية دائمة للنظر في شكاوى النواب والمواطنين .

ب — على صعيد السلطة التنفيذية :

١ — يتم انتخاب رئيس الجمهورية في جلسة مشتركة يعقدها مجلس النواب ومجلس النشاطات اللبنانية الاساسية .

٢ — يسمي مجلس النواب رئيس الوزراء ويصدر رئيس الجمهورية مرسوم تكليفه مصدقا بذلك على اختيار المجلس .

٣ — يكون لرئيس الحكومة الحق المطلق في تسمية وزراء حكومته بعد استشارة الكتل النيابية ، ويصدر رئيس الجمهورية مرسوم تعيينهم

بالاشتراك مع رئيس الوزراء . وتبقى لرئيس الجمهورية سلطة عزل الوزراء بناء لاقتراح رئيس الحكومة في حال مخالفتهم للدستور او للقوانين . كما تبقى لرئيس الجمهورية سلطة اقالة الحكومة على ان يصار في هذه الحالة الى اجراء انتخابات نيابية عامة .

٤ — يرئس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء ويدير رئيس الوزراء في حضوره المناقشات . اما المجلس الوزاري فيجتمع برئاسة رئيس الوزراء للمناقشة وللبت في القضايا والمشاريع التي ليست لها صفة الاهمية الخاصة .

٥ — يصدر رئيس الجمهورية بالاشتراك مع رئيس الوزراء والوزراء المختصين المراسيم التي يقرها مجلس الوزراء . وفي حال امتناع رئيس الجمهورية عن اصدارها يجري اعتماد المبدأ بأن كل مرسوم يوقعه رئيس الوزراء يكون نافذا خلال مدة معينة .

٦ — يحق لمجلس الوزراء المنعقد في حضور رئيس الجمهورية ان يتخذ مراسيم تنظيمية لا تتجاوز امورا محددة في الدستور وتصبح هذه المراسيم نافذة بعد ان يوافق عليها ثلثا اعضاء مجلس الوزراء .

ج — على صعيد السلطة القضائية :

١ — الانطلاق من مبدأ تحقيق الاستقلال التام للسلطة القضائية عن باقي السلطات .

٢ — جعل مجلس القضاء الاعلى المرجع الوحيد لتعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم وانهاء خدماتهم وتعيين جهاز معهد القضاء والاشراف الفعلي على اعماله ، وحصر صلاحية وزير العدل بتوجيه النيابات العامة، وتخويل مجلس القضاء الاعلى صلاحية اقتراح القوانين والانظمة الايلة الى رفع مستوى القضاء واعطائه حق الطعن بدستورية القوانين والانظمة امام المحكمة العليا الى جانب المتضررين من اشخاص القانون العام والاشخاص الطبيعيين .

٣ — اختيار اعضاء مجلس القضاء الاعلى بالاقتراع السري المباشر من قبل افراد الجسم القضائي مرة كل سنتين .

٤ — انشاء محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين .

٥ — انشاء محكمة خاصة لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

٦ — حصر صلاحية المحاكم العسكرية بالجرائم المرتكبة من العسكريين وربط القضاء العسكري بالقضاء العدلي وتحديد اختصاصاته وتنظيم مشاركة العسكريين في هيئاته واجهزته . وحصر عمل المحاكم العرفية والميدانية في حالة الحرب فقط .

٧ — اعطاء حق الطعن بدستورية القوانين لكل مواطن . واعطاء كل مواطن حق اقامة الدعوى امام المحكمة المختصة بمحاكمة المسؤولين بالمخالفات التي ارتكبها هؤلاء او يرتكبونها ابان ممارستهم للاحكام ، بما في ذلك جريمة الاثراء غير المشروع . ويكون للادعاء العام العادي الصلاحية ذاتها في تحريك الدعوى .

٨ — وضع قانون مدني اختياري للاحوال الشخصية .

٤

اصلاح الادارة

١ — اعادة تنظيم الادارة لتبسيط اجهزتها وضمان فعاليتها ونزاهتها وتنفيذ قانون الاثراء غير المشروع بين جميع القائمين بخدمة عامة من سياسيين وموظفين .

٢ — احداث امانة عامة تقنية وادارية من ذوي الاختصاص التقني والاداري الى جانب كل وزير لمعاونته في توجيه الحكم في وزارته وتنفيذ المخطط العام الموضوع لاجل ذلك .

٣ — اناطة تعيين جميع موظفي الادارات والمؤسسات العامة بمجلس الخدمة المدنية باستثناء المديرين العامين وامناء سر الدولة والسفراء وقادة وضباط وافراد القوات المسلحة .

٤ — انشاء هيئة للرقابة العليا من رؤساء مجلس الخدمة المدنية وادارة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة مهمتها رفع كفاية الادارة وتطوير تنظيمها وتطهيرها سنويا من العناصر الفاسدة .

٥ — الزام الادارة بتنفيذ القرارا تالقضائية لمجلس الشورى تحت طائلة المسؤولية الشخصية للوزير .

٥

اعادة تنظيم الجيش

ان اعادة النظر بأوضاع المؤسسة العسكرية ، والتي باتت ضرورة ملحة لتعزيز الديمقراطية وتقوية الدفاع الوطني ، تتطلب ادخال تعديلات اساسية على تنظيم الجيش باتجاه :

١ — حصر مهمته بالدفاع عن حدود لبنان واستقلاله الوطني والاضطلاع بمسؤوليته القومية حيال القضية الفلسطينية والقضايا العربية . ومنع زجه في قضايا الحكم والشؤون الداخلية للبلاد .

٢ — خضوعه كليا للسلطة السياسية . وخضوع قيادة الجيش لسلطة وزير الدفاع الوطني المسؤول عن تنفيذ المهام العامة للوزارة .

٣ — ازالة القيود الطائفية والفئوية التي تحول دون فتح باب التطوع في الجيش والانتساب اليه امام جميع اللبنانيين دون تمييز . والغاء الطائفية في مجال التنظيم الداخلي للجيش .

٤ — انشاء مجلس دفاع اعلى يرئس اجتماعاته رئيس الجمهورية ويتكون من : رئيس مجلس الوزراء ، وزير الدفاع ، وزير الخارجية ، وزير الداخلية ، وزير المالية ، وزير البريد والبرق والهاتف ، قائد الجيش ، رئيس الاركان .

يتولى مجلس الدفاع الاعلى تحديد السياسة العسكرية للدولة وتحديد وجهة استخدام الجيش واعداد خطط الدفاع والتعبئة والاشراف عليها ، وتحديد دور مختلف مؤسسات الدولة والقوات المسلحة في مهمات الدفاع الوطني .

٥ — انشاء مجلس قيادة من : قائد الجيش ، رئيس الاركان ، قادة الاسلحة ، والمفتش العام ، يتولى مجلس القيادة صلاحيات اقتراح : ترقية الضباط ، والدورات الدراسية ، والمكافآت والاقدمية ، وتشكيل مجالس

التأديب ومجالس الامتحانات . ويقدم اقتراحاته بهذا الخصوص لوزير الدفاع . ويعود له حق البت بترقية الرتباء والافراد .

٦ — يجري تعيين قائد الجيش ، ورئيس الاركان ، وقادة الالوية ، وقادة المناطق العسكرية ، وقادة الاسلحة ، ومديري وزارة الدفاع ، ورؤساء المحاكم العسكرية، وقادة المدارس والمعاهد العسكرية ، بمراسيم تصدر عن مجلس الوزراء وفقا لاقتراح وزير الدفاع الوطني .

٧ — تحصر صلاحيات قائد الجيش بالقيادة المباشرة لهيئات اركان الحرب وقوى الجيش البرية والجوية والبحرية والالوية والوحدات المقاتلة . ويضطلع بمسؤولية العمليات الحربية واعداد القوى المسلحة للقيام بالمهام الموكولة اليها .

٦

تعزيز الحقوق والحريات الديمقراطية والعامة

١ — تطوير مفهوم الحقوق والحريات الديمقراطية والعامة في الدستور والقوانين بحيث يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين .

٢ — اعتبار شرعة حقوق الانسان بمثابة قانون لبناني وتعديل القوانين غير المتلائمة مع بنودها .

٣ — ازالة كل اشكال التمييز في معاملة المراة على جميع الاصعدة وتحقيق مطالب الحركة النسائية الديمقراطية في هذا المجال .

٤ — وضع قانون ديمقراطي يطلق حرية تشكيل الاحزاب والنقابات والجمعيات والاندية من كل قيد سياسي ترسيخا للحريات العامة .

٥ — اقرار هيكلية ديمقراطية للعمل النقابي تضع حدا لواقع التشتت الراهن الذي تعانيه الحركة النقابية وترسي التنظيم النقابي على اساس قطاعي يعزز اتجاهه نحو الوحدة .

٦ — اعطاء الموظفين حق التنظيم النقابي .

٧ — اصدار تشريع يحدد حالات التوقيف الاحتياطي وحدوده ضمانا للحريات الشخصية والغاء مبدأ التوقيف الاحتياطي بالنسبة للصحف وللجنح .

٨ — الغاء القيود التعسفية المفروضة على حرية النشر وخصوصا لجهة فرض الموافقة المسبقة لاجهزة الامن على اصدار النشرات .

٩ — تعديل قانون تنظيم الصحافة لجهة ازالة النصوص والقيود اللاديمقراطية التي تحد من حريتها ، وايجاد الوسائل الكفيلة بتحريرها من الارتهانات المالية والتجارية التي تشوه دورها السياسي كأداة اعلام للراي العام الشعبي .

١٠ — وضع قانون عصري للجنسية يكفل اعطاء الجنسية اللبنانية لمستحقيها بمعزل عن اي اعتبار عنصري او فئوي او سياسي .

١١ — جعل حق السلطة التنفيذية في اعلان حالة الطوارىء محصورا بحالة الحرب واقتصارها على وضع المرافق في خدمة الدفاع الوطني دون مساس بالحريات العامة الاساسية .

٧

الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية

ان الصيغة الافضل لتنظيم عملية الوصول الى هذا الاصلاح الديمقراطي للنظام السياسي تكون بالاحتكام الى ارادة الاكثرية الشعبية عبر دعوة اللبنانيين الى انتخاب جمعية تأسيسية من مئتين وخمسين عضوا على اساس لا طائفي يمثلون مختلف التيارات السياسية والتجمعات الشعبية في البلاد لتقود حوارا وطنيا واسعا بشأن الاصلاح المقترح ولتضع التشريعات الدستورية والنظامية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ .

تبقى قضية اخيرة لا بد من الاشارة اليها هنا وهي ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية قد كلفت لجنة مختصة من بين صفوفها مهمتها استكمال وضع نصوص المشاريع القانونية التطبيقية لهذا البرنامج

المرحلي : مشروع الدستور المعدل ، ومشروع قانون الاحزاب والجمعيات، ومشروع قانون الانتخاب ، وغير ذلك من مشاريع القوانين التي سوف تنجزها اللجنة المذكورة لتشكل بالنتيجة الملاحق التطبيقية المفصلة لهذا البرنامج العام .

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اذ تطرح برنامجها المرحلي هذا من اجل اصلاح ديمقراطي للنظام السياسي ، مؤكدة بشكل خاص على ما يتعلق منه باصلاح التمثيل الشعبي الذي هو مفتاح كل اصلاح سياسي في هذه المرحلة من تطور لبنان ، تدعو الجماهير اللبنانية الى التكتل حول هذا البرنامج والى شن نضال طويل النفس لتحقيقه بارادة الاكثرية الشعبية التي لا نشك بوقوفها القاطع الى جانب هذه الدعوة الى التغيير على طريق بناء لبنان عربي وطني ديمقراطي جديد .

المجلس السياسي المركزي للاحزاب
والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان
بيروت — ١٨—٨—١٩٧٥

مذكرة
المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية
حول أسس تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي

بيروت في
١٩٧٧/٦/٢٨

مذكرة المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية حول أسس تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي

اذ تجتاز الازمة اللبنانية اليوم احد أكثر منعطفاتها خطورة وترتفع الاصوات الداعية الى توحيد العمل الوطني ، تجد الحركة الوطنية اللبنانية من واجبها أن تطرح أمام الرأي العام الوطني بمختلف القوى السياسية المعبرة عنه وجهة نظرها في تطورات الوضع اللبناني الراهن وما تتطلبه من جهود في سبيل تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للاخطار المحدقة بوحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي .

أولا — حقائق الوضع اللبناني الراهن : المشروع التقسيمي الطائفي مصدر الخطر الرئيسي على لبنان

منذ اندلاع الحرب قبل أكثر من عامين والحركة الوطنية تلح على كشف وابراز مصدر الخطر الرئيسي على المصير الوطني اللبناني ككل متمثلا بالمشروع التقسيمي الطائفي الذي فجر اربابه هذه الحرب وما زالوا يتابعون نهج تصعيد الازمة اللبنانية وتعقيدها من اجل بلوغ اهدافهم .

ولم تعد الوقائع الدامغـــة تترك اليوم مجالا لاي شك حول وجود المشروع المذكور وكونه يتوخى تحقيق جملة اهداف مترابطة متكاملة يمكن ايجازها على النحو الآتي :

١ — نزع عروبة لبنان وسلخه فعليا عن العالم العربي .

٢ — التنكر للقضية القومية والانسحاب الكلي مـــن دائرة المصير القومي المشترك للاقطار العربية بانهاء التناقض اللبناني الاسرائيلي وفتح أول ثغرة من نوعها في جدار المواجهة العربية للعدو الصهيوني .

٣ — تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان كواحدة من حلقات المخطط الامبريالي الصهيوني الهادف تصفية القضية الفلسطينية من اساسها .

٤ — تحويل لبنان الى كيان طائفي عنصري من خلال تفكيك الوحدة اللبنانية واعادة تركيبها بشكل يؤمن سيادة اقلية طائفية علـــى مجموع الشعب اللبناني ويحتفظ بالكثير من عناصر التقسيم الفعلي القائم اليوم

مقترنا بالدعوة الى اللامركزية السياسية وافتعال التعددية الحضارية .

٥ — الاطاحة بمقومات التطور الديمقراطي اللبناني واخضاع البلاد الى قبضة نظام فاشي يرسخ القهر الطائفي للاكثرية الشعبية الساحقة ويحمي الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهيمنة والتي تضغط بثقلها على انجماهير اللبنانية الكادحة .

ان هذا المشروع التقسيمي الطائفي الذي تعتبره الحركة الوطنية اساس اندلاع الحرب ومنبع تعقيد الازمة اللبنانية ، ليس مشروعا مجهول الهوية السياسية أو مؤامرة غامضة الملامح ، بل هو مشروع ينتسب الى قوى فعلية موجودة ذات هوية محددة لا تتردد عن الجهر بأهدافها واعلان مخططاتها . بحيث لم يعد هناك مجال لتجهيل الفاعل على هذا الصعيد لان المواقف المعلنة والممارسات المتمادية من جانب « الجبهة اللبنانية » تقطع بكونها الجهة التي تحمل المشروع المذكور وتسعى الى تحقيقه كاملا في نهاية المطاف . ولقد كشفت وقائع الفترة التي مضت على صدور قرارات قمتي الرياض والقاهرة مخطط « الجبهة اللبنانية » الرامي الى ابقاء الازمة مفتوحة وصولا الى فرض اهدافها على لبنان واللبنانيين وعلى العرب جميعا وفي آن معا .

١ — اشعلت « الجبهة اللبنانية » معركة الجنوب معطلة بذلك اجراءات انهاء القتال المقررة في مؤتمري الرياض والقاهرة ، وفاتحة اخطر الصفحات في تاريخ الحرب اللبنانية على الاطلاق عبر التنسيق الواضح بين قواتها والقوات الاسرائيلية والذي اتى يكشف المؤامرة المبيتة على عروبة الجنوب والتوجه الانعزالي نحو التعامل مع اسرائيل كحليف والتطلع الى اجراء تغييرات ديمغرافية مشبوهة في الخارطة اللبنانية تخترقها من الشمال الى الجنوب ، فضلا عن استهداف الغاء اتفاقية القاهرة في الجانب المتعلق منها بحق المقاومة الفلسطينية في الوجود والعمل في منطقة الجنوب .

٢ — ورفضت « الجبهة اللبنانية » اخلاء المواقع التقسيمية التي بنتها خلال الحرب في مختلف الميادين العسكرية والادارية والاقتصادية والثقافية ضاربة عرض الحائط بقرارات الرياض والقاهرة القاضية بتسليم المؤسسات والمرافق العامة الى قوات الردع العربية واعادة الوضع الى ما كان عليه قبل ١٣ نيسان ١٩٧٥ .

٣ — وقاومت « الجبهة اللبنانية » اجراءات الرئيس الياس سركيس الهادفة الى اعادة بناء مؤسسات الدولة الموحدة مؤكدة رفضها للاجراءات

المذكورة الا اذا اقترنت بشرطين :

الاول — أن تكون مجرد غلاف شكلي للتقسيم الفعلي المفروض على لبنان .

والثاني — ان تكون فاقدة لاي توازن وطني وان تتلخص وظيفتها في تكريس الامتيازات الطائفية ، الموروثة والمستحدثة ، التي تعتبر « الجبهة اللبنانية » نفسها قيمة عليها .

٤ — وعطلت « الجبهة اللبنانية » برنامج الحل المتوازن لقضية المهجرين معلنة رفضها مبدأ عودتهم جميعا الى مناطقهم واماكن اقامتهم الاصلية وطارحة القضية من زاوية وحيدة الجانب ، زاوية اعادة مهجريها الى بعض مناطق الشوف ، في امتداد سعيها الى اكتساب ميزات جديدة تساعدها على اكمال الصراع من موقع أقوى .

٥ — وحصرت « الجبهة اللبنانية » حملة المطالبة السياسية الواسعة التي نظمتها بجانب وحيد من الازمة اللبنانية هو الجانب المتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة . وفي هذا المجال ظهر الافتعال واضحا لتظهر من خلاله حقيقة النوايا الانعزالية المبيتة تجاه الوجود الفلسطيني في لبنان . فبعد سبعة أشهر من المطالبة المتكررة بتنفيذ اتفاقية القاهرة ، رغم ان الاحكام الاساسية للاتفاقية المذكورة كانت قد نفذت فعلا ، كشفت « الجبهة اللبنانية » عن حقيقة موقفها في هذا المجال فاذا بها ترفض معالجة العلاقات اللبنانية — الفلسطينية في اطار الحل السياسي اللبناني والاتفاقات المعقودة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية وتنتهي الى اعلان اعترافها بشرعية الوجود الفلسطيني في لبنان والدعوة الى تصفيته .

هكذا عملت « الجبهة اللبنانية » على ابقاء الازمة مفتوحة على اخطر الاحتمالات . وها هي تمضي اليوم في مخططها المرسوم متطلعة الى ظروف اكثر ملاءمة لنقل مشروعها التقسيمي الطائفي الى حيز التنفيذ المتكامل .

— فهي تمارس ضغطا متماديا على القوى العربية في لبنان تحت مطلب «تنفيذ اتفاقية القاهرة» بأمل دفعها الى تصفية الوجود الفلسطيني .

— وهي تسعى في تعاملها مع العرب لتكريس نفسها ناطقا وحيدا باسم لبنان واللبنانيين والتصرف على انها السلطة اللبنانية الفعلية التي ينبغي التوجه اليها وتقرير مصير لبنان بالاتفاق معها .

— وهي تصر على التحصن خلف خطوط التقسيم الفعلي المفروض على لبنان اليوم كي تكون لها قاعدة آمنة تنكفيء اليها اذا ما سارت موازين

القوى الداخلية والخارجية لغير صالح سيطرتها الكاملة علـى لبنان ، وتنطلق منها لفرض هذه السيطرة الكاملة لدى اي خلل في الموازين المذكورة يسمح لها بالانتقال الى صعيد الهجوم الشامل .

— وهي تخطط لاستئناف القتال من اجل فرض مشروعها الخاص كأمر واقع ادراكا منها بأن مثل هذا المشروع الخطير لا يمكن ان يمر سلما او ان يحظى بالقبول الطوعي من جانب سائر الاطراف الفاعلة في الازمة لبنانيا وعربيا .

— وهي تتطلع اخيرا الى التدويل بوصفه المحطة التي يمكن عندها تحويل الصراع اللبناني الدائر حـول وحـدة لبنان وعروبتـه وتطوره الديمقراطي الى لون من النزاع الخارجي تنتحل فيه « الجبهة اللبنانية » لنفسـها صفة تمثيل لبنان واللبنانيين بأمل انتزاع اعتراف دولي وعربي بالكيان الطائفي العنصري الذي تعمل على اقامته .

وتتضاعف مخاطر هذا المشروع التقسيمي الطائفي حين نرى الصلة العميقة بينه وبين مجمل التطورات الجارية على صعيد الصراع العربي الصهيوني . واذا كانت سيطرة « الليكود » على مقاليد الحكم في اسرائيل تشكـل اساسا لتصعيد ندر مثيلـه في التصلب الاسرائيلي حيال مصير الاراضي العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني ، فان هذه السيطرة عينها تنطوي على اخطر الاحتمالات بالنسبة للازمة اللبنانية . ولا يصعب التنبؤ في هذا المجال بازدياد وتيرة التدخل الاسرائيلي في الجنوب — وفي الوضع اللبناني ككل بالتالي — وبتصاعد الدعم الاسرائيلي لمشروع تحويل لبنان الي كيان طائفي عنصري في سياق المخطط الصهيوني الشامـل في هذا المجال :

مخطط تبديد الهوية القومية العربية لاقطار المشرق وزرع الكيانات الطائفية على امتداد المنطقة العربية .

ثانيا — خط الحركة الوطنية اللبنانية في مواجهة المشروع التقسيمي الطائفي

لقد اعتمدت الحركة الوطنية ، طيلة مراحل تصديها للازمة اللبنانية ، خطا سياسيا كان وما يزال يتمحور حول الاتجاهات الرئيسية الآتية :

١ — ان مواجهة المشروع التقسيمي الطائفي ، الذي عرضنا خطوطه

العامة فيما سبق ، تشكل الخيار الوحيـد امام الوطنيين والديمقراطيين اللبنانيين ، وهي مواجهة ذات طبيعة وطنية وجوهر ديمقراطي وبعد قومي يتوقف عليها مصير لبنان الوطني — وحدته وعروبته وتطوره الديمقراطي — كما تتصل اتصالا وثيقا بالمصير القومي المشترك للعالم العربي .

٢ — ان « البرنامج المرحلي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » الذي حددت من خلاله الحركة الوطنية خطها السياسي العام في مواجهة المشروع التقسيمي الطائفي وقواه ، ليس مشروعا للاصلاح السياسي فحسب بل هو أولا وفي الاساس برنامج تحقيق وحدة لبنان وتكريس عروبته وتوفير الاطار السياسي الملائم لتطوره الديمقراطي ولمعالجـــة قضاياه الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ انتمائه القومي العربي والوفاء بموجبات هذا الانتماء على كل صعيد . انه بكلمة برنامج بناء لبنان عربي ديمقراطي متقدم يتجاوز موروثات النظام السياسي الطائفي شبه الاقطاعي الــذي يشكل منبع الانعزال عـن العروبة ومصدر التفكك في الوحـدة اللبنانية واساس ديمومة الامتيازات المركبة الطائفية — الاجتماعية والقاعدة التي يستمد منها المشروع التقسيمي الطائفي زخمه وذرائعه . واذ تتمسك الحركة الوطنية بالبرنامج المرحلي فلانها ترى فيه برنامج الخلاص الوطني للبنان واللبنانيين والرد الحاسم على المشروع التقسيمي الطائفي .

٣ — ورغم تمسكها بالبرنامج المرحلي اطارا لمعالجة نتائج الحرب الاهلية وبناء لبنان الجديد ، فان الحركة الوطنية لم ترهن يوما موافقتها على انهاء القتال واعادة البلاد الى وضعها الطبيعي بتحقيق البرنامـج المذكور كاملا . فلم تكن الحركة الوطنية هي الطرف الذي اختار القتال سبيلا لتحقيق اهدافه . بل ان « الجبهة اللبنانية » هي التي صممت على فرض الحرب الاهلية اختيارا وحيدا على اللبنانيين . فهي التي خططت لتفجيرهـا وهي التي تابعتها وهي التي ما تزال تصر حتى الآن علـى الاحتفاظ بمقاليدها وتكريس عواملها لانها لا تنوي التراجـع عنها دون تحقيق أهدافها كاملة . اما الحركة الوطنية فكانت وما تزال في وضعية الدفاع وفي موقع الطرف المجبر على المواجهة القتالية والذي لم ينفك يعلن رغبته في الاحتكام لقوانين التطور الديمقراطي السلمي بديلا للحرب الاهلية .

لقد ظلت الحركة الوطنية تؤكد ، رغم تمسكها ببرنامجها المرحلي سبيلا لخلاص لبنان واللبنانيين ، استعدادها الدائم لقبول تسوية سياسية تنهي القتال وتعيد الى البلاد لحمتها المفقودة كي تتوفر الاجواء السلمية

الملائمة لفتح ملفات الاختيارات الوطنية الاساسية التي ينبغي تجديد بناء لبنان على قاعدتها والتي يشكل البرنامج المرحلي — في رأي الحركة الوطنية — أكثر صيغها تقدما واتصالا بحاجات لبنان السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولم تضع الحركة الوطنية يوما شروطا لهذه التسوية السياسية سوى تلك الشروط البديهية التي تؤمن بقاء لبنان بلدا عربيا موحدا لجميع إبنائه اي : وحدة لبنان وعروبته وسلامة الوجود الفلسطيني على ارضه وتكريس الحريات الديمقراطية لشعبه . لكن « الجبهة اللبنانية » هي التي اصرت في مواقفها المعلنة وممارساتها على سد الآفاق من امام اية تسوية سياسية متوازنة للصراع الجاري ، وهي التي تتنكر اليوم لكل مشاريع الحوار السياسي مصرة على الحاق مجموع اللبنانيين بمشروعها التقسيمي الطائفي وعلى انتهاج سبيل القتال وسيلة لتحقيق هذا الالحاق .

ان الخبرة الطويلة التي جنتها الحركة الوطنية من معايشتها لمختلف اطوار الازمة اللبنانية — والتي نأمل ان تكون قد توفرت لدى سائر الاطراف — وهي وراء اقتناعها بأن مداراة المشروع التقسيمي الطائفي بالمرونة اللفظية وبالتهالك على الحوار مع اصحابه بأي ثمن بات اسلوبا عقيما ، وانه لا مفر من تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع المذكور وللقوى التي تحمله كي يصبح ممكنا الامل بانقاذ لبنان من اخطاره .

ثالثا — ضرورة المواجهة الوطنية المشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي

اذا كانت المواجهة المشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي تشكل النهج الوحيد المجدي في دفع الاخطار المحدقة بالمصير الوطني اللبناني ، فان تنظيم المواجهة المذكورة يجب ان ينطلق من استيعاب الحقيقة القائلة ان الخلل الحاصل في التوازن السياسي الداخلي كان وما يزال اساس افلات المشروع التقسيمي الطائفي من عقاله والاطار الذي سمح « للجبهة اللبنانية » أن تبدي هذا القدر من التصلب وان تجرؤ على متابعة مخططها الرامي الى تحقيق اهدافها كاملة . واذا كانت هناك عوامل عديدة قد تضافرت لتجعل من الخلل المذكور في التوازن السياسي الداخلي امرا واقعا ، فان هذا الامر الواقع لا يعكس اطلاقا ميزان القوى الفعلي في

البلاد على حقيقته . ان القوى الوطنية والديمقراطية الحريصة على وحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي تظل هي المعبرة عن الارادة الوطنية الاصيلة للاكثرية الساحقة من الشعب اللبناني بمختلف انتماءاته الطائفية . كما ان التيارات الليبرالية التي يخنقها اليوم الارهاب الفاشي في المناطق الخاضعة للسيطرة الانعزالية يبقى لها من الوزن ما يؤكد غلبة المصالح الوطنية والشعبية المعاكسة للمنطق الطائفي العنصري الانتحاري عندما يتاح لها أن تمارس فعلها المؤثر بحرية .

لقد تأكدت هذه الحقيقة خلال اطوار عديدة من الازمة اللبنانية حين استطاع التيار الوطني والديمقراطي المريض في صفوف الاكثرية الشعبية المسيحية — التي صادرت « الجبهة اللبنانية » تمثيلها بالارهاب زورا — أن يظهر على حقيقته متمسكا بالوحدة الوطنية متطلعا الى تجاوز التركيبة الطائفية العشائرية التي تحجز التطور اللبناني وتبدد نتائجه على الدوام .

ولا شك ان انحسار العوامل التي فرضت على تلك القوى الوطنية والديمقراطية والليبرالية لونا من الوان الانكفاء الجبري سوف يعيد جلاء ميزان القوى الفعلي في البلاد ليظهر معه بوضوح أن المتمسكين بالمشروع التقسيمي الطائفي والمقاتلين في سبيله هم مجرد اقلية تحاول فرض نفسها قسرا على مجموع اللبنانيين .

ولا نبالغ اذا قلنا أن استمرار الخلل الراهن في التوازن السياسي الداخلي على ما هو عليه يشكل في الواقع اقصر الطرق الى ابقاء شبح الحرب الاهلية مخيما على البلاد ومعه احتمالات تجدد القتال في اية لحظة . لذا فان كل القوى الحريصة على طي صفحة الصراع اللبناني المسلح واعادة البلاد الى وضعها الطبيعي واستئناف مسيرة تطورها الديمقراطي السلمي ، مدعوة الى صب كل جهودها في العمل على تصحيح ذلك الخلل في التوازن السياسي الداخلي بما يضع حدا لاحلام الذين يخططون لاستئناف القتال بأمل فرض مشروعهم كاملا على سائر الاطراف .

وفي هذا المجال تشدد الحركة الوطنية على ضرورة التحرك السريع بالاتجاهات الرئيسية الاتية :

١ — ان الخطوة الاولى المطلوبة نحو اعادة الاعتبار لميزان القوى الفعلي في البلاد على حقيقته تتمثل في التقاء جميع اطراف الصف الوطني على صعيد واحد هو صعيد التشخيص المشترك لحقيقة المشروع التقسيمي

الطائفي والتصميم المشترك على مواجهته والتصدي له بحزم . فليس كمثل بقاء الصف الوطني مفككا ومشدودا الى التعارضات الثانوية سبيلا لاستمرار الخلل الراهن في التوازن السياسي الداخلي مع ما يستتبع، من انفلات للمشروع التقسيمي الطائفي من كل عقال .

٢ — أما الخطوة الثانية المطلوبة على هذا الصعيد فتتعلق بدور القوى العربية التي أوكلت اليها مهمة تنفيذ قرارات قمتي الرياض والقاهرة على الساحة اللبنانية . وفي تقدير الحركة الوطنية ان هذا الدور يمكن أن يثمر عونا فعالا للبنانيين على طي صفحة الحرب الاهلية نهائيا اذا هو انطلق من حقيقة أساسية مؤداها أن مواجهة المشروع التقسيمي الطائفي لا بد أن تنهض أولا وفي الاساس على أكتاف القوى اللبنانية المؤمنة بوحدة لبنان وعروبته والحريصة على تطوره الديمقراطي ، وانه بقدر ما تستند الجهود العربية الى فعل هذه القوى اللبنانية وتسعى لتمكينها من التعبير عن وزنها الحقيقي في الصراع الذي يعيشه لبنان بقدر ما يكون اسهامها كبيرا في توفير المناخ الملائم للوصول الى تسوية سياسية تنقذ لبنان من أخطار التقسيم وشرور الاحلام الطائفية لتبقى المنطقة العربية محصنة ضد المخطط الصهيوني الهادف تفتيتها وتفكيك كياناتها الوطنية وتبديد هويتها القومية العربية .

٣ — ولا تستقيم عملية تصحيح الخلل القائم في التوازن السياسي الداخلي اليوم الا اذا اقترنت بدور فعال يؤديه رئيس الجمهورية على هذا الصعيد .

ان وجود رئيس واحد لكل البلاد ، رغم مظاهر الانقسام المفروضة عليها ، هو احد العناصر الاساسية التي ما تزال تجعل امكانية الوصول الى تسوية سياسية في الافق المنظور امكانية مطروحة اصلا . واذا كان رئيس الجمهورية قد اكد في أكثر من مناسبة تمسكه بنهج اعادة بناء الدولة اللبنانية الموحدة وتجديد التسوية السياسية بين فرقاء البلاد ، فان هذا النهج لم يجد طريقه الى الواقع الملموس حتى الان . ولا شك أن « الجبهة اللبنانية » شكلت وتشكل العقبة الرئيسية المنتصبة في طريق نهج الرئيس الياس سركيس والعنصر المعطل للاجراءات المفترضة تطبيقا له .

بينما لم تنفك القوى الاخرى ، ومنها الحركة الوطنية ، عن اعلان تأييدها له واستعدادها لتسهيله . لكن هذا التأييد لا يمكن ان يكون في الواقع تأييدا بلا حدود ولا بد أن يرتهن بالمدى الذي يستطيع رئيس

الجمهورية الذهاب اليه في الانتقال بنهجه التوحيدي المستقل الى صعيد الواقع العملي . ولن يكون هذا النهج اساسا لتسوية سياسية متوازنة وقادرة على لجم المشروع التقسيمي الطائفي فعلا اذا هو لم يتجه بحزم وفي مجمل اجراءاته : ضد دعوة اللامركزية السياسية وبقاء أي شكل من اشكال التقسيم الفعلي اولا ، وضد خط الانسلاخ الكامل عن العالم العربي ، خط انهاء التناقض اللبناني الاسرائيلي والانسحاب من المصير القومي المشترك للاقطار العربية ثانيا ، وضد خطة تفكيك أجهزة الدولة المركزية وتفتيتها وفرض الازدواج عليها وتوزيعها على المناطق ثالثا ، وضد الصيغة التي تتطلع الى نظام سياسي طائفي صاف يجري في ظله الحاق طوائف قهرا بأقلية طائفية سائدة رابعا ، وضد محاولة ابقاء لبنان مخربا وبنيانه الاقتصادي الاجتماعي معلقا كي تظل مقاليد الحرب الاهلية في ايدي العازمين على متابعتها خامسا ، وضد الغاء الحريات الديمقراطية وسد افاق التطور الديمقراطي اللبناني بالعنف الانعزالي الفاشي سادسا ، وضد مخطط تصفية المقاومة الفلسطينية والتنكر لحقوقها ولشرعية الوجود الفلسطيني في لبنان سابعا واخيرا .

من ذلك كله تود الحركة الوطنية الانتهاء الى الخلاصة التالية : ان التقاء جميع اطراف الصف الوطني على صعيد واحد هو صعيد المواجهة المشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي وللقوى التي تحمله ، واتجاه الجهود العربية وجهة السماح لميزان القوى الحقيقي في البلاد بأن يعبر عن نفسه ، وانتقال نهج رئيس الجمهورية — الداعي الى اعادة بناء الدولة اللبنانية الموحدة وتجديد التسوية السياسية بين فرقاء البلاد — الى حيز الفعل الحازم الملموس ، ان ذلك كله من شأنه أن يشكل حاجزا فعالا في وجه احتمالات تجدد الحرب الاهلية واطارا اكثر ملاءمة للوصول الى تسوية سياسية متوازنة في نهاية المطاف .

ولا شك أن مبادرة اطراف الصف الوطني الى اللقاء على الجوامع المشتركة القائمة فيما بينها تبقى العنصر الرئيسي المحرك لمختلف العوامل الفاعلة في الازمة اللبنانية باتجاه ايجابي . لذا تلح الحركة الوطنية على ضرورة نقل هذه المبادرة المفترضة الى حيز الجهد الجماعي الناشط بأسرع وقت . وهي تطرح في هذا السبيل مجمل تصوراتها امام سائر القوى السياسية العاملة في الساحة الوطنية .

رابعا — أسس التنسيق المطلوب بين أطراف الصف الوطني

ان الحركة الوطنية اللبنانية ، ايمانا منها بضرورة الاسهام في توضيح اسس واشكال التحرك التي تعطي للصف الوطني كامل وزنه في الصراع المصيري التي تعيشه البلاد ، تطرح امام سائر القوى السياسية الممثلة للراي العام الوطني الافكار والاقتراحات الاتية :

١ — ان السعي لتنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي يجب أن ينطلق من الالمام بالواقع الفعلي للقوى السياسية القائمة والمتحركة على الساحة الوطنية . ان هذه القوى التي يتألف منها الصف الوطني تضم جبهات وتجمعات وتشكيلات تدخل في اساس تكوين كل منها جملة اعتبارات سياسية واجتماعية وبرنامجية لم تفرض نفسها افتعالا او بمحض الصدفة .

لذا يبدو من قبيل تجاهل الواقع او القفز فوقه ان يتصور البعض امكانية الغاء كل تلك الجبهات والتجمعات والتشكيلات واختزالها في تشكيل سياسي واحد . بل ان الاستمرار في بذل هكذا محاولة مستحيلة لا يؤدي فقط الى ضياع الوقت والجهد على غير طائل بل انه يمكن ان يتحول الى مبعث سجالات لا تنتهي بين أطراف الصف الوطني تؤدي الى التركيز على الفوارق والتعارضات فيما بينها بدل ان تبرز ما يجمعها من نقاط لقاء ومصالح وطنية مشتركة .

٢ — ان الصيغة التي تراها الحركة الوطنية مجدية وفعالة في تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي هي صيغة التنسيق بين أطراف الصف الوطني مع احتفاظ كل طرف بتشكيله الخاص وموقعه المستقل .

وكي تستقيم صيغة التنسيق هذه لا بد ان تتوفر لها جملة مقومات اهمها :

أ — التصور المشترك لحقائق الوضع اللبناني الراهن والتحديد المشترك لطبيعة المشروع التقسيمي الطائفي بصفته مصدر الخطر الرئيسي على لبنان مثلما هو اساس تفجير الحرب ومنبع تعقيد الازمة اللبنانية ، ثم التصميم المشترك على مواجهة هذا المشروع والتصدي للقوى التي تحمله . وقد طرحت الحركة الوطنية فيما سبق ايراده مجمل تصوراتها في هذا الصدد لعلها بذلك تسهم في توفير قناعة سياسية موحدة لدى اطراف الصف

الوطني حول طبيعة الاخطار المحدقة بوحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي وسبل مواجهتها .

ب — اقامة الاطار التنظيمي الملائم لولادة ونمو اشكال من العمل المشترك بين اطراف الصف الوطني بما يمكنه من أن يخوض نضالات سياسية وشعبية متكاملة ويوفر الحد الاقصى من وحدة التحرك لمختلف القوى المكونة لـــه .

ان انشاء هيئة باسم « هيئة تنسيق العمل الوطني » تضم ممثلين عن جميع الجبهات والتجمعات والتشكيلات القائمة في الساحة الوطنية ، يمكن ان يشكل الخطوة الاولى على طريق تحقيق التنسيق المطلوب وصولا الى ارساء الاسس المتكاملة لخطة عمل مشتركة ولتعاون منظم ومنتج بين جميع القوى الممثلة للراي العام الوطني .

ج — الاتفاق على موقف سياسي مشترك ينطوي على تحديد واضح لاسس التسوية السياسية المتوازنة للازمة اللبنانية والتي يجب أن تصب جهود الصف الوطني ونضالاته ، بمختلف اطرافه ، في اطار العمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيقها في سبيل اخراج البلاد من دوامة الصراع المسلح وفتح سبل التطور السلمي امامها في اطار الحفاظ على وحدة لبنان وعروبته ومقومات حياته الديمقراطية .

وفي هذا الصدد تطرح الحركة الوطنية المشروع السياسي التالي من أجل تسوية متوازنة للازمة اللبنانية .

أولا — استعادة وحدة لبنان السياسية والادارية

وذلك يتطلب :

١ — الغاء كافة مظاهر وأدوات السلطة السياسية التقسيمية القائمة الان فعليا في بعض المناطق اللبنانية .

٢ — التصدي لدعوات اللامركزية السياسية والتعددية الكيانية في المجتمع اللبناني او أي شكل من أشكال التقسيم المعلن أو المقنع واعتبارها ماسة بكيان البلاد ووحدتها واستقلالها وبأمن الشعب والوطن .

٣ — معالجة قضية المهجرين وفق مبدأ عودتهم جميعا الى مناطقهم واماكن اقامتهم الاصلية .

٤ — عودة المؤسسات الدستورية والتنفيذية الى ممارسة وظائفها بما في ذلك استئناف المجلس النيابي لدوره التشريعي والسياسي .

٥ — حصر السلطة التنفيذية مبدئيا وعلى صعيد الممارسة بالمراجع المسؤولة وحدها في هذا المجال اي : رئاسة الجمهورية والحكومة ، وشمول صلاحياتها كافة الميادين وجميع المناطق اللبنانية .

٦ — الغاء كل مظاهر واجراءات التفكيك والتفتيت والازدواج المفروضة الان على أجهزة الدولة الادارية واعادة توحيدها ودعوتها الى العمل سريعا .

٧ — عودة الجسم القضائي موحدا الى استئناف اعماله وبعث الحياة في السلطة القضائية .

٨ — توحيد الجامعة اللبنانية .

٩ — الشروع باعادة وتوحيد قوى الامن الداخلي وتجهيزها وبدء اشرافها على الامن وصولا الى حلولها محل قوات الردع في حفظ وتوطيد الامن الداخلي للبلاد .

١٠ — الشروع باعادة بناء جيش لبناني متوازن وطنيا يمارس مهمته الاصلية في الدفاع عن استقلال البلاد ووحدتها وحماية حدودها ضد المطامع الصهيونية في الجنوب خاصة وفي لبنان عامة .

ثانيا — تكريس عروبة لبنان الفعلية واستقلاله الوطني

وذلك يتطلب :

١ — تثبيت عروبة لبنان ارضا وشعبا والتمسك باستقلاله الوطني .

٢ — التزام لبنان الرسمي ، وجميع اللبنانيين ، بموجبات انتمائه العربي وفي طليعتها موجبات المواجهة العربية المشتركة للعدو الصهيوني .

٣ — اقفال الجسور المفتوحة الان بين بعض مناطق الحدود الجنوبية وبين اسرائيل .

٤ — تصفية البؤر المتعاونة مع العدو الاسرائيلي في بعض مناطق الحدود الجنوبية .

٥ — اعادة الاعتبار الى القوانين الخاصة بالمقاطعة العربية لاسرائيل وبجرائم التجسس للعدو والتعامل معه . وعودة العمل بها في المحاكم المختصة .

٦ — تولي الجيش اللبناني باشراف السلطة الشرعية مسؤولية الحفاظ على امن وسلامة الحدود الجنوبية .

ثالثا — اقامة حكم المشاركة الديمقراطية المتوازنة

وذلك يتطلب :

١ — الاخذ بصيغة سياسية تؤمن المشاركة الديمقراطية المتوازنة في مؤسسات الحكم والتمثيل الشعبي والادارة وسائر أجهزة الدولة أمام جميع الفئات اللبنانية .

٢ — تأمين التوازن الضروري بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وضمن السلطة التنفيذية نفسها .

رابعا — اعمار لبنان اقتصاديا واجتماعيا

وذلك يتطلب :

١ — وضع وتنفيذ سياسة عامة توفر العون اللازم لمتضرري الحرب وامكانية اعادة اعمار البلاد .

٢ — تمكين الاقتصاد اللبناني من استئناف دورته الموحدة وفتح سبل النمو المتوازن امامه .

٣ — معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الحرب والتي تطال اوسع الفئات الشعبية ، وفي طليعتها مشكلة المهجرين .

٤ — اعتماد سياسة جدية لمكافحة الغلاء وتخفيض الاسعار .

خامسا — اعادة الحريات الديمقراطية

وذلك يتطلب :

١ — الغاء الرقابة المفروضة على الصحف والاخذ بتنظيم ديمقراطي للصحافة اللبنانية .

٢ — الافراج عن سائر الحريات الديمقراطية والمحافظة عليها وتعزيزها .

سادسا — توطيد العلاقات اللبنانية الفلسطينية

وذلك يتطلب :

الاعتراف بحق المقاومة الفلسطينية في النشاط والعمل فوق الساحة اللبنانية وعدم المس بالوجود الفلسطيني في لبنان كي تستمر المقاومة في الاضطلاع من جانبها بواجب المشاركة في الدفاع عن لبنان ضد العدو الصهيوني وكي تتوفر العناصر الملائمة لتوطيد العلاقات اللبنانية الفلسطينية وتنقيتها .

سابعا — نحو تحقيق الاصلاح الديمقراطي

يتولى رئيس الجمهورية ، في اطار استعادة وحدة لبنان السياسية والادارية وعودة السلطة الشرعية الى ممارسه مسؤولياتها في كافة المجالات وعلى جميع الاراضي اللبنانية ، تنظيم حوار سياسي واسع بين القوى السياسية الممثلة لمختلف قطاعات الراي العام الشعبي اللبناني من اجل الوصول الى برنامج حد ادنى مشترك لتحقيق الاصلاح الديمقراطي بما يفتح أمام لبنان آفاق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وسبل الافادة من دروس الحرب ويسهل اعادة اعماره .

★ ★ ★

ان الحركة الوطنية اللبنانية على يقين من أن احتشاد جميع اطراف الصف الوطني قوة موحدة ضاغطة وراء مثل هذا المشروع السياسي سوف يشكل عنصرا فعالا من عناصر اعادة الاعتبار لميزان القوى الفعلي في البلاد، ومنطلقا جديا لترجيح احتمالات التسوية السياسية المتوازنة التي تفتح أمام اللبنانيين — في مواجهتهم لقضايا تطور لبنان وطنا وشعبا — اختيارا اخر غير اختيار الحرب الاهلية .

وتأمل الحركة الوطنية ان تشكل مبادرتها هذه لطرح وجهة نظرها في تطورات الوضع اللبناني الراهن اسهاما جديا في الحوار الدائر ضمن اطراف الصف الوطني حول سبل تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للاخطار

المحدقة بوحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي .

المجلس السياسي المركزي
للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية
في لبنان

بيروت في ٢٨—٦—١٩٧٧

حول
الأخطار المحدقة
بعروبة الجنوب اللبناني
ومصيره الوطني

بيروت في
١٩٧٧/١١/١١

مذكـــــرة
المجلس السياسي المركزي
للحركة الوطنية اللبنانية
حــــول
الاخطار المحدقة بعروبة الجنوب ومصيره الوطني

بعد ان بلغت قضية الجنوب اللبناني اخطر وادق منعطفاتها وفي ظل انفلات الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية على الجنوب من عقالها خلال الايام القليلة الماضيــة ، تجـد الحركة الوطنية اللبنانية من واجبها ان تبادر الى كشف كل الحقائق والوقائع التي حفلت بها تطورات الصراع حول عروبة الجنوب ومصيره الوطني في الاونة الاخيرة كي تكون تلك الحقائق والوقائع ماثلة امام جماهير الشعب اللبناني وامام الرأي العام العربي والدولي في كل مكـــان .

اولا ــ لماذا كانت ازمة الجنوب ؟

هل نتجت الازمة بالفعل عن الوجود الفلسطيني غير المتقيد بالاتفاقات المعقودة اصلا بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية كما روج البعض طويلا ، ام ان سببها كان وما يزال التخطيط الاسرائيلي الاصلــي الرامي الى السيطرة على الجنوب ونزع عروبته والقضاء علــى هويتــه الوطنية وابتلاع مياهه والنفاذ منه الى السيطرة على الوضع اللبناني بأكمله عبر ترجيح كفة المشروع الهادف لتحويل لبنان الى كيــــان طائفي عنصري منفتح على الدولة الصهيونية دائر في فلكها ؟

منذ البداية كان جواب الحركة الوطنية على هذا السؤال الكبير قاطعا في وضوحه . فبعـــد ان جرى نقل القتال الى الجنوب عشية انعقاد قمتي الرياض والقاهرة وفور صدور قراراتهما قبل عام ، بادرت الحركة الوطنية الى تعيين الطرف الفعلي صاحب القرار بالقتال والى كشف اهدافه من وراء ذلك . كان القرار اسرائيليا وقد اخذ طريقه الى التنفيذ عبر بعض الادوات المحلية التي اختارت التحالف مع العدو الصهيوني سبيلا للمضي في التصعيد

العسكري والابتزاز السياسي بأمل الوصول الى فرض مشروعها على الساحة اللبنانية كاملا في نهاية المطاف . ولم يكن الوجود الفلسطيني آنذاك من الكثافة بحيث يبرر تفجير تلك المعركة الواسعة . بل ان المطلب الذي كان يقذف في وجه الفلسطينيين في تلك الفترة على لسان « الجبهة اللبنانية » هو مطلب الانسحاب من الجبل والعودة الى الجنوب .

ورغم ذلك ، اي رغم الوضوح القاطع لمصدر قرار القتال في الجنوب واهدافه ، ظل هناك من يعتقد ان علة الاحداث المتفجرة في الجنوب تكمن في عدم استكمال تطبيق اتفاقية القاهرة الناظمة للعلاقات بين الوجود الفلسطيني وبين الدولة اللبنانية .

وهكذا بدا لفترة طويلة من الزمن وكأن مسألة تطبيق اتفاقية القاهرة هي محور الصراع الذي استمر في لبنان رغم وبعد انعقاد قمتي الرياض والقاهرة ورغم وبعد دخول قوات الردع العربية الى لبنان .

لقد كانت الحركة الوطنية تدرك تماما مدى الوهم الذي ينطوي عليه هذا التصور المبسط لاسباب اندلاع المعركة في الجنوب وتصاعد الصراع في ظلها على الساحة اللبنانية ككل . لكنها وقفت — كما وقفت المقاومة الفلسطينية — الى جانب كل الجهود والمساعي الايجابية الرامية الى توفير المناخ الملائم لاستكمال تطبيق ما ظل معلقا من اتفاقية القاهرة بفعل استمرار حال القتال في بعض المناطق وتتابع ذيولها في مناطق اخرى . ثم كان لقاء شتورا الذي انبثقت عنه بالنتيجة خطة اجرائية لوضع اتفاقية القاهرة باكملها موضع التطبيق وهي الخطة التي قوبلت منذ البداية بموقف اسرائيلي يحمل كل معاني التشكيك والرفض والرغبة في التعقيد والتصعيد .

وامكن انجاز المرحلتين الاولى والثانية من خطة شتورا بنجاح . فلماذا تأخر الانتقال الى المرحلة الثالثة منها الخاصة بالوضع في المنطقة الجنوبية؟

شرطان اساسيان كانا لازمين لتحقيق هذا الانتقال بما يوفر امكان تطبيق اتفاقية القاهرة في الجنوب بالفعل : انهاء حال القتال في الجنوب اولا وتوفير القوة القادرة على تسلم مقدرات الامن في هذه المنطقة ثانيا . فمن كان المسؤول عن عرقلة كل الجهود والمشاريع الرامية الى توفير هذين الشرطين ؟

كان انهاء حال القتال يتطلب قرارا من الجهة التي فجرت القتال اصلا وصاحبة المصلحة في استمراره ، اي قرارا من اسرائيل ومن الطرف المحلي المتحالف معها . لكن قرار اسرائيل ومن يلتقي معها في الداخل كان استمرار القتال بل وتصعيده الى مستويات لم يكن قد بلغها من قبل .

اما توفير القوة القادرة على تسلم مقدرات امن الجنوب فكان يتطلب السماح لقوات الردع العربية بدخول هذه المنطقة ومد خطتها الامنية اليها . لكن موقف الرفض الاسرائيلي لاي اجراء من هذا القبيل كان قاطعا في وضوحه . وهكذا لم يبق من بديل سوى تسريع عملية اعادة بناء الجيش اللبناني كي يضطلع بمهمة حفظ الامن في الجنوب . وقد تولت « الجبهة اللبنانية » مهمة العرقلة المديدة لهذه العملية منذ خطواتها الاولى .

ونتيجة لهذه الوقائع جميعا وجدت السلطة اللبنانية نفسها مجبرة على استمهال الانتقال الى المرحلة الثالثة من خطة شتورا الخاصة بتطبيق اتفاقية القاهرة في الجنوب . وهو امر يشكل ردا مفحما على كل ادعاءات المماطلة والتسويف المنسوبة الى المقاومة الفلسطينية .

لقد استمهلت السلطة آنذاك بانتظار توفر امرين : الحصول على ضمانات لايقاف القتال من جانب اسرائيل من ناحية وبناء القوة اللازمة من الجيش لتسلم الامن في الجنوب من ناحية ثانية .

وبعد رحلة طويلة ومنهكة قطعتها السلطة اللبنانية بحثا عن الضمانات وفي اعقاب تصعيد عسكري اسرائيلي انعزالي بلغ ذروته في محاولة احتلال بلدة الخيام قبل اسابيع ، صدر بصورة مفاجئة قرار معلن من جانب اسرائيل بوقف اطلاق النار في الجنوب . ولقد كشفت الحركة الوطنية آنذاك ابعاد ودلالات القرار المذكور بالصيغة التي جرى اعلانه من خلالها . فأكدت ان هذا القرار هو قرار باعلان التدخل الاسرائيلي الرسمي — العسكري في الجنوب والسياسي في الوضع اللبناني ككل . قبل ان يكون قرارا بوقف اطلاق النار . كما اكدت ان الانسحاب الذي تدعيه اسرائيل في بيانها من الاراضي اللبنانية غير واقعي وان الاحتلال الاسرائيلي مستمر لمواقع لبنانية اساسية من الشريط الحدودي ، وهو ما اثبتته تقارير المراقبين الدوليين التي تحدثت آنذاك وما تزال عن ستة مراكز للاحتلال الاسرائيلي داخل الاراضي اللبنانية على الاقل .

واخيرا اشارت الحركة الوطنية الى ان اهم ما في بيان وقف اطلاق النار الصادر عن اسرائيل هو كونها تعطي لنفسها الحق في معاودة التدخل مستقبلا اذا لم تتحقق شروطها .

ومع ذلك كله اعتبر البعض قرار وقف اطلاق النار الاسرائيلي بمثابة قرار بالموافقة على انهاء القتال والانكفاء عن ارض الجنوب مقابل تطبيق

الاتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة اللبنانية .

هكذا نشطت المساعي للانتقال الى المرحلة الثالثة من خطة شتورا تحت عنوان تطبيق اتفاقية القاهرة في الجنوب .

ثانيا — كيف تصرفت الحركة الوطنية اللبنانية حيال ذلك كله ؟

طرحت الحركة الوطنية وجهة نظرها في هذا الصدد بصيغة مشروع يرمي الى تحقيق حل امني متوازن لقضية الجنوب . وكان جوهر التوازن الذي اصرت عليه الحركة الوطنية هنا ، يتمثل في ضرورة شمول اجراءات انهاء القتال جميع المواقع والاطراف وكل محاور التوتر العسكري في المنطقة. هكذا لم يكن الهدف من التوازن المطروح تحقيق مكاسب فئوية بل التأكد من جدية انهاء القتال في الجنوب من جانب كل اطراف الصراع وتأمين عودة السلطة الرسمية بمؤسساتها واجهزتها العسكرية والامنية الموحدة الى الجنوب استكمالا لعملية استعادة مسؤولياتها عن كل المناطق اللبنانية وهو ما كان يشكل مطلبا دائما وثابتا للحركة الوطنية . ذلك ان اي حل آخر لا يملك مطلبا دائما وثابتا للحركة الوطنية . ذلك ان اي حل اخر لا يملك مثل هذه المقومات ويبقى اوراق ومواقع التصعيد والتوتير في يد الطرف الذي فتح معركة الجنوب اصلا ويكرس غياب السلطة الرسمية عن كل او بعض هذه المنطقة ، لن يكون من شأنه سوى افتتاح مرحلة جديدة من الصراع في الجنوب سوف تكون بالتأكيد اخطر من كل سابقاتها .

وكان راي الحركة الوطنية ان الحل الامني المتوازن ، بما هو انهاء فعلي وشامل لحال القتال ، هو الذي يوفر الاطار الملائم لتطبيق اتفاقية القاهرة في الجنوب على نحو جدي . وفي ظل هذه المواقف الايجابية جميعا جرت مفاوضات مطولة مع ممثلي السلطة اللبنانية اسفرت بالنتيجة عن وضع برنامج اجرائي وزمني ملموس لانهاء حال القتال وتطبيق اتفاقية القاهرة في آن معا ضمن منطقة الجنوب . وهو البرنامج الذي حظي بموافقة والتزام الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية اللتين اظهرتا كل الاستعداد للشروع في تنفيذه فورا .

فماذا كان موقف « الجبهة اللبنانية » ؟ لقد كان امرا مدهشا بالفعل ان تعلن « الجبهة اللبنانية » خلال كل تلك المفاوضات انها ليست طرفا في الصراع الدائر وانها تمتنع عن توقيع اية التزامات في هذا الصدد ، بينما الجميع يدرك انها كانت الجهة التي شكلت في الاصل اداة تفجير معركة الجنوب . الا انه لم يعد هناك اي مبرر للدهشة حين اتضح ان « الجبهة اللبنانية » كانت بموقفها المستنكف هذا تخلي المجال امام اسرائيل كي تباشر هذه الاخيرة بنفسها مفاوضات سياسية وعسكرية ميدانية حول مصير الوضع في الجنوب في اطار لجنة الهدنة اللبنانية — الاسرائيلية . بينما استمرت « الجبهة اللبنانية » في دعوتها العلنية المتكررة الى اقتلاع الوجود الفلسطيني وكل وجود وطني من الجنوب مقدمة بذلك الغطاء السياسي اللازم للطلبات الاسرائيلية .

ثالثا — ما هي حقيقة الموقف الاسرائيلي ؟

لقد كشفت وقائع اجتماعات لجنة الهدنة، ومعها التصريحات والمطالب المعلنة من جانب حكام تل ابيب ، طبيعة المشروع الاسرائيلي الموجه لتقرير مصير الجنوب كما حددت مفاصله على نحو قاطع .

ينطلق هذا المشروع من طلب الانسحاب الفلسطيني الكامل الى شمال وشرق الليطاني مترافقا مع اقتلاع كل اشكال الوجود الوطني في الجنوب . ومن الواضح ان ما تريده اسرائيل هنا هو ان يكون الانسحاب الكامل للمقاومة من الجنوب فاتحة تنفيذ برنامج تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان كجزء من السعي الاسرائيلي الحثيث لشطب الفلسطينيين من معادلة الصراع والوجود كشعب في المنطقة العربية اساسا .

لكن الامر لا يقتصر على تحقيق هذا الهدف المتصل اتصالا جوهريا بالمعركة التي تقودها اسرائيل لفرض حلها الاستسلامي للصراع العربي الصهيوني . فمقابل طلب اقتلاع الوجود الفلسطيني وكل وجود وطني برزت سلسلة الطلبات الاخرى الرامية الى تجذير الوجود الاسرائيلي وتثبيته على ارض الجنوب وصولا الى نشره مظلة ضاغطة فوق الوضع اللبناني . وهي طلبات تتناول :

١ — رفض اقفال الحدود بين لبنان واسرائيل والاصرار على بقاء جدار العار او ما تسميه اسرائيل « الجدار الطيب » قائما ، وهو ما افصح عنه حكام تل ابيب علنا حين ابدوا استنكارهم واسفهم لتصريح وزير خارجية لبنان حول اقفال الحدود .

٢ ـ عدم السماح لقوات الجيش اللبناني بالدخول الى غير مواقع الوجود الفلسطيني البعيدة عن الحدود .

٣ ـ عدم السماح لهذه القوات بالدخول اصلا الا بعد فاصل زمني تتأكد خلاله اسرائيل من حصول الانسحاب الفلسطيني الكامل .

٤ ـ اعطاء اسرائيل حق المشاركة المباشرة في مراقبة وتنفيذ عملية الانسحاب .

٥ ـ رفض دخول قوات الجيش اللبناني الى مواقع البؤرة القتالية المفتوحة على الحدود .

٦ ـ رفض اي انسحاب من الاماكن التي تحتلها اسرائيل حاليا والتي اشارت اليها تقارير المراقبين الدوليين غير مرة .

٧ ـ رفض دخول قوات الجيش اللبناني الى اي من قرى او مواقع الشريط الحدودي ، ورفض اعادة الاعتبار الى القوانين اللبنانية الخاصة بالمقاطعة وبجرائم التجسس للعدو والتعامل معه .

٨ ـ بقاء مصادر المياه اللبنانية الجنوبية التي تعلن اسرائيل اطماعها فيها بعيدة عن سيطرة اي طرف بما في ذلك الجيش اللبناني .

٩ ـ اشتراط ابقاء الضباط من ذوي الجنسية اللبنانية المتعاملين مع اسرائيل والمقاتلين تحت امرة الجيش الاسرائيلي (سعد حداد وزمرته) ضمن الجيش اللبناني بل واشتراط تسليمهم مواقع قيادية .

١٠ ـ اشتراط بقاء الباب مفتوحا لاستجلاب بعض العمال من لبنان بقصد العمل في المصانع الاسرائيلية والسماح لوسائل المواصلات الاسرائيلية بالوصول الى داخل الاراضي اللبنانية لنقلهم ، مع استمرار فرض تداول العملة الاسرائيلية في تلك المنطقة .

هكذا اتضحت عبر الوقائع الحقيقية كاملة ومعها تأكد على نحو قاطع ان الاصل في ازمة الجنوب هو المشروع الاسرائيلي الرامي الى بسط السيطرة الفعلية على هذه المنطقة دون ان يأخذ ذلك بالضرورة شكل اعلان الاحتلال العسكري المباشر والكامل والرسمي . لذا فان المشروع الاسرائيلي المذكور لا يمر الا اذا جرى افراغ الجنوب من كل وجود وطني بما في ذلك بقاء مئات آلاف الجنوبيين مهجرين وبعيدين عن قراهم . وفي سياق عملية الافراغ هذه تتم تصفية الوجود الفلسطيني . ومن هنا كانت سلسلة الطلبات الاسرائيلية البالغة الخطورة والوقاحة التي اشرنا اليها .

الا تكفي هذه الوقائع جميعا كي تبدد اخيرا من اذهان البعض تلك

المعادلة الوهمية القائلة ان جل ما تريده اسرائيل هو الضغط من اجل فرض تطبيق الاتفاقات بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية . بل الا تكفي هذه الوقائع جميعا براهين قاطعة على انه حتى ولو توصلت اسرائيل الى فرض سحب الوجود الفلسطيني كاملا من الجنوب فانها لا تعتبر تحقيق هذا الهدف مدعاة للانكفاء بوجودها العسكري والامني والسياسي الفعلي الى ما وراء الحدود . بل على العكس من ذلك تنظر اليه ـ وكما هو في حقيقته ـ كعنصر مسهل لاستكمال سيطرتها على الجنوب ؟

ثم الا تحسم هذه التطورات والوقائع اخيرا ذلك الجدال القديم الذي استمر سنوات طويلة حول طبيعة الخطر الفعلي الذي يتهدد الجنوب : هل هي الاطماع الصهيونية الاصلية في ارض لبنان ومياهه وموقعه ام هو موقف الصمود الوطني في وجه هذه الاطماع ؟

رابعا ـ وماذا عن « الضمانات الاميركية » ؟

لم يكن المشروع الاسرائيلي حيال الجنوب هو وحده الذي انكشف مؤخرا ، بل ان « الضمانات الاميركية » الموعودة والمتصورة تكشفت هي ايضا عن جملة حقائق لم يعد احد قادرا على المكابرة على انكارها . لقد اتضح تماما انه وراء الوعود الاميركية بمنع الاحتلال العسكري المباشر والكامل والرسمي للجنوب تكمن موافقة اميركية فعلية على المشروع الاسرائيلي الرامي ، بالضغط والاستنزاف والتصعيد العسكري وتسخير بعض الادوات المحلية والابتزاز السياسي المتمادي ، الى فرض لون من السيطرة الفعلية على الجنوب تصادر اسرائيل من خلالها مصير الجنوب الوطني كليا ليقع تماما تحت مظلتها العسكرية والسياسية والامنية بل وحتى الادارية في بعض المجالات . بينما تبقى في يد الدولة اللبنانية بعض مهام الادارة الذاتية هذا اذا قيض لمؤسساتها أن تعاود نشاطها في الجنوب اصلا .

من هنا كان الموقف الاميركي ـ وما يزال ـ احد عناصر الضغط في سبيل اقتلاع الوجود الوطني من الجنوب . وقد كان امرا مثيرا للسخرية المرة ما نقل على لسان السفير الاميركي في هذا المجال من ان حكومته تضمن عدم تعرض الفلسطينيين وانصارهم الى الضرب من جانب القوات الاسرائيلية اثناء انسحابهم من الجنوب .

خامسا — من وما الذي يسهل لاسرائيل تنفيذ مخططها هذا ؟

اذا كان المخطط الاسرائيلي الراهن يستهدف اسقـــاط الجنـــوب والسيطرة عليه عبر الاستيعاب التدريجي والاستنزاف العسكري المديد وقضم المواقع تباعا وتثبيت الامر الواقـــع والابتـــزاز الامني والسياسي المتمادي دون ان تضطر اسرائيل الى اعلان احتلال الجنوب رسميا لاسباب متصلة بالوضعين العربي والدولي ، اذا كان ذلك كله صحيحا فان قـــدرة اسرائيل على المضي في مخطط استيعاب الجنوب هذا تبقى مرتبطة بوجـــود طرف محلي داخلي يقدم لها الذرائع والمبررات والاجراء الملائمة للمضي فـــي تنفيذ مخططها المذكور .

فمن هو هذا الطرف ؟

انه دون شك الطرف الذي يعتبر مصلحته متحققة من خلال ابقاءبؤرة التوتر والتصعيد في الجنوب مستمرة كأداة ضغط وابتزاز يستعملها لتحقيق اهدافه ، والذي يعتبر السيطرة على الجنوب بوابة استكمال سيطرته على الوضع اللبناني ككل ، ثم هو الذي لا يرى تناقضا بين مشروعه هذا وبـــين المخطط الاسرائيلي لان الاثنين يتكاملان في منطقهما الطائفي والعنصـــري المعادي للعروبة في لبنان وعلى صعيد المنطقة .

انه بكلمة الطرف الانعزالي الذي يقدم لاسرائيل خدمة جلى في هـــذا السياق . اذ يساهم في ستر مخططها واكسابه غطاء لبنانيا هـــو بأمس الحاجة اليه ، وفي تجنيبها الكثير من الحرج على الصعيدين العربي والدولي .

لذا نقول انه كان هناك من يولي مسألة الذرائع والمبررات التي تستند اليها اسرائيل في تنفيذ مخططها كل هذا الاهتمام ، فليبحث عنها اساسا في سلوك الطرف الانعزالي منذ بداية الحرب اللبنانية حتى الان .

اما الوجود الوطني في الجنوب فهو الحاجز الذي ما زال يمنع المخطط الاسرائيلي من النفاذ كاملا حتى الان . انه اداة كشف هذا المخطط وتعريته وتعطيله . وهو العنصر المانع لتمدد المشروع الاسرائيلي الى اجزاء اخرى من الجنوب . وعلى قاعدة الصمود الدفاعي والاجتماعي الذي يوفره الوجـــود الوطني للجماهير الجنوبية امكن لها ان تترجم قرار التمسك بقراها وبيوتهـــا واملاكها الى تصد حقيقي واستمرت مشدودة الى الدولة اللبنانية رغم انعدام وجود مؤسسات هذه الدولة كما امكن لها ان تفلت من الوقوع اسيرة شبكة

الخدمات الاسرائيلية التي تشكل بالاضافـــة الى الترهيب العسكري راس حربة التمدد الصهيوني في عمق المنطقة .

لذا فليس من قبيل الصدفة ان تشتد الان المطالبـــات والضغـــوط الاسرائيلية من اجل اقتلاع هذا الوجود الوطني بعد ان بلغ مخطط اسرائيل لاستيعاب الجنوب محطة بات مطالبا عندها اما بالمغامرة العسكرية الاوسع او بازاحة العقبات من طريقه سياسيا بأسرع ما يمكن .

سادسا — ماذا في جعبة اسرائيل بعد انهيار مساعي الحل الامنـــي في الجنـــوب ؟

لقد اتت الاعتداءات الاسرائيلية الوحشية والكثيفة التي تعرض لهـــا الجنوب — شريطه الحدودي وعمقه الداخلي على السواء — خلال الايام القليلة الماضية ، تفتتح جولة جديدة من التصعيد العسكري في الجنوب كنا ننتظرها منذ اللحظة التي تأكد فيها انهيار مساعي الحل الامني تحت وطـــأة الشروط الصهيونية المتصلبة .

ان هذا التصعيد العسكري الذي يتخذ الان شكل القصف العشوائي الوحشي لعدد كبير من مدن وقرى الجنوب ، مرشح للتحول سريعا الـــى عمليات عسكرية على الارض تزداد فيها وتيرة التدخل الاسرائيلي تصاعـــدا ومعها كثافة الدعم الذي تقدمه اسرائيل للطرف المحلي المتحالف معها .

والقصد من ذلك كله واضح ومعروف : انه اعادة الجنوب الى اجواء الاستنزاف العسكري الملتهبة كسبا للمزيد من المواقع من ناحية وتسهيـــلا للابتزاز السياسي الاسرائيلي في مواجهة لبنان والمقاومة الفلسطينية وسائر الاطراف العربية من ناحية ثانية .

وقد شرع بيغن فعلا في ممارسة هذا الابتزاز السياسي فوقف يعلن — بينما مدفعيته وطائراته تقصف مدن وقرى الجنوب — رغبته في « مفاوضات تضع تسوية دائمـــة لقضيـــة الجنوب » اي تضع الجنوب في القبضة الاسرائيلية اخيرا .

وفي هذا الاطار سوف تجد السلطة اللبنانية نفسها امام تكرار متصلب للطلبات الاسرائيلية المعروفة وربما امام ما يفوقها تصلبا . لذا نبادر الـــى القول انه سوف يكون من قبيل الخطأ الذي يقرب من الخطيئة ان تتصـــور السلطة امكان مداراة هذا التصلب بالضغط على الوجود الوطني في الجنوب

من اجل الرضوخ للشروط الاسرائيلية .

ان هذا التصور القائل بأن الاستجابة للشروط المذكورة قد يدفع اسرائيل الى سلوك سبيل الاعتدال والانكفاء ، هو في الحقيقة وهم قاتل لن يكون ثمن التعاطي به اقل من ضياع المصير الوطني للجنوب اساسا .

لذا فان كل مطالبة للطرف الوطني بان يغادر من جانبه ساحة الجنوب تشكل في الواقع – بوعي او بدون وعي – انزلاقا فعليا على طريق التخلي عن الجنوب ... فحين يزال حاجز الوجود الوطني من امام المخطط الاسرائيلي يصبح الطريق سالكا امام هذا المخطط كي يمر دون معوقات وبصمت وتسليم طوعيين ما تزال اسرائيل بأمس الحاجة اليهما .

ان الحركة الوطنية اللبنانية اذ تبادر الى كشف هذه الحقائق جميعا يهمها ان تعلن اليوم ، ومن موقعها كطرف ممثل للجماهير الجنوبية وقائد لنضالها ونضال سائر الجماهير الوطنية ، ان الجنوب يتعرض لمؤامرة خطيرة تستهدف ايقاعه تحت السيطرة الاسرائيلية بمصادرة مصيره الوطني ونزع عروبته فضلا عن استهدافها تحويل لبنان كله الى كيان طائفي عنصري مقطوع الصلة بالعالم العربي ومرتبط بالدولة الصهيونية اساسا .

وحيال هذا الخطر المصيري تؤكد الحركة الوطنية ان الصمود الوطني هو الاختيار الوحيد المفتوح امام اللبنانيين الوطنيين – جنوبيين وغير جنوبيين – وان واجب الجميع هو النهوض بمسؤوليات هذا الاختيار وتحمل تبعاته .

فلا يمكن السماح للمؤامرة بان تمر تحت دعاوى الحكمة والمرونة وجدوى التساهل . ولا بد للسلطة اللبنانية ان تضطلع بمسؤولياتها في هذا المجال مهما تكن صعوبة الظروف التي تواجهها . ان كشف حقائق الوضع في الجنوب وتعيين المسؤول الفعلي عن تبديد كل احتمالات المعالجة الوطنية الجادة لهذا الوضع ، وطرح القضية بمستواها الوطني الحقيقي كقضية مصير لا تمس جزءا من لبنان فحسب بقدر ما تمسه كله ، ان ذلك هو المسلك العملي الذي ينتظره اللبنانيون ممن هم في موقع المسؤولية الرسمية اليوم .

وفي مواجهة مثل هذا الخطر المصيري يتعين على كل اللبنانيين الحريصين على مصير البلاد الوطني وعلى وحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي ان يقفوا صفا واحدا الى جانب قرار الصمود الوطني دفاعا عن عروبة الجنوب ومستقبل لبنان . وهو قرار جدير بأن يحظى في النهاية بأوفى دعم وبالمساندة المادية التي تمكن جماهير الجنوب وكل الجماهير الوطنية من

تحمل تبعات هذه المعركة القاسية التي فرضها العدو الاسرائيلي على شعبنا فرضا .

واذا كان ما يجري في الجنوب يوجه الحربة الاسرائيلية الى صدر العالم العربي فان الصمود الوطني والقومي في هذه المنطقة يصبح بطبيعته مسؤولية عربية ايضا . وهو ما تطالب جماهيرنا بترجمته الى واقع مادي ملموس بمستوى الخطر الذي يتعرض له لبنان اليوم .

المجلس السياسي المركزي
للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان

بيروت في ١١–١١–١٩٧٧

في سبيل
مواجهة قومية شاملة
لخطوة السادات
والمخطط
الحل الاستسلامي

مذكرة الحركة الوطنية اللبنانية الى المؤتمر الشعبي العربي
المنعقد في طرابلس في ٥/١٢/١٩٧٧

بيروت في
٢/١٢/١٩٧٧

في سبيل مواجهة قومية شاملة
لخطوة السادات ولمخطط الحل الاستسلامي

مذكرة الحركة الوطنية اللبنانية
الى المؤتمر الشعبي العربي
المنعقد في طرابلس في ٥ / ١٢ / ١٩٧٧

أيها الاخوة أعضاء المؤتمر الشعبي العربي

اذ تتوجه الحركة الوطنية اللبنانية الى مؤتمركم التاريخي هذا باطيب تمنيات النجاح في مهمته، ترى في حضورها اليوم بينكم مناسبة ثمينة لطرح مجمل تصوراتها واقتراحاتها بصدد الوضع العربي العام وما طرأ عليه من مستجدات بعد الخطوة الخيانية الخطيرة التي أقدم عليها أنور السادات في زيارته الى اسرائيل ، كذلك بصدد الوضع اللبناني الذي تفاقمت مخاطره في الظروف العربية الجديدة وباتت تفرض مستوى من المواجهة اكثر تقدما من ذي قبل .

ان المسؤولية الضخمة الملقاة على عاتق القوى الوطنية العربية اليوم تفرض عليها ان تقف وقفة جدية لتقييم الابعاد والنتائج الفعلية لخطوة أنور السادات وتعيين الموقف القومي الصحيح حيالها وتحديد برنامج التصدي لها ولمجمل مخطط الحل الاستسلامي الذي تجري محاولة فرضه على المنطقة العربية اليوم . كما نرى من واجبنا كوطنيين لبنانيين أن نضع أمامكم في الوقت نفسه حقائق الوضع اللبناني الراهن وما ينطوي عليه من احتمالات تكتسب اليوم وضوحا جديدا من خلال استقواء المشروع الصهيوني الانعزالي الهادف نزع عروبة لبنان والقضاء على مقوماته الوطنية بخطوة السادات وبمجمل الخط الاستسلامي الذي تمثله .

أيها الاخوة أعضاء المؤتمر الشعبي العربي

في معرض رصد الابعاد الفعلية لخطوة أنور السادات وتحديد الاتجاهات التي ينبغي أن تتمحور حولها المواجهة القومية الشاملة للخطوة المذكورة ، ترى الحركة الوطنية اللبنانية من حقها ومن واجبها أن تبادر الى تسجيل الحقائق والمواقف الاتية :

أولا : ان خطوة السادات هي بالنسبة الينا النتيجة والفرع بينما الجوهر والاصل فيما نعانيه اليوم عربيا يتمثل في نهج التعاطي العربي الرسمي مع الحل الاستسلامي للصراع العربي الصهيوني الذي قادت اميركا مسيرته على امتداد السنوات الماضية . ففي سياق هذا التعاطي اتت خطوة انور السادات وخارج هذا السياق لا يمكن فهمها والحكم عليها بجدية .

ان ذلك يقودنا فورا الى تقييم النهج المذكور مجسدا في الاتجاهات التي اعتمدها العمل العربي الرسمي في الميدان السياسي الخاص بالصراع العربي الصهيوني خلال السنوات الماضية .

لقد فرضت محصلة التوازنات الدولية ، ممثلة بمجلس الامن ، القرار ٢٤٢ — الصادر قبل عشر سنوات — سقفا للمطالب والحقوق القومية والوطنية للعرب في مواجهتهم للكيان الصهيوني . ولا بد من الاعتراف هنا ان القرار المذكور انبثق في الاصل عن ميزان القوى الفعلي القائم في المنطقة انذاك ، اي عن ظروف هزيمة حزيران ١٩٦٧ وفترة ما قبل نهوض ونمو الثورة الفلسطينية . هكذا اتى القرار ٢٤٢ ينص من ناحية على الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وفق مبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة ، ليشطب من ناحية ثانية القضية الفلسطينية من معادلة الصراع كما يشطب الشعب الفلسطيني من معادلة الوجود في المنطقة داعيا الى تثبيت الكيان الصهيوني الاغتصابي الاستيطاني عنصرا مقبولا في المنطقة ، والى تسخير كل الضمانات لتأمين الاعتراف العربي بشرعيته .

واذا كان القرار ٢٤٢ قد شكل في الاصل ، بقوة الامر الواقع وبفعل ميزان القوى القائم انذاك ، السقف المفروض على الصعيد الدولي للمطالب القومية والوطنية العربية ، فان حركة الجهد النضالي على الصعيد العربي — وفي مختلف المجالات السياسية والعسكرية والتعبوية والاقتصادية — كانت مطالبة باختراق السقف المذكور وقادرة عليه اذا ما استقام مسارها بالفعل . بل اننا نستطيع القول هنا ان حركة الجهد العربي في مواجهة نتائج هزيمة حزيران ١٩٦٧ استطاعت ان تحقق في اصعب السنين التي اعقبت الهزيمة خطوات هامة على هذا الطريق : من مؤتمر الخرطوم الذي اعاد صياغة الموقف السياسي العربي على قاعدة التمسك بالحقوق القومية كاملة رغم ما كان يمثله القرار ٢٤٢ من امر

واقع دولي ، الى الانخراط في عملية اعادة بناء مقومات القوة الذاتية العربية عسكريا واقتصاديا في ظل الشعار الذي اطلقه عبد الناصر « ما اخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » ، الى نهوض الثورة الفلسطينية التي اتسع فعلها وتنامى على صعيد بعث الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني واعادة الاعتبار والوزن الى القضية الفلسطينية بصفتها محور الصراع القومي بين العرب وبين الصهيونية كحركة اغتصابية استيطانية توسعية .

ان ما تحقق على الاصعدة المذكورة جميعا بدا يحدث تغييرا نسبيا في ميزان القوى لصالح العرب كمقدمة ضرورية لازالة آثار عدوان ١٩٦٧ بالفعل ولاعادة صياغة مضمون الاعترافالدولي بالحقوق القومية والوطنية العربية في مستوى يخترق السقف الذي مثله القرار ٢٤٢ ليعيد جلاء الطبيعة القومية للصراع العربي الصهيوني وليضع القضية الفلسطينية في موقعها المركزي منه .

واذا كان المجال لا يتسع هنا لرصد كل اتجاهات ونتائج حركة الجهد النضالي العربي في الفترة ما بين هزيمة حزيران ١٩٦٧ وحرب تشرين ١٩٧٣ ، فان الحقيقة الاساسية التي لا يجوز التردد في اعلانها لحظة واحدة هي ان حرب تشرين لم تكن ممكنة اصلا الا في امتداد تلك الحركة التي لعبت فيها قيادة عبد الناصر دور القوة الدافعة تاريخيا كما لعبت فيها الثورة الفلسطينية دور عامل الاستنهاض الوطني والقومي في احلك الظروف .

هكذا بدا ممكنا في ظل التوازن النسبي الجديد الذي افرزته حرب تشرين مقترنا بالحضور الفعال للثورة الفلسطينية ، ان تتقدم حركة الجهد النضالي العربي خطوة مهمة الى الامام على طريق اعادة صياغة مضمون الاعتراف الدولي بالحقوق القومية والوطنية العربية باتجاه طرح مطالب وطنية مرحلية للعرب تتمحور حول الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وانتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة ، دون ان تتناقض مرحلية هذه المطالب الوطنية مع الحق القومي التاريخي للامة العربية في صراعها الطويل والمستمر مع الاغتصاب الاستيطاني الصهيوني ، ودون اي اسقاط للهدف الاستراتيجي لنضال الشعب

الفلسطيني من أجل تحرير كامل ترابه الوطني .

لكن النهج الذي شهدناه ، خلال السنوات القليلة الماضية وبمبادرة من نظام أنور السادات بالذات ، كان على النقيض من ذلك تماما . فبموجب هذا النهج ، الذي شكلت اتفاقية سيناء أحد منعطفاته البارزة ، بدأ يسود العمل العربي الرسمي في الميدان السياسي مسلك عام لم يقف عند حد التعاطي مع القرار ٢٤٢ وكأنه السقف الاخير المقبول بل والمرتجى للحقوق القومية والوطنية العربية ، بل تعدى ذلك تدهورا الى بدء التعاطي مع الترجمة الاميركية للقرار المذكور كقاعدة وحيدة للبحث عن حل للصراع العربي الصهيوني . وهو ، هذا التدهور ، ما نشهد نتائجه في خطوة السادات اليوم .

ان الحديث عن ترجمة اميركية للقرار ٢٤٢ ليس حديثا في قضية جزئية . ففي هذه الترجمة تكمن كل الخطوط النافرة للحل الاستسلامي الذي تريد الولايات المتحدة فرضه على قاعدة الشروط الاسرائيلية كاملة. وبموجب هذا الحل الاستسلامي يتحقق للتحالف الصهيوني الامبريالي :

١ — تحويل الصراع العربي الصهيوني بصورة نهائية الى مجرد نزاع على الحدود بين اسرائيل والدول العربية المحيطة بالأرض المحتلة.

٢ — شطب القضية الفلسطينية كقضية تحرير قومي في وجه استعمار اغتصابي استيطاني وشطب الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني ومعها كل حقوقه في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة .

٣ — اخضاع قضية الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ الى دعاوى الامن الاسرائيلي مترجما الى اصرار قاطع على اغتصاب شطر واسع من تلك الاراضي والحاقها بالاغتصاب الصهيوني الاصلي لفلسطين عام ١٩٤٨ . مما يشكل اسقاطا فعليا لمبدأ ومطلب الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

٤ — القفز من صعيد ما نص عليه القرار ٢٤٢ من اعتراف «بسيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دول المنطقة » الى صعيد فرض العلاقات الكاملة و « الطبيعية » بين اسرائيل والدول العربية سياسيا واقتصاديا وثقافيا ... وهي علاقات لا تعني تثبيت الاغتصاب الصهيوني وتأمين الاعتراف العربي بشرعيته فحسب ، بل هي توطد في الواقع السيطرة الصهيونية على المنطقة العربية وتزيل كل الحواجز من أمامها .

ولم يقتصر الامر في الواقع على الاستعداد العربي الرسمي للتعاطي مع منطق هذا الحل الاميركي بكل ترجمته الاستسلامية النافرة للقرار ٢٤٢ ، بل جرى الذهاب بعيدا في تسليم معظم المقاليد الى الولايات المتحدة وهو ما جسده بشكل صارخ مسلك النظام المصري قبل خطوة السادات الاخيرة من خلال الدخول الكامل تحت مظلة السيطرة الاميركية واجراء كل الردات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة باتجاه تجديد الالتحاق بالامبريالية الاميركية ، والقطيعة الكاملة مع الاتحاد السوفياتي وسائر القوى الحليفة والصديقة ، واعتناق وممارسة النظرية القائلة بأن تسعة وتسعين في المئة من أوراق الحل في يد الولايات المتحدة.

ذلك كله بدأ يرسم لمؤتمر جنيف المفترض ، منذ ما قبل خطوة السادات الاخيرة مساره الواضح لا كمؤتمر ينعقد من أجل بحث تسوية مرحلية متوازنة للصراع العربي الصهيوني بل كمؤتمر محكوم مسبقا بسقف الحل الاستسلامي المضبوط اميركيا . واذا كان السعي الى عقد مؤتمر جنيف ظهر خلال الاشهر الاخيرة مصطدما بجملة عقبات اجرائية يكاد ينفرط تحت وطأتها ، فان التوقف أمام العقبات المذكورة لم يكن نهاية المطاف ، كما لم يكن معقولا أن ينكفىء السعي الاميركي حيالها وان يكون التصلب العربي حولها وسيلة المواجهة الناجعة للمخطط الاميركي . كان منتظرا أن يقفز هذا المخطط الى صعيد جديد يضع لمؤتمر جنيف الشكل الاجرائي المتوافق مع مضمون الحل الاستسلامي الذي تريد الولايات المتحدة للمؤتمر المذكور أن يكون أداة تتويجه .

ولم تكن هناك أية صعوبة في تصور الطريق الذي سوف تسلكه اميركا لتمرير مخططها هذا . فقد كان واضحا أن الصيغة الاميركية تنطلق هنا من اعتبار التفاهم العربي الاسرائيلي شرطا مسبقا لانعقاد مؤتمر جنيف على قاعدة : التفاهم أولا ثم مواجهة مشكلات النزاع فيما بعد . فبذلك تتمكن الولايات المتحدة من اعادة صياغة فكرة مؤتمر جنيف أصلا بحيث لا يعود مؤتمرا لاطراف متصارعة فعلا بل يتشكل عندئذ من فريق واحد أميركي اسرائيلي عربي يناقش المشاكل على أرضية التقارب المسبق ليطلب الى الاتحاد السوفياتي بعد ذلك كله أن يلعب دور شاهد الزور فقط .

وفي هذا السياق تماما أتت خطوة أنور السادات في زيارته الى اسرائيل . لقد كان المقصود بها وما يزال أن ترسي مسبقا أساس

التفاهم العربي الاسرائيلي الموصل الى الحل الاستسلامي في نهاية المطاف . ومن هنا نعتبر زيارة أنور السادات الى اسرائيل تتويجا لنهج في التعاطي مع الحل الاستسلامي للصراع العربي الصهيوني ودفعا له الى نهاياته وليس مجرد خطوة مفاجئة مقطوعة الجذور عن سياقها ومقدماتها .

ثانيا : اذا كانت تلك هي الطبيعة الفعلية للخطوة الخطيرة التي اقدم عليها أنور السادات حين زار اسرائيل مفتتحا نهج التفاوض الاستسلامي المباشر معها ، فان الموقف القومي الصحيح حيالها لا يجوز أن يختزل الى ادانة الخطوة بما هي زيارة للعدو الصهيوني خرقت كل المحرمات واستفزت كل المشاعر القومية . بل ان الادانة يجب أن تتعدى ذلك الى الالتزام بموقف متكامل في مواجهة خطوة السادات الخطيرة ، نسجل فيما يلي محاوره الرئيسية :

١ — رفض نهج التعاطي مع الحل الاستسلامي للصراع العربي الصهيوني الذي شكلت خطوة السادات تتويجا له ، والخروج كليا خارج دائرته ، والعودة الى نهج التمسك بالمطالب الوطنية والقومية العربية سواء لجهة تحرير كل الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وانتزاع حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية بما فيها حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة ، أو لجهة الحق القومي التاريخي في فلسطين والذي يستلزم الحفاظ على جوهر القضية الفلسطينية كقضية تحرير قومي في وجه الاغتصاب الصهيوني الاستيطاني التوسعي الذي يهدد حاضر العالم العربي ومستقبله .

٢ — مغادرة كل رهان على أوهام تحسين شروط الحل الاستسلامي الذي يراد لمؤتمر جنيف أن يكون نهاية مطافه في امتداد دعوة السادات الحالية الى لقاء كل أطراف النزاع في القاهرة ، والانطلاق من الحقيقة القائلة ان الصراع العربي الصهيوني سائر الى مزيد من الاحتدام راهنا ومستقبلا وليس من فرضية التسوية الفاقدة لكل مقوماتها الجدية والتي لا يعني الركض خلف سرابها في الظروف الحالية سوى السقوط في الاستسلام أخيرا .

٣ — اسقاط المنطق القائل اننا نواكب المساعي الجارية الان بقيادة الولايات المتحدة بحثا عن حل للصراع العربي الصهيوني كي نتمكن من

طرح المطالب العربية القومية والوطنية من خلال المشاركة في تلك المساعي ومحاولة الفعل فيها . فمؤتمر جنيف الذي ترسم المساعي المذكورة معالمه الان ليس ندوة نقاش يذهب اليها العرب ليكرروا مطالبهم، بل هو مؤتمر يخضع حجم المشاركة فيه كما تخضع نتائجه المرتقبة لاعتبارات موازين القوى الفعلية في النهاية . وهي موازين زادتها خطوة السادات الاخيرة اختلالا فوق اختلالها الاصلي مما يجعلها غير مرشحة البتة لان تشكل أساسا لاية تسوية متوازنة فعلا .

والا كان علينا أن نقبل منطق السادات اليوم في تبرير خطوته حين يقول : « لقد ذهبت الى اسرائيل كي أطرح المطالب العربية من على منبر الكنيست » .

٤ — ان مقاومة خطوة السادات واحباط نتائجها ومواجهة الحل الاستسلامي من ورائها والعودة الى نهج التمسك القومي بديلا لها ، ان هذا الموقف لا يكون جديا الا بترجمته الى برنامج تعبئة لقوى الصراع واستعادة فعلية لمقومات القوة العربية الذاتية .

ثالثا : برنامج التصدي لخطوة السادات ولمخطط الحل الاستسلامي قوميا .

ولا بد لمثل هذا البرنامج ، وفي ضوء كل ما سبق ذكره ، ان يأتي شاملا مختلف الاصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والتعبوية ومغطيا جميع نقاط ومواقع المواجهة الحيوية مع التحالف الصهيوني الامبريالي . وذلك يتطلب :

١ — قيام معسكر التصدي العربي الرسمي من الدول والانظمة الوطنية العربية على اساس رفض نهج التعاطي مع الحل الاستسلامي كليا وعدم الرهان على أوهام التسوية الراهنة المفترضة ، ومواجهة تحالف الامبريالية الاميركية واسرائيل ، وانتهاج سياسة التمسك القومي بمطالب تحرير كل الاراضي العربية المحتلة وانتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة مع الحفاظ على جوهر القضية الفلسطينية كقضية تحرير قومي ، واستمرار الالتزام بالهدف الاستراتيجي لنضال الشعب الفلسطيني في تحرير كامل ترابه الوطني .

٢ — توظيف الطاقات العسكرية والاقتصادية لمعسكر التصدي

العربي الرسمي من أجل تأمين الفعالية القصوى لمواقع المواجهة الرئيسية مع العدو الصهيوني وحليفه الامبريالي والتي تشغل الجبهة السورية في اطارها مكانا مركزيا .

٣ — تقديم الدعم الكامل للثورة الفلسطينية بما يمكنها من الحفاظ على مواقعها الراهنة واستعادة قواها ومواصلة نضالها الوطني المسلح والسياسي ضد العدو الصهيوني ، وتكريس منظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني .

٤ — دعم النضال الوطني والقومي الذي تخوضه الحركة الوطنية اللبنانية وكل القوى الحريصة على وحدة لبنان وعروبته في مواجهة المشروع الصهيوني الانعزالي الهادف نزع عروبة لبنان وتحويله الى كيان طائفي عنصري على صورة اسرائيل ومثالها .

٥ — جعل التضامن العربي الاوسع محكوما بوحدة الهدف ،الوطني والقومي ، ومشدودا الى أقوى حلقاته ، حلقة التصدي لمخطط الحل الاستسلامي ، لا خاضعا لهيمنة الانظمة الرجعية التابعة للامبريالية . وفي هذا المجال يشكل الالتزام بقرارات القمة العربية في الرباط الجامع المشترك الذي يرسي أساس هذا التضامن العربي الاوسع .

٦ — تثبيت وتنمية علاقة التحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ومع كل قوى التحرر والتقدم وسائر القوى الصديقة والحليفة على الصعيد العالمي .

٧ — الحفاظ على الانجازات والمكاسب الوطنية والاجتماعية التي حققتها حركة التحرر الوطني العربية والعمل على تطويرها .

٨ — الاستناد في مواجهة التحالف الصهيوني الامبريالي والقوى الرجعية الى الحركة الشعبية التي يجب تمكينها من ممارسة دورها في اطار من الحريات الديمقراطية الواسعة كي تشكل بالفعل قاعدة الصمود المطلوب وطنيا وقوميا .

١٠ — اقامة الجبهة الوطنية التقدمية العربية شاملة كل القوى القومية والوطنية والتقدمية والديمقراطية على امتداد العالم العربي .

١٠ — اعادة الاعتبار الى الدعوة الشعبية من أجل الوحدة العربية التي يبقى تحقيق خطوات هامة على طريقها — انطلاقا من خط المواجهة الحازم للتحالف الصهيوني الامبريالي مقترنا بالحريات الديمقراطية للجماهير العربية — سلاح العرب الاول في معركة التحرير القومي والتحرر الوطني

والتقدم الاجتماعي .

من أجل مواجهة وطنية حازمة للمشروع الصهيوني الانعزالي على الساحة اللبنانية

ايها الاخوة أعضاء المؤتمر الشعبي العربي

تعلمون ان لبنان يعيش منذ ما يقارب الثلاث سنوات صراعا طاحنا دفع شعبنا ثمنه غاليا وشغل المنطقة العربية وما يزال . واننا نستأذنكم اليوم في عرض حقائق الوضع اللبناني مجددا لامامكم لايماننا بأن ذلك يدخل في صميم موضوع هذا المؤتمر ، ولان مخاطر هذا الوضع ازدادت تفاقما بعد خطوة السادات الاخيرة الذي لم يتردد في القول : « ان دماء كثيرة سوف تسيل في لبنان » كاشفا بذلك مخطط التصعيد المبيت للساحة اللبنانية . هذا فضلا عن كون الساحة المذكورة تشكل أحدى ساحات المواجهة العربية الرئيسية مع التحالف الصهيوني الامبريالي ومع الحل الاستسلامي الذي تجري محاولة فرضه على المنطقة العربية .

أولا — لقد أعلنت الحركة الوطنية اللبنانية مرارا انها تواجه في الواقع مشروعا صهيونيا انعزاليا يستهدف نزع عروبة لبنان وتفكيك مقوماته الوطنية وتحويله الى كيان طائفي عنصري منفتح على الدولة الصهيونية دائر في فلكها ، أي يستهدف بكلمة صهينة لبنان هوية ونظاما وكيانا .

ولا نجد تأكيدا لجدية هذا المشروع وكشفا للمدى الذي بلغه في تطلعه الى السيطرة على كل لبنان ، مدخلا أفضل من مدخل عرض وقائع ما اصطلح على تسميته أزمة الجنوب اللبناني والتي كانت في أوج احتدامها قبيل خطوة السادات الاخيرة بزيارة اسرائيل .

لقد نشطت خلال الشهور الاخيرة مساع عديدة باتجاه الوصول الى حل امني لقضية الجنوب اللبناني . وفي هذا المجال أبدت الحركة الوطنية ايجابية كاملة حين طرحت من جانبها مشروعا لحل أمني متوازن ينص على شمول اجراءات انهاء القتال جميع المواقع والاطراف وكل محاور التوتر العسكري في المنطقة وبشكل يؤمن عودة السلطة الرسمية بمؤسساتها وأجهزتها العسكرية والامنية الموحدة الى الجنوب استكمالا لعملية استعادة

مسؤولياتها عن كل المناطق اللبنانية وهو ما كان يشكل مطلبا دائما وثابتا للحركة الوطنية . كما أظهر المقاومة الفلسطينية استعدادا مطلقا لتطبيق اتفاقية القاهرة في الجنوب وفق ما نصت عليه الخطة الاجرائية المنبثقة عن اللقاء اللبناني الفلسطيني السوري في شتورا .

لكن هذه المساعي جميعا أصيبت في الواقع بانهيار كامل تحت وطأة التصلب الاسرائيلي المؤيد تماما من الطرف الانعزالي المحلي .

لقد كشفت وقائع اجتماعات لجنة الهدنة الاسرائيلية — اللبنانية ، ومعها التصريحات والمطالب المعلنة من جانب حكام تل ابيب طبيعة المشروع الاسرائيلي الموجه لتقرير مصير الجنوب كما حددت مفاصله على نحو قاطع .

ينطلق هذا المشروع من طلب الانسحاب الفلسطيني الكامل الى شمال وشرق الليطاني مترافقا مع اقتلاع كل اشكال الوجود الوطني اللبناني في الجنوب . ومن الواضح ان ما تريده اسرائيل هنا هو أن يكون الانسحاب الكامل للمقاومة من الجنوب فاتحة تنفيذ برنامج تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان كجزء من السعي الاسرائيلي الحثيث لشطب الفلسطينيين من معادلة الصراع والوجود كشعب في المنطقة العربية أساسا .

لكن الامر لا يقتصر على تحقيق هذا الهدف المتصل اتصالا جوهريا بالمعركة التي تقودها اسرائيل لفرض حلها الاستسلامي للصراع العربي الصهيوني . فمقابل طلب اقتلاع الوجود الفلسطيني وكل وجود وطني برزت سلسلة الطلبات الاخرى الرامية الى تجذير الوجود الاسرائيلي وتثبيته على أرض الجنوب وصولا الى نشره مظلة ضاغطة فوق الوضع اللبناني كله . وهي طلبات تتناول :

١ — رفض اقفال الحدود بين لبنان واسرائيل والاصرار على بقاء جدار العار أو ما تسميه اسرائيل « الجدار الطيب » قائما ، وهو ما أفصح عنه حكام تل أبيب حين أبدوا استنكارهم وأسفهم لتصريح وزير خارجية لبنان حول اقفال الحدود .

٢ — عدم السماح لقوات الجيش اللبناني بالدخول الى أي مكان من الجنوب الا بعد فاصل زمني تتأكد خلاله اسرائيل من حصول الانسحاب الفلسطيني الكامل من المنطقة مع اشتراط اعطائها حق المشاركة المباشرة في مراقبة وتنفيذ عملية الانسحاب هذه .

٣ — عدم السماح لقوات الجيش اللبناني ، حتى بعد حصول الانسحاب الفلسطيني الكامل ، بالدخول الى غير المناطق البعيدة عن الحدود ، ورفض دخول هذه القوات الى مواقع البؤرة القتالية الصهيونية الانعزالية المفتوحة باشراف اسرائيل على الحدود ، والى أي من قرى ومواقع الشريط الحدودي ورفض اعادة الاعتبار الى القوانين اللبنانية الخاصة بالمقاطعة وبجرائم التجسس للعدو والتعامل معه .

٤ — رفض أي انسحاب من الاماكن التي تحتلها اسرائيل حاليا داخل الارض اللبنانية والتي أشارت اليها تقارير المراقبين الدوليين غير مرة .

٥ — بقاء مصادر المياه الجنوبية التي تعلن اسرائيل اطماعها فيها بعيدة عن سيطرة اي طرف بما في ذلك الجيش اللبناني .

٦ — اشتراط ابقاء الضباط من ذوي الجنسية اللبنانية المتعاملين مع اسرائيل والمقاتلين تحت أمرة الجيش الاسرائيلي ضمن الجيش اللبناني بل واشتراط تسليمهم مواقع قيادية .

٧ — اشتراط بقاء الباب مفتوحا لاستجلاب بعض العمال من لبنان بقصد العمل في المصانع الاسرائيلية والسماح لوسائل المواصلات الاسرائيلية بالوصول الى داخل الاراضي اللبنانية لنقلهم ، مع استمرار فرض تداول العملة الاسرائيلية في تلك المنطقة .

هكذا اتضحت عبر الوقائع الحقيقة كاملة ومعها تأكد على نحو قاطع ان الاصل في أزمة الجنوب هو المشروع الاسرائيلي الرامي الى بسط السيطرة الفعلية على هذه المنطقة دون أن يأخذ ذلك بالضرورة ، وخصوصا في الظروف الراهنة شكل اعلان الاحتلال العسكري المباشر والكامل والرسمي .

لذا فان المشروع الاسرائيلي المذكور لا يمر الا اذا جرى افراغ الجنوب من كل وجود وطني بما في ذلك بقاء مئات الاف الجنوبيين مهجرين وبعيدين عن قراهم . وفي سياق عملية الافراغ هذه تتم تصفية الوجود الفلسطيني .

ومن هنا كانت سلسلة الطلبات الاسرائيلية البالغة الخطورة والوقاحة التي أشرنا اليها .

نعتقد ان هذه الوقائع يجب أن تكون كافية كي تبدد اخيرا من اذهان

البعض تلك المعادلة الوهمية القائلة ان جل ما تريده اسرائيل هو الضغط من أجل فرض تطبيق الاتفاقات بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية . كما يجب أن نرى فيها جميعا براهين قاطعة على انه حتى ولو توصلت اسرائيل الى فرض سحب الوجود الفلسطيني كاملا من الجنوب فانها لا تعتبر تحقيق هذا الهدف مدعاة للانكفاء بوجودها العسكري والامني والسياسي الفعلي الى ما وراء الحدود . بل هي على العكس من ذلك تنظر اليه ـ وكما هو في حقيقته ـ كعنصر مسهل لاستكمال سيطرتها على الجنوب .

ثانيا ـ ان انطلاقنا في عرض حقائق الوضع اللبناني الراهن من قضية الجنوب ليس اختيارا اعتباطيا لمدخل جزئي في الحديث عن أزمة يمثل شمول واتساع الازمة اللبنانية . فالواقع ان قضية الجنوب تشكل اليوم المفصل الذي سوف يتقرر عنده المصير الوطني اللبناني ككل .

ان الخطة الاسرائيلية التي اشرنا اليها والرامية الى بسط السيطرة الفعلية على الجنوب لا تجسد فقط الاطماع الصهيونية التاريخية في الجنوب أرضا وموقعا ومياها ، بل هي تتطلع في الواقع الى الهيمنة على لبنان كله . وهي هيمنة لا تستدعي من اسرائيل اجتياحا عسكريا مباشرا لكل لبنان طالما ان صهاينة الداخل في لبنان جاهزون لارساء هذه الهيمنة على أسس أكثر رسوخا . ونحن لا نظلم الانعزاليين هنا حين نسميهم صهاينة الداخل لان مشروعهم الفعلي يرمي بالضبط الى صهينة لبنان من اساسه .

لذا فان اسرائيل تنتصر وتتحقق لها الهيمنة المنشودة على لبنان بقدر ما ينتصر المشروع الانعزالي ويبلغ اهدافه الاخيرة . ومن هنا تكتسب قضية الجنوب موقعها المركزي في الصراع الدائر ضمن الساحة اللبنانية اليوم . ذلك ان نجاح اسرائيل في اقتلاع الوجود الوطني في الجنوب سوف يعني في اللحظة نفسها اعطاء القوى الانعزالية اشارة التقدم لاستلام مقدرات الجنوب تحت مظلة السيطرة الاسرائيلية . وبعدها سوف نجد أنفسنا أمام فصل جديد من فصول الحرب التي فجرها الانعزاليون في الاصل ، محوره تحقيق التواصل بين مناطق السيطرة الانعزالية على امتداد لبنان باتجاه احكام الحصار بصورة متزايدة حول مواقع الوجود الوطني وصولا الى تنفيذ برنامج تصفيته وتبديده المعلن تكرارا :

الفلسطينيون يجري توزيعهم على البلاد العربية ، واللبنانيون يجري وضعهم أمام أحد خيارين : اما قبول الاغتراب عن هويتهم الوطنية والقومية والرضوخ للصهينة واما الهجرة والتشرد . ونحن لا نبالغ أبدا حين نتحدث هنا عن خطط التهجير والتشريد لان احد محاور المشروع الانعزالي الصهيوني في تطلعه الى نزع عروبة لبنان يقوم على توفير صفاء طائفي معين للكيان اللبناني يتيح ارساءه على لون من العنصرية جديد قريب الشبه بالعنصرية الصهيونية . وهو أمر يتطلب في جملة ما يتطلب الخلاص من كثافة التعدد الطائفي الذي يفرض بقاء الوطنية اللبنانية المتصلة بالهوية القومية العربية اساسا لاستمرار لبنان ـ الوطن بلدا ينتسب الى العالم العربي .

ولا نريد أن نسترسل هنا طويلا في تبيان الابعاد الخطيرة لهذا المشروع الصهيوني الانعزالي والنتائج المدمرة التي سوف تترتب على نجاحه . حسبنا أن نذكر بايجاز :

١ ـ ان النجاح الكامل للمشروع الصهيوني الانعزالي في نزع عروبة لبنان وتبديد مقوماته الوطنية وتحويله الى كيان طائفي عنصري ، معناه في المدى الاخير ضياع المصير الوطني واقتلاع الهوية القومية لبلد عربي اخر ـ بعد فلسطين ـ وانشاء اسرائيل ثانية في المنطقة العربية .

٢ ـ ان نجاح المشروع الصهيوني معناه في المدى المباشر تصفية الوجود الوطني اللبناني والفلسطيني على الساحة اللبنانية وضرب قواه التي شكلت بنضالها المديد خلال السنوات الماضية وما تزال أحد عناصر المواجهة الرئيسية لمخطط الحل الاستسلامي الموجه ضد المنطقة العربية كلها .

٣ ـ ان نجاح المشروع الصهيوني الانعزالي يضع جبهة المواجهة السورية ، ومن ورائها كل عمق المواجهة القومية العربية ، حيال اسرائيل جديدة تشكل امتدادا مباشرا لاسرائيل الاولى مع كل ما يعنيه ذلك من انعطاف حاسم في مجرى الصراع العربي الصهيوني لغير صالح الامة العربية تضاف آثاره الخطيرة الى آثار الانعطاف الحاسم الذي يحاول النظام المصري اليوم تثبيته بانجاح خطة عزل مصر قسرا عن العالم العربي .

٤ ـ ان نجاح المشروع الصهيوني الانعزالي على الساحة اللبنانية

بشكل تاريخيا أضخم تبرير للمشروع الصهيوني الاصلي علـــــى أرض فلسطين مما يسهل الطموح الصهيوني القديم الى تعميمه كنموذج للكيانات الطائفية العنصرين المطلوب زرعها على امتداد المنطقة العربية في سياق مخطط تبديد الهوية القومية العربية لاقطار المشرق .

وبهذا المعنى فان نجاح المشروع الصهيوني الانعزالي على الساحة اللبنانية لا يكسب اسرائيل موقعا عربيا جديدا فحسب بل هو يضع فـي يدها حربة تخترق بها المنطقة العربية لاستكمال عملية تقويض كياناتهـــا الوطنية واقتلاع هويتها القومية .

ثالثا ــ انطلاقا من ذلك كله تود الحركة الوطنية اللبنانية ان توضح، في حضور هذا الحشد من ممثلي القوى الوطنية والتقدميـــة العربية ، الاسس التي تنطلق منها في رؤيتها للصراع المحتدم اليوم على الساحـــة اللبنانية بفعل انفلات هذا المشروع الصهيوني الانعزالي من عقاله ، وفي ممارستها لدورها ضمن هذا الصراع .

اننا ندرك تماما الطبيعة الوطنية والقومية لهذا الصراع ولا نخوضه الا لأن مستلزمات الدفاع عن المصير الوطني لشعبنا ومقتضيات التمسك بهويته القومية تفرض علينا خوضه . ونقولها اليوم بصراحة كلية : يخطىء كثيرا مـــن يتصور ، أو يصور لنفسه وللاخرين ، ان الحركة الوطنيـــة اللبنانية تجد في هذا الصراع فرصة مناسبة لتحقيق أهـــداف سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تريد من ورائها أحداث تغيير جذري في طبيعــــة النظام اللبناني أو ادخال بعض الاصلاحات عليه ، وانها لذلك تنخرط في الصراع وتعمل على تصعيده .

اننا نفهم جيدا حقيقة الصراع الذي تعيشه بلادنا ومعه الظــروف المحيطة بنا عربيا ، وانطلاقا من هذا الفهم نعلن اننا لسنا اليوم بصـــدد تحقيق الطموح الوطني والديمقراطي المشروع لشعبنا بل بصدد حمايــة الوجود الوطني لهذا الشعب والحيلولة دون تبديده ونزع عروبته . نحن نخوض الصراع اليوم في ظل برنامج يتمحور الان حول اهداف ثلاثة :

١ ــ استعادة وحدة لبنان السياسية والادارية في ظل السلطـــة المركزية .

٢ ــ تكريس عروبة لبنان الفعلية واقفال الجدار المفتوح بينه وبين اسرائيل .

٣ ــ حماية الوجود الفلسطيني من خطر التصفية تجسيدا لابســط

التزاماتنا القومية .

ومن الواضح ان هذه الاهداف جميعا هي بطبيعتها أهداف دفاعيـة لا تتوخى أكثر من اعادة لبنان الى مقوماته الوطنية الاولية كبلد عربي مثلما كان قبل اندلاع هذه الحرب ، فكيف يعقل أن تكون خطة الحركة الوطنيـــة للوصول الى تلك الاهداف خطة تصعيد للصراع ؟ ان أصحاب المصلحة في تصعيد الصراع هم الذين يرسمون لانفسهم اهدافـــا تغيير لا تتحقق الا بالحرب ، هم الانعزاليون الذين يتطلعون ــ تدعمهم في ذلك اسرائيـل ــ ليس الى مجرد تغيير نظام بل الى تغيير البلد بكامله وطنا وهوية قوميـة وانتماء ومصيرا .

ونحن تأكيدا لهذه الحقيقة التي نعلنها اليوم من اننا لسنا طـــلاب استمرار لهذا الصراع الطاحن الذي يدفع شعبنا ثمنه ، نقترح أن يبـــادر رئيس الجمهورية اللبنانية بالدعوة الى مؤتمر وطني عام تحضره جميــع الاطراف للوصول الى حل للازمة اللبنانية قوامه :

١ ــ انهاء حال القتال في الجنوب كليا استكمالا لعملية تحقيق السلام في جميع المناطق اللبنانية .

٢ ــ عودة السلطة المركزية الى ممارسة مسؤولياتها كاملة واعادة بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها في ظل استعادة وحدة لبنان السياسيـــة والادارية .

٣ ــ تجديد الالتزام بعروبة لبنان واقفال الجدار المفتوح بينه وبين اسرائيل .

٤ ــ تطبيق الاتفاقات المعقودة بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية والناظمة للعلاقات اللبنانية الفلسطينية .

٥ ــ التمهيد لحوار وطني يتم في مناخ ديمقراطي وصولا الى وضع برنامج اعادة بناء لبنان في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ونعلن من هنا تأييدنا المسبق لهذا المؤتمر وللحل المذكور ببنـــوده الخمسة واستعدادنا الكامل لتعليق أي مطلب اخر ولتقديم كل التسهيلات المطلوبة من جانبنا في سبيل عودة الوضع الى مجراه الطبيعي .

رابعا ــ اذا كانت الحركة الوطنية اللبنانية تتطلع بهذا المستـــوى من الصدق والرغبة الجادة ، الى حل سياسي للازمة اللبنانية لا يحقـــق أكثر من المحافظة على المقومات الوطنية الاولية للبنان كبلد عربي ، فـــان التحالف الصهيوني الانعزالي كان وما يزال يتمسك بمشروعه كاملا ويتأهب

اليوم لاندفاعة جديدة على طريق تحقيقه .

لذلك يستمر الصراع محتدما على الساحة اللبنانية ومعه كل احتمالات التصعيد التي تزيدها الظروف العربية اليوم كثافة .

أمام هذا الواقع لا تملك الحركة الوطنية اللبنانية خيارا فعليا غير خيار المواجهة الوطنية الحازمة للمشروع الصهيوني الانعزالي وقواه . أما الخيار الاخر ، خيار التنازل أمام المشروع ، فلا يمكن نعته سوى بالمستحيل . اذ لو كان الامر يتطلب تعليق بعض المطالب المعبرة عن طموحنا الوطني والديمقراطي — كله أو بعضه — لكنا قدمناه فعلا مختارين لقاء ايقاف هذا الصراع وطي صفحته . اما وان التنازل الذي يطلبه منا الطرف الاخر في الصراع هو في حقيقته تنازل على الوجود الوطني ، فان سقوطنا يعني السقوط في هوة تمرير المشروع الصهيوني الانعزالي والقضاء على لبنان في نهاية المطاف .

واذا كان التصعيد الصهيوني الانعزالي يتخذ اليوم شكل الابتزاز السياسي الحاد في ميدان محدد هو ميدان الجنوب ، فلا بد أن نبادر هنا الى القول انه سوف يكون من قبيل الخطأ الذي يقرب من الخطيئة ان تتصور السلطة اللبنانية امكان مداراة هذا التصلب بالضغط على الوجود الوطني في الجنوب من أجل الرضوخ للشروط الاسرائيلية .

ان هذا التصور القائل بأن الاستجابة للشروط المذكورة قد تدفع اسرائيل الى سلوك سبيل الاعتداء والانكفاء ، هو في الحقيقة وهم قاتل لن يكون ثمن التعاطي به أقل من ضياع المصير الوطني للجنوب أساسا .

لذا فان كل مطالبة للطرف الوطني بأن يغادر من جانبه ساحة الجنوب تشكل في الواقع — بوعي أو بدون وعي — انزلاقا فعليا على طريق التخلي عن الجنوب ... فحين يزاح حاجز الوجود الوطني من أمام المخطط الاسرائيلي يصبح الطريق سالكا أمام هذا المخطط كي يمر دون معوقات وبصمت وتسليم طوعيين ما تزال اسرائيل بأمس الحاجة اليهما .

وحين يسقط الجنوب فان لبنان كله يصبح عندئذ ساحة نجاح مفتوحة أمام المشروع الصهيوني الانعزالي ومعه تنفذ الحربة الاسرائيلية في الخاصرة العربية فاتحة بذلك نزيف التفكيك للكيانات الوطنية العربية والتبديد لهويتها القومية .

خامسا — تدرك الحركة الوطنية اللبنانية جيدا ان المواجهة الوطنية للمشروع الصهيوني الانعزالي على أرض لبنان تتم اليوم وسط ظروف عربية بالغة الصعوبة والتعقيد بعد خطوة السادات الاخيرة والاندفاعة الجديدة التي حققها مخطط الحل الاستسلامي . كما تدرك جيدا ان الظروف العربية المذكورة تزيد اليوم احتمالات انفجار الصراع على هذه الساحة رجحانا .

لكنها ترتب على ذلك كله نتيجته المنطقية : أي ضرورة التأهب لبنانيا وعربيا لرفع مستوى التصدي للخطة التي لا نشك بأن التحالف الصهيوني الامبريالي يعكف اليوم على وضعها للفعل في الساحة اللبنانية كما يعكف على توزيع الادوار ضمنها بالتعاون مع أدواته المحلية على صعيدي لبنان والمنطقة العربية في آن معا .

وفي هذا المجال نصارحكم القول ان اكبر خطأ يمكن أن نقع فيه هو أن نعتبر — كلنا أو بعضنا — ما يجري في لبنان وما يمكن أن يتفاقم فيه من صراع مجرد عملية الهاء لنا عن مواجهة المخطط الاستسلامي الاصلي الذي تشكل خطوة السادات عنوانه البارز اليوم . ذلك انه اذا ساد مثل هذا المنطق بيننا ترتب عليه جنوحنا الى توهم امكانية وضرورة تفادي الالهاء ، أي الصراع ، بأي ثمن . وتلك بداية انزلاقنا في طريق تقديم الثمن المطلوب بخطوطه الواضحة تماما منذ اللحظة : اجازة مرور المشروع الصهيوني الانعزالي على الساحة اللبنانية بكل ما يعنيه ذلك من نتائج مدمرة لبنانيا وعربيا .

ان الحلف الصهيوني الامبريالي الذي يغذي اليوم الصراع الدائر في الساحة اللبنانية ويتأهب لتصعيده ، لا يرمي الى مجرد الهائنا بل هو يستكمل بذلك وفي الواقع تنفيذ مخطط الحل الاستسلامي في حلقة أخرى منه متواصلة تماما مع الحلقة الاولى التي تمثلها خطوة أنور السادات ، هي الحلقة اللبنانية .

انه يستهدف اليوم ، تماما مثلما كان يستهدف بعد اتفاقية سيناء ، ضرب واضعاف القوى الرئيسية التي يمكن أن تتصدى له من مواقع التماس المباشر مع العدو الصهيوني أي الثورة الفلسطينية وسوريا والحركة الوطنية اللبنانية . واذا كانت النتائج التي حققها الحلف الصهيوني الامبريالي على هذا الصعيد ، بنتيجة أحداث السنوات الثلاث الماضية ، قد أتت متناسبة مع مقدار نجاحه في توطيد مواقع المشروع

الصهيوني الانعزالي على الساحة اللبنانية ، فان المعادلة نفسها ما تزال هي اليوم ولسوف تستمر مستقبلا . فبقدر ما يتمكن الحلف الصهيوني الامبريالي من التقدم على صعيد ترجيح كفة مشروعه الانعزالي في لبنان وتأمين عوامل غلبته بقدر ما ينجح في ضرب واضعاف قوى التصدي الوطني والقومي لمخططه الاستسلامي الفاعلة على الساحة اللبنانية وفي سوريا ومن ورائها كل عمق المواجهة القومية العربية .

لذا فان دعوتنا الى تنظيم المواجهة الوطنية والقومية للمشروع الصهيوني الانعزالي على ارض لبنان ، ليست من قبيل الدعوة الى التلهي بمعركة فرعية تصرفنا عن ميدان المواجهة الحقيقية والشاملة لمخطط الحل الاستسلامي ، بل هي بالضبط دعوة الى مواجهة المخطط المذكور نفسه — في القلب منه — وفي أحد ميادين فعله الرئيسية .

ونسارع الى التوضيح ان مواجهة المشروع الصهيوني الانعزالي التي ندعو اليها اليوم ، كما دعونا اليها دائما ، ليست دعوة الى استئناف القتال على الساحة اللبنانية . فالقتال في لبنان ليس خطنا ولا مصلحة وطنية او قومية في استئنافه على الاطلاق . بل نحن لا نعدو الحقيقة اذا قلنا ان النداء الذي نطلقه اليوم من أجل تنظيم مواجهة وطنية وقومية مشتركة للمشروع الصهيوني الانعزالي على الساحة اللبنانية ، انما يستهدف أولا وقبل كل شيء محاصرة عوامل التفجير والقوى الساعية اليه وتقليص احتمالات القتال الى أقصى حد ممكن .

اننا نؤمن بأن الغالبية الساحقة من شعبنا ترفض منطق المشروع المذكور ولا ترى أدنى مصلحة لها فيه . وهي تتطلع الى اليوم الذي تستقيم فيه معادلة وطنية قومية لبنانية عربية تمكنها من رفع سيف الارهاب الانعزالي المدعوم اسرائيليا والمسلط فوق رقبتها . وبالاستناد الى ارادة هذه الغالبية نقول : ان احتشاد جميع القوى اللبنانية الوطنية والديمقراطية والمعادية للمنطق الطائفي العنصري صفا واحدا وراء انهاء حال القتال بصورة نهائية وعودة السلطة الى ممارسة مسؤولياتها في ظل استعادة وحدة لبنان السياسية والادارية ، وتجديد الالتزام بعروبته واقفال الجدار المفتوح بينه وبين اسرائيل وتطبيق الاتفاقات المعقودة بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية ان ذلك من شأنه أن يشكل سدا سياسيا وتعبويا عاليا في وجه الساعين الى تفجير الصراع مجددا .

وان اقتران هذا الاستقطاب الوطني اللبناني الواسع بموقف عربي حازم وموحد تتخذه قوى التصدي العربية في وجه المشروع الصهيوني الانعزالي على الساحة اللبنانية ، ان ذلك من شأنه أن يعزز أيضا قدرتنا جميعا على ترجيح عوامل تجميد الصراع واجبار القوى المتأهبة اليوم للتصعيد على الانكفاء .

فليس كمثل بقاء التوازن على الساحة اللبنانية مختلا لغير صالح القوى المتمسكة بوحدة لبنان وعروبته وليس كمثل استمرار الارتباك العربي في التعاطي مع وقائع الساحة اللبنانية ، واخيرا ليس كمثل الافراط في التساهل والتنازل أمام أصحاب المشروع الصهيوني الانعزالي سبيلا لانفلات المشروع المذكور من عقاله وتفاقمه وانتقاله الى مستويات من التصعيد اكثر حدة بما في ذلك استئناف القتال لبلوغ كامل أهدافه .

أيها الاخوة اعضاء المؤتمر الشعبي العربي ،

اذ تضع الحركة الوطنية اللبنانية مجمل تصوراتها واقتراحاتها بصدد الوضعين العربي واللبناني أمامكم ، تأمل أن تكون قد أصابت في تعيين المهام المطروحة اليوم على جميع القوى الوطنية والتقدمية العربية .

ولا نشك ان اقتراحاتنا حول برنامج التصدي المطلوب قوميا تلتقي اساسا مع طموحكم جميعا الى انعطاف جدي ومتكامل في مجرى حركة النضال العربي يرتفع بها الى مستوى التحديات التي تجابهها في الظروف الراهنة .

ا ن الحركة الوطنية اللبنانية التي اسسها وقاد مسيرتها شهيدنا الخالد ، شهيد الامة العربية ، كمال جنبلاط ، تجدد عهدها اليوم على اكمال هذه المسيرة ، وتعلن باسم الجماهير اللبنانية المناضلة ارادة الصمود في وجه مخطط الحل الاستسلامي والاستعداد المطلق — ممهورا بدماء الاف الشهداء — للمشاركة المعطاء في معركة التصدي القومي الشامل لمخاطر هذا المخطط . ذلك هو طريق كمال جنبلاط ، طريقنا الذي صممنا جميعا على السير فيه .

وانطلاقا من هذا الالتزام القومي نجد من حقنا ، وقد عرضنا لكم حقائق الوضع اللبناني واحتمالاته أن نطلب الدعم لمعركة المواجهة الوطنية المستمرة للمشروع الصهيوني الانعزالي على الساحة اللبنانية ، للحركة الوطنية التي تقود نضال الجماهير اللبنانية من أجل أن يبقى لبنان بلدا

عربيا موحدا لجميع ابنائه .

ان الساحة اللبنانية تشكل اليوم احدى ساحات المواجهة الرئيسية للتحالف الصهيوني الامبريالي . لذا فان اي برنامج قومي للصمود والتصدي لا يستقيم الا اذا افرد لهذه الساحة من بين بنوده ما تستحقه من اهتمام بالغ .

ا ن تحويل لبنان الى اسرائيل ثانية ليس خطرا يتهدد الشعب اللبناني وحده ، انه خطر على المصير العربي برمته . ونحن على يقين من ان الرد على هذا الخطر سوف يجد تعبيره الملموس في القرارات التي سوف تصدر عن مؤتمركم .

وتحية لكم باسم لبنان الوطني العربي الذي يصارع اليوم ويصمد دفاعا عن انتمائه القومي وعن مصير كل العرب .

المجلس السياسي المركزي
للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان

بيروت في ٢ كانون الاول ١٩٧٧

موقف
الحركة الوطنية اللبنانية
من سياسة العهد

في ضوء رسالة
الرئيس الياس سركيس
الى اللبنانيين
في ١٩٧٨/٧/١٥

بيروت في
١٩٧٨/٧/٢١

موقف الحركة الوطنية اللبنانية من سياسة العهد
في ضوء رسالة الرئيس الياس سركيس
الى اللبنانيين في ١٥ـ٧ـ١٩٧٨

عقد المجلس السياسي المركزي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان مؤتمرا صحفيا بتاريخ ٢١ ـ ٧ ـ ١٩٧٨ ، تلا فيه الامين العام التنفيذي للمجلس الرفيق محسن ابراهيم البيان الاتي نصه :

ايها الاخـــــوة :

اذا كانت الرسالة التي وجهها الرئيس الياس سركيس الى اللبنانيين مساء السبت ١٥ تموز ١٩٧٨ قد اتت في الاساس تتوج سلسلة مقدمـــات متتابعة في سياق سياسة عامة شكلت وما تزال نهج العهد في التعاطـــي بقضايا البلاد الاساسية ، الا انه تبقى لها مع ذلك اهميتها الخاصة من حيث كونها اكثر الرسائل والوثائق الصادرة عن رئيس الجمهورية تلخيصا للنهج المذكور ، فضلا عن انها تحدد البرنامج الرئاسي الذي يطرحه العهد للفترة الباقية من ولايته . ان هذا الطابع الاستثنائي الذي ترتديه الرسالة هو مـــا يجعلها اليوم المادة الرئيسية التي ينبغي بالاستناد اليها اعادة تقويم سياسة رئيس الجمهورية والحكم عليها .

وفي هذا المجال تجد الحركة الوطنية اللبنانية من واجبها ان تضع امام شعبنا ، وامام كل القوى المتعاطفة مع نضاله ، الحقائق والوقائع الاتية :

اولا ـ في تفسير اسباب استمرار الازمة اللبنانية واحتدامها ؟

يقدم الرئيس ، في رسالته ، تفسيره الخاص لاسباب استمرار الازمة اللبنانية واحتدامها ، موجزا على النحـــو الاتي : « ... لقـــــد انعكست الصراعات في المنطقة والمفارقات العربية على الساحة اللبنانية وحالت دون متابعة تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة .. وحاولنا مرة اخرى شق

الطريق استنادا لخطة عمل وضعت في شتورة واستهدفت حمل منظمة التحرير الفلسطينية على تنفيذ اتفاقية القاهرة تنفيذا طوعيا ، وهنا ايضا لم يحقق هذا المسعى اهدافنا .. وعاد الجو فتلبد وكان العدوان الاسرائيلي على الجنوب وتتابعت الاصطدامات وازدادت حجما وخطورة .. »

اقل ما يقال في هذه الرواية الرئاسية لتاريخ الفترة التي اعقبت صدور مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة انها غير امينة وغير دقيقة . وفي وجهها تبرز في الواقع جملة حقائق دامغة نستعيدها هنا بايجاز :

١ ـ ان الحديث عن الصراعات في المنطقة وعن المفارقات العربية لا يمكن ان يطمس حقيقة مسؤولية « الجبهة اللبنانية » متحالفة مع اسرائيل في تعطيل تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة وسد آلافق من أمام الحل العربي للازمة اللبنانية .

ـ لقد فجرت « الجبهة اللبنانية » معركة الجنوب بدعم من اسرائيل ، بينما لم يكن حبر قرارات مؤتمري الرياض والقاهرة قد جف بعد ، فقضت بذلك على كل أمل في انهاء القتال فاتحة أخطر الصفحات في تاريخ الحرب اللبنانية على الاطلاق .

ـ ورفعت « الجبهة اللبنانية » شعار تصفية الوجود الفلسطيني وصولا الى المطالبة بترحيل الفلسطينيين من لبنان ، فعطلت بذلك قرار تطبيق اتفاقية القاهرة داعية الى الغائها من اساسها .

ـ وأدارت « الجبهة اللبنانية » ظهرها لكل دعوات الوفاق فنسفت بذلك كل مسعى يرمي الى وضع حل سياسي للازمة اللبنانية .

٢ ـ كان موقف « الجبهة اللبنانية » منذ اللحظة الاولى للاعلان عن خطة شتورة موقف الرفض القاطع لاي التزام بهذه الخطة ـ في جملتها وتفاصيلها ـ سواء لجهة التعهد بانهاء القتال الذي كان مندلعا ومستمرا في الجنوب، او لجهة الموافقة علىوضع اتفاقية القاهرة موضع التطبيق اصلا.

وعلى الرغم من ذلك مضت الحركة الوطنية اللبنانية في الالتزام بنهج الاستجابة للجهود المبذولة في اطار العمل على تنفيذ المرحلة الثالثة من خطة شتورة . وتقدمت بمقترحات تشكل أساسا جديا لانهاء حال القتال في الجنوب انهاء شاملا بينما كانت المقاومة الفلسطينية تعلن استعدادها لتطبيق اتفاقية القاهرة تطبيقا كاملا . وبناء لهذه المقترحات جرت مفاوضات مطولة بين الحركة الوطنية وقيادة قوات الردع العربية من ناحية بينما كانت الاتصالات مستمرة بين المقاومة والسلطة من ناحية ثانية وذلك خلال شهر

تشرين الاول ١٩٧٧ . وانتهت المفاوضات بوضع ترتيب اجرائي محدد تحول الى مذكرة خدمة صادرة عن قيادة قوات الردع العربية اتت تحدد كل تفاصيل التنفيذ .

ومجددا رفضت « الجبهة اللبنانية » اي التزام بهذا الترتيب الاجرائي ولو على نحو ضمني . وحين الحت عليها السلطة بطلب الالتزام اعلنت انها ليست طرفا في الصراع الدائر في الجنوب . وسرعان ما اتضح انها كانت بذلك تفسح في المجال امام اسرائيل كي تبرز على المسرح مباشرة وتمارس الابتزاز بنفسها لا بالواسطة هذه المرة .

هكذا فرضت اسرائيل على لجنة الهدنة اللبنانية ـ الاسرائيلية ان تكون اطارا لمفاوضات سياسية وعسكرية ميدانية حول مصير الوضع في الجنوب . وعبر هذه المفاوضات برزت سلسلة الشروط الاسرائيلية التي لم يكن مؤداها نسف خطة شتورة من اساسها فحسب بل التسليم ـ وهذا هو الاهم ـ بسيطرة اسرائيل الفعلية على الجنوب .

٣ ـ قامت اسرائيل بعدوانها على الجنوب في محاولة لتحقيق الاهداف عينها التي كانت تتوخى تحقيقها سلما حين وقفت في وجه الحل الامني لقضية الجنوب وعطلت ، متحالفة مع « الجبهة اللبنانية » ، المرحلة الثالثة من خطة شتورة .

٤ ـ أن « الاصطدامات التي تتابعت وازدادت حجما وخطورة » بعد العدوان الاسرائيلي ، والتي تشير اليها رسالة رئيس الجمهورية ، لم تكن احداثا عارضة مجهولة المصدر غامضة الاهداف . لقد فجرتها اطراف من « الجبهة اللبنانية » بهدف تحقيق ما عجز العدوان الاسرائيلي عن تحقيقه على صعيد الوضع الداخلي . وتمت هذه الاصطدامات اولا مع قوات الردع العربية تحت شعار « الامن الذاتي » لمناطق السيطرة الانعزالية ، ثم مع اطراف اخرى في هذه المناطق تحت شعار تنظيفها من كل معارضة وفرض الهيمنة الكتائبية ـ الشمعونية عليها .. وهي الاصطدامات التي بلغت ذروتها في الهجوم الكتائبي على اهدن وقتل النائب طوني فرنجية وعشرات المواطنين ، وما تلا ذلك من توسيع لرقعة العدوان الانعزالي على قوات الردع العربية قابلته هذه الاخيرة بالتصدي للاطراف القائمة به .

في ضوء هذه الحقائق جميعا تتضح خطورة انزلاق رئيس الجمهورية نحو قراءة مقلوبة لاسباب استمرار الازمة اللبنانية واحتدامها رغم وبعد صدور مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة : من القاء كل التبعات على

الصراعات والمفارقات العربية ، الى التعمية على الاسباب الجوهرية الكامنة وراء تفاقم الصراع الداخلي ، الى الانحياز الرئاسي الفعلي لوجهة نظر « الجبهة اللبنانية » وموقعها من الصراع الدائر ورؤياها له .

ثانيا — في الموقف من السلطة التقسيمية الانعزالية ؟

يقول رئيس الجمهورية في رسالته : « ... يظل الحكم غير مستقر طالما لم نتوصل الى ازالة المظاهر والاوضاع غير الشرعية مسلحة كانت ام غير مسلحةالتي يمارسها بعض الاحزاب والمنظمات، تلك المظاهر والاوضاع التي يتنافى وجودها اصلا مع دور الدولة ومؤسساتها الشرعية .. » .

لماذا يلجأ رئيس الجمهورية هنا الى التعميم ولا يقدم الى اللبنانيين خلاصة تجربته الفعلية على صعيد محاولة احياء دور الدولة ومؤسساتها الشرعية ، والعقبات الفعلية التي اصطدمت بها ومصدر هذه العقبات ومدلولاتها السياسية الجوهرية . لماذا يغفل رئيس الجمهورية الحقائق والوقائق الاتية في هذا المجال :

١ — ان الصف الوطني ، بكل اطرافه تصرف منذ اللحظة الاولى لاستلام الرئيس مسؤولياته الرسمية وفق قرار محوره تمكين السلطة المركزية من ممارسة كامل مسؤوليتها على كل الاراضي اللبنانية ، وتسهيل عملية اعادة بناء مؤسسات الدولة واجهزتها ، واستعادة الوحدة السياسية والادارية للبنان وتجاوز كل نتائج الحرب ومضاعفاتها .

٢ — ان الدعم العربي الذي حظي به الرئيس سركيس لم يتوفر لاي حاكم لبناني من قبل . لقد بلغ هذا الدعم حد التعامل من جانب المجتمعين في مؤتمري الرياض والقاهرة مع النظام اللبناني وكأنه نظام رئاسي السلطة الفعلية فيه لرئيس الجمهورية وحده ، وعنده يجب ان تتقاطع كل اشكال المساندة لتمكينه من لعب دوره في اعادة توحيد لبنان .

٣ — ان « الجبهة اللبنانية » كانت وما زالت الطرف الذي رفض اخلاء اي من مواقع سيطرته الفئوية التقسيمية الطائفية لصالح السلطة المركزية، وعطل تعطيلا متماديا كل محاولات اعادة بناء مؤسسات الدولة واجهزتها ما لم تتحقق له السيطرة الكاملة عليها .. ولم تتصرف « الجبهة اللبنانية » على هذا النحو الا لانها تضمر مشروعا للسيطرة الفئوية على كل لبنان يحظى

بدعم اسرائيلي مكشوف . وهو مشروع يتنافى اصلا مع وجود سلطة مركزية تضطلع بدورها في استعادة وحدة لبنان ومعها آفاق تطوره الديمقراطي بمشاركة جميع الفئات اللبنانية .

وحين يلجأ رئيس الجمهورية الى طمس هذه الحقائق جميعا في رسالته متحدثا بكلام عام عن احزاب ومنظمات تمارس مظاهر واوضاعا غير شرعية دون اية اشارة ولو تلميحا الى الجهة التي اصطدمت بمشروعها السياسي العسكري كل محاولات استعادة وحدة لبنان باشراف السلطة المركزية ، حين يلجأ رئيس الجمهورية الى مثل هذه التعمية لا نكون امام مجرد سهو في صوغ الرسالة الرئاسية ، بل حيال تراجع كيفي من جانب الرئاسة امام ضغط المشروع الانعزالي الفاشي وابتزازه وتهويله ، تراجع يصل اليوم الى حد الرضوخ الكامل الى المشروع المذكور بل والانحياز السافر اليه .

هذه المفارقة تبرز في مزيد من الجلاء في حديث رئيس الجمهورية عن العنف والسلاح وهما وسيلتا « الجبهة اللبنانية » في متابعة الصراع للوصول الى فرض مشروعها على لبنان واللبنانيين .

تفسر رسالة الرئيس العنف الذي يغرق في دوامته لبنان بحيازة الناس لمئات الالوف من قطع السلاح . هكذا يضرب الرئيس صفحا عن الاسباب السياسية الحقيقية التي ولدت العنف واجبرت اللبنانيين على الاحتكام الى السلاح ، وهي الاسباب التي تتلخص اساسا في وجود مشروع للسيطرة الطائفية الفئوية الفاشية يستهدف صهينة لبنان ، وهو المشروع الذي كان وما يزال مصدر كل عنف ومبعث اغراق لبنان في دوامة الدماء والدمار .

ولا تكتفي رسالة الرئيس بستر المصدر الحقيقي للعنف بل هي تستعيد في معرض تبرير التسلح الانعزالي المحموم ذرائع « الجبهة اللبنانية » عينها فتربط وجود السلاح في يد الانعزاليين بوجوده في يد المقاومة الفلسطينية ربط النتيجة بالسبب . وهو امر يجافي كل منطق لانه يساوي بين سلاح شرعي تملكه جهة تناضل لتحرير وطنها من عدو غاصب وتنظم لها وجوه استعماله اتفاقات رسمية قائمة بينها وبين الدولة اللبنانية ، وبين سلاح تتلخص وظيفته في الحلول محل الدولة من اجل الاستيلاء على الدولة في نهاية المطاف عبر حرب اهلية مديدة دفع لبنان وسيدفع ثمنا باهظا لقاء استمرارها .

ثم الا يبدو رئيس الجمهورية حين يعلن شرعية كل سلاح على هـــذا النحو وكأنه يسن قانونا لتنظيم الحرب الاهلية وحيازة ادواتها في لبنان ؟

ثالثا — في الموقف من قضية الجيش ؟

ويقول رئيس الجمهورية في رسالته : « ... لا بد ان تستخدم الدولة كل ما تملك من الوسائل لمعالجة تلك الامور وان تسرع في اكمال اعداد الجيش ومده بالعدد والعديد .. »

هكذا يحول الرئيس قضية الجيش الى قضية تقنية تحل بتوفـــير مستلزمات نموه عدة وعددا ، متجاهلا بذلك كل ما طرح وقيل تشخيصـــا لمشكلة الجيش واقتراحا لعلاجها . فهل يحق لرئيس الجمهورية ، بعد الثمن الباهظ الذي دفعته البلاد نتيجة الانحراف الاصلي في تركيب الجيش ، ان يتجاهل الحقائق الدامغة في هذا المجال ؟

١ — ان الجيش القائم هو ، بمجمل اوضاعه ، مجرد تشكيلات طائفية فئوية ملحقة فعلا بالميليشيات الانعزالية ومعدة كي تلعب دورا عسكريا مكملا لدور هذه الميليشيات .

٢ — ان معالجة اوضاع هذا الجيش لا تتم بنقل ضابط من هنا وتسريح ضابط من هناك وترقية ضابط من هنالك ، بل باصدار قرار حله من اساسه وانهاء التركيبة الطائفية الفئوية التي ينهض عليها .

٣ — وكي تستقيم عملية اعادة بناء جيش وطني بديل للجيش الطائفي الفئوي القائم ، لا بد من ارساء هذه العملية على اسس واضحة اهمها :

أ — تحديد مهمة هذا الجيش ليتضح تماما هل سيكون جيشا للدفاع عن لبنان في وجه الخطر الصهيوني المصيري الذي يتهدده ام سيكون جيش الانعزالية الفاشية المتحالفة مع اسرائيل ؟

ب — وضع قانون جديد لبنائه يحرره من السيطرة الفردية المطلقة والتي سرعان ما تنقلب الى سيطرة فئوية مطلقة ، ويكسبه المؤسسات التنظيمية اللازمة التي تحفظ توازنه الوطني وتبقيه في اطار مهمتـــه الاصلية .

ج — الشروع في اعادة بنائه فعلا على قاعدة الالتزام الدقيـــق باعتبارات التوازن الوطني وفي ظل حكم لا بد أن ينهض هو أيضا على

أساس هذا التوازن الوطني .

٤ — ان كل محاولة لزج الجيش في مهمات أمنية ضمن تركيبتـــه الطائفية الفئوية الحالية تشكل مغامرة خطيرة بمصير الوضعين السياسي والامني ستجد من يتصدى لها بحزم ليمنع كل تلاعب بالمصير الوطني من خلالها .

رابعا — في الموقف من قوات الردع العربية وأسس الحل الامني

يتحدث رئيس الجمهورية في رسالته عن قوات الردع العربية بكلام هو أقرب الى المجاملة منه الى التحديد السياسي الواضح لدور هـــذه القوات ومترتبات اضطلاعها به . وغني عن القول انه في أعقاب صدام كالصدام الواسع الذي افتعله التحالف الكتائبي — الشمعوني مع قوات الردع العربية في ظل شعارات صارخة في وضوحها ، لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يكتفي في مواجهة ذلك بمجرد الحديث عن ضرورة سيادة « الوئام والثقة جو العلاقات بين اللبنانيين وقوات الردع العربية ... بحيث لا يعكر صفاء هذه العلاقات أي ظرف طارىء » . بل يفترض فـــي الرئيس أن يتحمل مسؤوليته كاملة في اعلان الحقائق كلها على هـــذا الصعيد . وهي حقائق تتناول جملة الامور الاساسية الاتية :

١ — ان مبرر وجود قوات الردع العربية على الارض اللبنانية هو الفراغ الامني الذي حصل نتيجة انهيار الجيش بفعل تركيبه الطائفـــي الفئوي ورفض السلطة حتى الان سلوك الطريق المؤدية الى اعادة بنائه جيشا وطنيا متوازنا قادرا على استئناف الاضطلاع بمهمته .

٢ — ان المهمة الامنية التي يفترض في قوات الردع العربية تأديتها هي مهمة لا تتجزأ . ولا تكون الخطة الامنية ناجعة في هذا المجال اذا وضعت السدود والحدود في وجه هذه القوات بحيث تصبح الخطة الامنية موظفة في خدمة بعض الاغراض الفئوية وهو ما يراد لدور قوات الردع أن ينحرف اليه .

٣ — ان التحالف الكتائبي الشمعوني يرفع منذ مدة طويلة شعار « الامن الذاتي » في المناطق التي يعتبرها اقطاعا له وهو شعار يتناقض

مع منطق الخطة الامنية الشاملة التي يفترض في قوات الردع العربية تنفيذها .

٤ — ان الامر وصل بالتحالف الكتائبي الشمعوني الى حد الانتقال من الالحاح على « الامن الذاتي » الى رفع شعار خروج قوات الردع العربية أو اخراجها من لبنان .

هذه الامور مجتمعة كنا ننتظر ان تلقى معالجة صريحة في الرسالة الموجهة من رئيس الجمهورية الى اللبنانيين ، لكنه آثر التعمية هنا أيضا فأتى كلامه متجنبا تسمية الاشياء بأسمائها .

والحقيقة ان المسألة تتعدى هنا حدود تجاهل قضايا جوهرية لتصل الى الانحياز الى وجهة النظر الانعزالية الفاشية في هذا المجال أيضا . ودليلنا على ذلك الخطط الامنية المتتابعة التي يوحي بها رئيس الجمهورية بين آن واخر والتي يجري بموجبها كل مرة تقسيم لبنان الى مناطق توكل المهمة الامنية في بعضها الى قوات الردع لتسلم في بعضها الى الجيش الطائفي الفئوي القائم وليظل بعضها الاخر تحت هيمنة « الامن الذاتي » للانعزاليين .

خامسا — في النظرة الى الحل السياسي

هنا يكتفي رئيس الجمهورية في رسالته من المعالجة بالقول : « .. ان ما يمكن تصوره من تدابير وحلول لن يؤتي ثماره كاملة بعيدا عن الوفاق الوطني » .

ولكن ... لماذا لم يتحقق الوفاق الوطني حتى الان ؟ من الذي عطله ؟ وهل كان رئيس الجمهورية حازما في استخدام الاوراق التي بين يديه لفرض منطق الوفاق الوطني بديلا لمنطق الحرب الاهلية التي عادت تطل بشبحها اليوم على لبنان ؟

لن نقدم هنا عرضا كاملا ووافيا لتاريخ قضية الوفاق الوطني كي نثبت أن الصف الوطني كان دائما ، بجميع قواه ، الطرف المستعد للوصول الى حل سياسي يحفظ وحدة البلاد وهويتها الوطنية ويستعيد مجرى تطورها الديمقراطي ، وان « الجبهة اللبنانية » ظلت تسد كل أفق من أمام مثل هذا الحل السياسي مصرة على متابعة مشروعها الخاص . فهذه الحقائق ثابتة وجلية أمام جميع اللبنانيين .

لكننا نود أن نتوقف أمام اخر تجارب الوفاق التي رافقت محاولة تشكيل حكومة جديدة قبل أسابيع لا لنبرهن على السلبية المطلقة التي واجهت بها « الجبهة اللبنانية » هذه المحاولة ، بل لنقول كلمة في دور رئيس الجمهورية حيال أزمة وزارية فتحت في ظل وعود بالحسم السياسي فاذا الوعود تنتهي الى لا شيء .

ان تهاون الرئاسة أمام شروط « الجبهة اللبنانية » التي تتلخص في طلب السيطرة الكاملة على الحكم واعتبار هذه الشروط قدرا مقدرا لا قبل لاحد بمقاومته ، ان ذلك جعل الرئاسة خارج دائرة الفعل الجاد في ترجيح احتمالات الحل السياسي للازمة اللبنانية . ولا تشكل الاشارة اليتيمة الى الوفاق التي تضمنتها رسالة الرئيس الى اللبنانيين اليوم أية عودة الى ممارسة دور مستقل وحازم من جانب الرئيس سركيس في رسم مسار للازمة اللبنانية يفضي بها الى غير استمرار الصراع المديد .

ان استنكاف رئيس الجمهورية عن لعب دوره في ايصال لبنان الى حل سياسي ينقذه من مخاطر الحرب الاهلية يدخل اليوم في تناقض حاد مع طبيعة التطورات السياسية الايجابية التي تشهدها البلاد والتي تتيح للرئيس ، اذا هو أراد أن يحزم أمره ، امكانات ضخمة على هذا الصعيد لم تكن متاحة له على هذا النحو من قبل . فلم يعد باستطاعة التحالف الكتائبي الشمعوني الادعاء — حتى مجرد الادعاء — بأنه يمثل أحد شطري البلاد ، بعد بروز هذا الحشد الواسع من القوى الذي يرفض اليوم تزوير ارادة المسيحيين معلنا الارادة الحرة للاكثرية الشعبية في المناطق التي جرى اخضاعها سابقا بالارهاب لمنطق النهج الانعزالي الفاشي المتصهين ، وهي ارادة قاطعة في تصميمها على الوقوف ضد التقسيم وضد اسرائيل وضد أي لون من ألوان الديكتاتورية الفاشية حزبية كانت أم فردية .

ان ذلك يعيد جلاء ميزان القوى الفعلي في البلاد على حقيقته ويتيح لرئيس الجمهورية — نكرر لو هو أراد — فرصة الاستناد الى أكثرية لبنانية ساحقة تمثلها قوى سياسية فاعلة ومصممة على ابقاء لبنان بلدا موحدا لجميع أبنائه . لكن الامر الذي يدعو الى الاسف ، فضلا عن الاستغراب ، هو ان رئيس الجمهورية تصرف ويتصرف — وخصوصا بعد مجزرة اهدن — تجاه هذه التطورات السياسية الايجابية وكأنها مدعاة قلق ومصدر اخلال خطير بميزان قوى سابق يبدو ان الرئيس لا

يريد له أن يتغير .

سادسا — في الموقف من العدوان الاسرائيلي

لعل أبرز المفارقات في رسالة رئيس الجمهورية ان حديث العدوان الاسرائيلي على الجنوب لم يستغرق منها أكثر من سطر واحد ورد فيه بالحرف « .. لكن الجو عاد فتلبد وكان العدوان الاسرائيلي على لبنان ... » .

وهي مفارقة ليست غريبة على أي حال اذا ما قيست بالمفارقة الاغرب التي انطوى عليها موقف السلطة من العدوان الاسرائيلي خلال عملية الاجتياح وبعد اكتمالها .

والحقيقة ان اجتياح جيش العدو للجنوب لم يكن أخطر ما واجهته البلاد في فترة العدوان الاسرائيلي وما بعدها . بل أن الاخطر منه كان موقف « الجبهة اللبنانية » ثم موقف الدولة الرسمي من العدوان ، وهما الموقفان اللذان تطمسهما رسالة الرئيس سركيس طمسا كاملا ولا تتعرض لهما بكلمة واحدة .

لقد قاتلت الزمر المسلحة التابعة لـ «الجبهة اللبنانية» او المتعاطفة معها الى جانب الجيش الاسرائيلي ضد شعبنا في الجنوب . وأعلنت « الجبهة اللبنانية » بمواقف صريحة تحالفها الكامل مع العدوان وتصرفت على نحو بدأ معه انها تستقوي باسرائيل لتتابع ضغطها على الوضع الداخلي من أجل تحقيق الاهداف الصهيونية — الانعزالية المشتركة .

وفي فترة كانت بحق اخطر فترات التاريخ اللبناني الحديث وقفت السلطة من العدوان الاسرائيلي موقفا غريبا . فتلكأت عن دعوة مجلس الامن للانعقاد بسرعة مفسحة بذلك المجال أمام اسرائيل كي تستكمل اجتياحها . ولم تحرك ساكنا على الصعيدين العربي والدولي لكي تأتي ادانة مجلس الامن لاسرائيل قاطعة في وضوحها ، والقرار الصادر عنه جازما في طلب الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي اللبنانية دون قيد أو شرط . وحين صدر القرار الرقم ٤٢٥ لم تعتبر السلطة نفسها طرفا معنيا بالالحاح على ترجمته فورا الى انسحاب اسرائيلي كامل والى تمركز من جانب قوات الطوارىء الدولية على حدود لبنان الدولية . بل ان الموقف الذي مارسته السلطة في هذا المجال بدا وكأنه ينتظر وصول

الضغوط الاسرائيلية الى مداها وانجاز أهدافها كاملة ، فضلا عن المحاولات الغريبة التي بذلتها السلطة لدفع قوات الطوارىء الى الخروج عن حدود مهمتها الاصلية ، ثم تشجيعها للنغمات التي تصاعدت مطالبة بتدويل الوضع اللبناني بمجمله وملوحة بتحويل القوات الفرنسية الى قوات ردع تتولى مهمة حفظ الامن على الساحة اللبنانية .

واذا كانت اسرائيل قد اضطرت أخيرا الى القيام بعدة انسحابات من الاراضي اللبنانية كان اخرها ما تم في ١٣ حزيران ١٩٧٨ ، فان السلطة اللبنانية كانت اقل الاطراف تأثيرا في رسم المعادلة الداخلية العربية الدولية التي فرضت على العدو الصهيوني هذا الانكفاء . وحين كان مطلوبا من السلطة ان تقف بحزم لتكشف حقائق الانسحاب الاسرائيلي الاخير وما ينطوي عليه من ابقاء لمقاليد السيطرة الفعلية على شريط واسع من الجنوب في يد اسرائيل ، وحين كان مفترضا فيها أن تعلن لا شرعية تسليم قوات الخائنين سعد حداد وسامي الشدياق المواقع التي انسحب منها العدو ، وحين كان مفروضا عليها ان تبادر الى المطالبة بتقدم قوات الطوارىء خلف القوات الاسرائيلية كي تتمركز على الحدود الدولية للبنان ، حين كان مطلوبا من السلطة ذلك كله كان موقفها الصمت الكامل وزج قضية الجنوب في دوامة نزول الجيش الطائفي الفئوي أو عدم نزوله . مما جعل اسرائيل في موقع القدرة على تمرير خطتها المموهة الهادفة الى السيطرة الفعلية على الجنوب امام الرأي العام العربي والدولي ، وأفقد لبنان القدرة على أبقاء قضية الجنوب بما هي قضية استكمال الانسحاب الاسرائيلي حية وضاغطة في المحافل العربية والدولية .

وحتى اللحظة ما تزال السلطة تعترف بقوات الخائنين سعد حداد وسامي الشدياق اللذين سلمتهما اسرائيل مقاليد السيطرة على المنطقة الحدودية جزءا من جيشها الرسمي وتقف عاجزة عن اتخاذ اي اجراء سلبي بحقهما .

أيها الاخوة :

في ضوء هذه الحقائق جميعا تجد الحركة الوطنية اللبنانية لزاما عليها ان ترفع اليوم صوت التحذير والتنبيه من مغبة هذا الانزلاق الخطير من جانب الرئاسة الاولى على طريق الانحياز الى المشروع الانعزالي برنامجا وموقعا وممارسات .

لقد نادينا دائما بامكانية وضرورة الوصول الى حل سياسي متوازن للازمة اللبنانية على قاعدة الوفاق بين أطراف الصراع فيها حول مقومات لبنان الوطنية الاساسية بما يفسح المجال لاحقا أمام أتفاق سياسي اشمل حول برنامج اعادة بناء لبنان . ولم نكن نصدر دعوتنا هذه عن أعتقاد بحسن نية « الجبهة اللبنانية » أو استعدادها الطوعي الى مثل هذا الحل . بل كان رأينا على الدوام ان المشروع الانعزالي الذي تضمره هذه الجبهة لن يتوقف طوعا ألا وقد قضي على لبنان .

لكننا ، على الرغم من ذلك كله ، لم نغادر الامل في ان ترجح احتمالات الحل السياسي على احتمالات تجدد الحرب الاهلية . وكان مصدر هذا الامل وجود رئيس واحد لكل اللبنانيين يستطيع بما يملك من أوراق ومواقع داخلية — عربية — دولية أن يبلور مشروعا مستقلا لاستعادة وحدة لبنان السياسية والادارية ومجرى تطوره الديمقراطي على حساب المشاريع الفئوية الخاصة . وكنا نعتقد وما زلنا ان رئيس الجمهورية سوف يجد ، اذا ما حزم أمره في الالتزام بهذا المشروع المستقل من القوى المستعدة لمساندته ما يجعله أقوى أطراف الصراع الداخلي وربما أقوى منها مجتمعة .

لكن تاريخ العهد منذ مطلع ولايته حتى الان كان ، دون مبالغة ، تاريخ الاضمحلال التدريجي لهذا المشروع المستقل الذي نسبناه الى رئيس الجمهورية معتقدين بحتمية تمسكه به تحت كل الظروف اذا ما أراد الانسجام مع أبسط معطيات وجوده في مركز الرئاسة التي ترمز الى وحدة البلاد .

وحين يصل اضمحلال المشروع المستقل لرئيس الجمهورية الى حافة الانحياز الكامل الى منطق المشروع الانعزالي ، وهو ما تعكسه الرسالة الاخيرة ، فان الحدث يصبح بحجم يتجاوز كل القياسات السابقة .

ان الامر لا يتعلق هنا بما سوف يقوله التاريخ مستقبلا عن شخص الرئيس سركيس وبما سوف ينسبه اليه من عجز ، بل هو يتعلق أساسا بالاحتمالات الراهنة الخطيرة التي يفتحها انحياز الرئاسة الاولى الى موقع طرف في الصراع واضح الاهداف مكشوف الدوافع .

ان وقوع الرئاسة الاولى في دائرة العجز الكامل عن لعب دورها التوحيدي الضاغط باتجاه كبح مشروع السيطرة الطائفية الفئوية الانتحاري على لبنان ، معناه انفلات كل عوامل الصراع من عقالها وطرح تجدد القتال خيارا وحيدا امام اللبنانيين .

ان القوى الحريصة على وحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي لن يثنيها عن مواجهة المشروع الانعزالي هذا الانحياز الرئاسي الى جانبه لكن هذه القوى يهمها بالامس ، ان تبقى الرئاسة عنصر ترجيح لوجهة الحل السياسي المتوازن للازمة اللبنانية بما يجنب لبنان كلفة حرب اضافية كفاه ما دفع لقاءها حتى الان .

فهل تكون رسالة الرئيس الياس سركيس الى اللبنانيين نهاية المطاف في اضمحلال دور رئيس الجمهورية المستقل لصالح المشروع الانعزالي ، ام يستطيع اللبنانيون ان يأملوا بمراجعة تحرر موقع الرئاسة ولو نسبيا من الهيمنة الانعزالية المضروبة عليه اليوم ؟

المجلس السياسي المركزي
للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان
بيروت في ٢١ — ٧ — ١٩٧٨

مشروع

الحركة الوطنية اللبنانية

من أجل

حل سياسي متكامل

للأزمة اللبنانية

بيروت في
١٤/٢/١٩٨٠

مشروع الحركة الوطنية اللبنانية
من أجل حل سياسي متكامل للازمة اللبنانية

يجتاز لبنان اليوم منعطفا مصيريا ربما يكون أكثر المنعطفات خطورة منذ اندلاع الاحداث قبل خمس سنوات . ويبدو مستقبل الوطن مرهونا بالفعل بمدى وعي اللبنانيين وتحسسهم بالمسؤولية في هـذه اللحظات الحرجة .

ان الصعوبات التي نواجه اليوم ليست بنت الساعة . بل ان مقدماتها تراكمت على مدى السنين الماضية لتضع البلاد راهنا أمام أخطر الاحتمالات .

واذا كان لا بد من تحديد المسؤوليات حيال ما يواجهه لبنان اليوم ، وطنا وشعبا ، فمن البديهي القول أن اصرار اصحاب المشروع الانعزالي على مشروعهم كان السبب الرئيسي وراء الضياع المتمادي لكل فرص الحل السياسي للازمة اللبنانية منذ مؤتمري الرياض والقاهرة حتى الآن . اذ لم يكتف هؤلاء ، خلال السنوات الاربع الماضية بتكرار الاعلان عن تمسكهم بمشروعهم الهادف الى تحويل لبنان الى كيان طائفي عنصري خاضع لقبضة سلطة فاشية ، بل نفذوا عمليا خطة قوامها اعادة شحن البلاد بكل عوامل التفجير . فتحوا الحرب في الجنوب بعد أن توقفت في الداخل . وأقاموا في المناطق الخاضعة لسيطرتهم كيانا تقسيميا أغلقوه في وجه كل سلطة شرعية وتحصنوا خلفه بانتظار استئناف حرب الهيمنة على لبنان كله . وارتكبوا المجازر وكل صنوف الارهاب الفاشي من أجل تصفية معارضي مشروعهم . وانتقلوا الى موقف التحالف المعلن مع اسرائيل ليوفروا لها الغطاء السياسي اللازم لتبرير اجتياحها العسكري الذي انتهى بتكريس احتلالها شطرا من الجنوب وزرع كيان عميل لها على الشريط الحدودي . ثم فتحوا معركتهم ، العسكرية أحيانا والسياسية دائما ، مع قوات الردع العربية — وخصوصا بعد اتفاقي كمب ديفيد — تحت شعار اخراجها من لبنان من أجل ازالة أي حاجز يقف في وجه تجدد الحرب ومشروع صهينة لبنان .

وكان المحور الذي تنتظم حوله هذه الخطة كلها يتمثل دائما في تعطيل كل محاولات الحل السياسي القادر وحده على طي صفحة الحرب نهائيا وعلى انقاذ لبنان واعادته الى مجرى التطور الديمقراطي السلمي .

واذا كانت مسؤولية الطرف الانعزالي في ايصال البلاد الى الوضع المعقد الذي تعيشه اليوم تبدو واضحة على هذا النحو القاطع فان الاشارة اليها لا تكفي تلخيصا لكل المسؤوليات .

فالواقع أن السلطة تتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية في هذا المجال . اذا كان نهجها في اداء مهمتها قاصرا عن المساهمة الفعالة في وضع البلاد على طريق الحل السياسي جديا . انطلق هذا النهج من نظرة الى التوازن السياسي القائم في البلاد لا علاقة لها بالواقع الفعلي . وبموجبه جرى التعاطي مع « الجبهة اللبنانية » على أنها الطرف المنتصر والمقرر وعلى أن ارادتها هي السقف الذي يحدد للسلطة حيز مبادرتها على كل صعيد . وعلى هذا الخطأ الاصلي ترتبت كل الاخطاء اللاحقة : من الشلل الكامل للمبادرة السياسية الرسمية تحت وطأة الشروط التعجيزية التي طرحتها « الجبهة اللبنانية » ذرائع لتعطيل كل حل سياسي ، الى الرضوخ للامر الواقع التقسيمي الذي فرضه المحور الانعزالي في مناطق سيطرته والتسليم به على أنه قدر لا مفر منه ، الى التحلل من مسؤولية المواجهة الوطنية لقضية الجنوب بما هي قضية احتلال اسرائيلي مباشر وغير مباشر واعتبار التعامل مع اسرائيل مجرد وجهة نظر لا تستطيع السلطة حسم الموقف منها ، الى تضييع كل الفرص التي سنحت منذ قرارات مؤتمر تونس لوضع البلاد على طريق حل سياسي متكامل يحفظ لها مقوماتها الوطنية .

ومنذ ان أصبح نهج السلطة محكوما بنظرة مؤداها استحالة القيام بأي مبادرة تحقيقا للحل السياسي المتكامل للازمة اللبنانية بدأت خطواتها واجراءاتها تضيع ليضيع معها الوضع السياسي بمجمله في متاهة البحث عن مداخل جزئية للحل لم تكن لها من نتيجة فعلية سوى زيادة الازمة تعقيدا . وكان أخطر هذه المداخل الجزئية ما يتعلق منها بقضية الجيش : اعادة بنائه ووجهة استخدامه .

اذ بدلا من أن تأتي عملية بناء الجيش في امتداد حل سياسي متكامل وعلى قاعدة وفاق وطني حقيقي وباشراف حكم مجسد للتوازن الوطني المطلوب وأخذ بالتوجهات السياسية المعبرة عن ارادة الاكثرية الساحقة

من اللبنانيين وتطلعاتهم ، شرعت السلطة في اعادة بناء الجيش وفق الاسس نفسها التي حكمت بنيته السابقة وكانت وراء تفككه . ثم وافقت بعد جهد وفي أعقاب سلسلة مواقف متعرجة على اصدار قانون جديد للدفاع وضعت اجزاء منه موضع التطبيق وما زال معظمه معلقا . وفي ظل ذلك كله ، وفي مناخ التساهل المتمادي حيال ضغوط « الجبهة اللبنانية » ومحاولاتها التحكم بمسار بناء الجيش ، نشأ جيش قامت حول توجهه وتنظيمه وتركيبه اعتراضات وطنية أساسية مشروعة استمر معها دوره موضع خلاف سياسي جوهري .

وبدلا من التعامل مع هذه الاعتراضات بجدية لتحديد مصدر الخلل المستمر والمتجدد في بنية الجيش والتوجه نحو معالجته ضمن أفق سياسي واضح ، أمعنت السلطة في تجاهل ذلك كله وانتقلت الى الضغط من أجل فرض استخدام هذا الجيش في مهمات أمنية . الامر الذي كان ينذر منذ البداية بتولد مخاطر شديدة التعقيد . لانه حين لا يكون التوافق الوطني اللازم حول دور الجيش متوفرا ، فان استخدامه يؤدي عكس النتيجة المتوخاة وبدلا من أن يكون عنصر ضبط للامن يصبح عنصر اخلال به .

واذا كانت « الجبهة اللبنانية » قد أعلنت موافقتها شكلا على استخدام الجيش في بعض المناطق الخاضعة لها ، فان هذا الموقف كان محكوما منذ البداية باعتبارين : أولهما — عدم المساس بسيطرتها العسكرية الامنية على هذه المناطق وبحيث أصبح وجود الجيش فيها مجرد غلاف شكلي للامن الذاتي الانعزالي . وثانيهما — تحويل شعار استخدام الجيش الى نوع من الغطاء لمتابعة معركتها الاصلية والفعلية وهي معركة التصدي لقوات الردع العربية والمطالبة باخراجها في سياق العمل على استكمال مشروعها الفئوي المتصهين .

وهنا ايضا وقعت السلطة في خطأ الاستجابة الضمنية لهذا الضغط الانعزالي . فبدأت تضع مهمة قوات الردع العربية موضع تساؤل مصيري دون أن تكون بنت الاداة الصالحة للحلول مكانها . ثم اخذت تسعى عبر مختلف مشاريع التحرك الامني الى تقليص دور هذه القوات ، وكل ذلك في ظل التغاضي الرسمي عن الحملة السياسية والاعلامية الواسعة المعادية لقوات الردع العربية بل ولكل ما هو عربي .

في هذا المناخ الداخلي أتى قرار القيادة السورية بتجميع قواتها من بعض مناطق الجنوب ثم من بيروت بناء حيثيات تتصل بمجمل معركة

المواجهة مع اسرائيل وبجوهر الدور القومي للجيش السوري وخصوصا على الساحة اللبنانية . وبدلا من أن تعتبر السلطة هذا الاجراء مناسبة لفتح ملف الوضع اللبناني من أساسه ومواجهة مختلف قضاياه الداخلية وعلاقاته الخارجية بكل ترابطها ، اذ بها تنزلق نحو الاخذ بتصور أمني لنتائج خطوة التجميع ومضاعفاتها فتتخذ قرارا بانزال الجيش تحت اسم ملء الفراغ الامني من فوق كل الاعتبارات .

هكذا تفاقمت عوامل التأزم الكامنة في الوضع اللبناني وتصاعدت الى درجة بات معها جميع اللبنانيين يحسون بحق ان البلاد تقف على أبواب منعطف خطير .

حيال ذلك كله تجد القوى الوطنية اللبنانية من واجبها ان ترفع اليوم صوت الاكثرية الساحقة من شعبنا الداعي الى منع الانفجار والحيلولة دون تجدد القتال وابعاد شبح الحرب . فلقد كفى لبنان ، وطنا وشعبا ، ما عاناه من ويلات وما لحق به من خراب . وكفى اللبنانيين تجارب كي يقتنعوا بأن الحل السياسي للازمة هو الخيار الوحيد الذي يحفظ مقومات البلاد الوطنية وان العودة الى جادة التطور الديمقراطي السلمي هي السبيل الوحيد لحل كل المعضلات .

ان المهمة الرئيسية التي تواجه اللبنانيين اليوم ، حكاما ومواطنين ، هي مهمة العمل من أجل ترجيح كفة الحل السياسي على كل ما عداها ومن أجل جعل السلام المؤسس على قاعدة المعالجة الجدية للازمة اللبنانية من جذورها مخرج الانقاذ الحاسم للوطن والمواطنين .

واذا كان مطلوبا من كل القوى السياسية والفعاليات الشعبية أن تلقي بكل جهدها ووزنها في هذا الاتجاه فان موقف السلطة يبقى المفصل المقرر لمسار الاحداث من أساسه . ويتحمل رئيس الجمهورية في هذا المجال مسؤولية القرار الذي يتوقف عليه بالفعل الشطر الاكبر من المصير الوطني.

لقد أعطت القوى الوطنية اللبنانية السلطة ، على مدى السنوات الاربع الماضية ، كل الفرص ووضعت في حوزتها كل ما طلبته من تسهيلات في سبيل أن ينتصر لبنان الموحد على كل مشاريع التقسيم والتفكيك والهيمنة الفئوية .

وعلى الرغم من ضياع الفرص والثمن الباهظ الذي دفعه شعبنا نتيجة نهج التردد الذي ساد سياسة الحكم ، فان القوى الوطنية اللبنانية

مستعدة اليوم للاضطلاع بمسؤوليتها مجددا في المساهمة ببذل أقصى الجهد من اجل معالجة جادة لمجمل قضايا الوضع اللبناني .

المطلوب من رئيس الجمهورية مبادرة سياسية سريعة لا بد أن تنطلق، في انقاذ البلاد ، من توجه يعي :

١ — ان المعالجات الامنية والجزئية لا تجدي في مواجهة مخاطر الوضع الراهن بل هي أقصر الطرق الى توليد الانفجار .

٢ — ان الحل السياسي هو وحده اطار المعالجة المجدية لمجمل قضايا البلاد .

٣ — ان الصعوبات التي تعترض هذا الحل لا تشكل على الاطلاق تبريرا لسلبية الحاكم . اذ يبقى في حوزته أن يشهر سلاح الموقف الواضح ويضع الجميع أمام مسؤولياتهم . وعلى قاعدة هذا الموقف الواضح سوف تجد الاكثرية اللبنانية الساحقة سبيل التعبير عن ارادتها وبواسطتها يصبح ممكنا فرض الحل السياسي خيارا وحيدا في وجه كل احتمالات الانفجار .

واذ تدعو القوى الوطنية اللبنانية السلطة ورئيس الجمهورية تحديدا الى هذه المبادرة السريعة تعتقد أن من واجب كل القوى السياسية أن تضغط في هذا الاتجاه وأن تتقدم باقتراحاتها من أجل تحقيق الوفاق الوطني راهنا حول مقومات لبنان الوطنية الاساسية ومن أجل توفير الاطار الملائم مستقبلا لحل معضلات تطوره على قاعدة الصراع الديمقراطي السلمي ، ثم من أجل تركيز وتنظيم علاقات لبنان بالعالم العربي ولا سيما ما يتعلق منها بالتزاماته حيال القضية الفلسطينية وبالعلاقة المميزة التي تشده الى سوريا .

واستجابة منها لمقتضيات هذه المسؤولية تطرح الحركة الوطنية اللبنانية المشروع الاتي لحل سياسي متكامل يخرج البلاد من دوامة الازمة التي تتخبط فيها .

أولا — استعادة وحدة لبنان السياسية والادارية :

وذلك يتطلب :

١ — الغاء كل أشكال السلطة التقسيمية القائمة الان فعليا في بعض المناطق اللبنانية وازالة أدواتها السياسية والعسكرية والامنية والادارية .

٢ ــ بسط سيطرة السلطة الشرعية على كل الاراضي اللبنانية .

٣ ــ التصدي لدعوات اللامركزية السياسية والتعددية الكيانية ولاي شكل من أشكال التقسيم المعلن أو المقنع واعتبارها ماسة بكيان البلاد ووحدتها واستقلالها وبأمن الشعب والوطن .

ثانيا ــ تأكيد عروبة لبنان واستقلاله الوطني :

وذلك يتطلب :

١ ــ اعلان التزام لبنان الرسمي وجميع اللبنانيين بعروبة لبنان أرضا وشعبا وتمسكهم باستقلاله الوطني .

٢ ــ المواجهة الوطنية الموحدة للعدو الصهيوني بصفته مصدر الخطر المصيري على لبنان والتصدي للاحتلال الاسرائيلي لقسم من الجنوب وللكيان العميل الذي نشأ في ظله على الشريط الحدودي وادانة كل أشكال التعامل مع اسرائيل ووضع حد حاسم لها . مما يوفر الاساس المطلوب للعمل الجدي من أجل تنفيذ قرارات مجلس الامن الداعية الى الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي اللبنانية وبسط سيادة الدولة اللبنانية على كل أنحاء الجنوب .

٣ ــ التزام لبنان الرسمي وجميع اللبنانيين بموجبات انتمائه العربي وفي طليعتها موجبات المواجهة العربية المشتركة للعدو الصهيوني والتضامن العربي ضد اتفاقيتي كمب ديفيد .

٤ ــ تثبيت التزامات لبنان حيال القضية الفلسطينية واحترام حق المقاومة الفلسطينية في النضال من أجل استعادة وطنها وارساء العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية على قاعدة الاتفاقات المعقودة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٥ ــ تنظيم العلاقة المميزة القائمة بين لبنان وسوريا ، في مناخ الثقة والاحترام المتبادل ، على قاعدة المصير القومي المشترك والروابط التاريخية الخاصة التي تجمعهما والضرورات الاستراتيجية التي تملي قيام أمتن أشكال التنسيق العسكري والامني والتكامل الدفاعي والتعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين .

ثالثا ــ اقامة حكم المشاركة الديمقراطية المتوازنة :

وذلك يتطلب :

١ ــ الالتزام بالديمقراطية اطارا لتطور لبنان ووضع حد لكل مشاريع الهيمنة الفئوية ولمحاولات السيطرة المسلحة والاحتكام الى قوانين الصراع السياسي السلمي .

٢ ــ تحقيق المشاركة الديمقراطية المتوازنة في الحكم ومؤسسات التمثيل الشعبي والادارة وسائر أجهزة الدولة من جانب جميع القوى السياسية والفئات الاجتماعية بما يعكس وزنها الفعلي في حياة البلاد السياسية وتطورها الاجتماعي .

٣ ــ تأمين التوازن الضروري بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وضمن السلطة التنفيذية نفسها .

٤ ــ الحفاظ على الحريات الديمقراطية وتعزيزها .

رابعا ــ اعادة بناء الجيش وسائر المؤسسات على أسس وطنية متوازنة :

وذلك يتطلب :

١ ــ تنفيذ خطة متكاملة لاعادة بناء الجيش على أسس وطنية متوازنة تحول دون استخدامه أداة لفرض أي مشروع تسلط فئوي ، وتنطلق من الاخذ بسياسة دفاعية وطنية واضحة تحدد للجيش مهمته الاصلية في الدفاع عن حدود البلاد في وجه العدو الصهيوني وحماية وحدتها في الداخل ، وتستهدف تحرير الجيش تنظيما وتركيبا من أي تمييز طائفي فئوي ومن أي تسلط فردي وتكريس مبدأ خضوعه للسلطة السياسية على نحو ملموس .

٢ ــ تعزيز قوى الامن الداخلي بتطوير تنظيمها وزيادة عددها وتحسين تجهيزها كي تتمكن من العودة الى الاضطلاع بمهمتها الاصلية ، مهمة حفظ الامن الداخلي ، ومن أجل الوصول بها الى المستوى الذي تصبح معه الاداة الامنية الاساسية القادرة على تولي مسؤولية الاشراف على

الامن في جميع المناطق اللبنانية .

٣ ــ تثبيت مبدأ التوازن الوطني قاعدة لاعادة بناء سائر مؤسسات الدولة واجهزتها .

خامسا ــ اعمار لبنان اقتصاديا واجتماعيا :

وذلك يتطلب :

١ ــ تنفيذ سياسة عامة توفر العون اللازم لمتضرري الحرب وامكان اعادة اعمار البلاد ، مع التركيز على الاولوية التي يجب أن تعطى لقضية اعمار الجنوب في هذا المجال .

٢ ــ تمكين الاقتصاد اللبناني من استئناف دورته الموحدة وفتح سبل النمو المتوازن أمامه على صعيدي المناطق والقطاعات .

٣ ــ معالجة المشكلات الاجتماعية الناشئة عن الحرب وفي طليعتها مشكلة المهجرين التي ينبغي حلها على قاعدة عودتهم الى مناطقهم .

٤ ــ اعتماد سياسة جدية لمكافحة الغلاء وتخفيض الاسعار وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية .

سادسا ــ نحو تحقيق الاصلاح الديمقراطي :

يتولى رئيس الجمهورية ، في ظل هذا الوفاق الوطني حول مقومات لبنان الوطنية الاساسية وبعد استعادة وحدة البلاد السياسية والادارية وعودة السلطة الشرعية الى ممارسة مسؤولياتها في كافة المجالات وعلى جميع الاراضي اللبنانية ، تنظيم سياسي واسع بين القوى السياسية الممثلة لمختلف قطاعات الراي العام الشعبي اللبناني من أجل الوصــول الى برنامج مشترك لتحقيق الاصلاح الديمقراطي بما يفتح أمام لبنان آفاق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويعالج أسباب الحرب ونتائجها جذريا .

★ ★ ★

اذ تطرح الحركة الوطنية اللبنانية مشروعها هذا لتحقيق حل سياسي متكامل للازمة اللبنانية تضع السلطة مجددا أمام مسؤولية القيام بمبادرة سريعة في هذا المجال ، وتتوجه الى جميع القوى الحريصة على وحــدة البلاد ومصيرها الوطني كي تلقي بثقلها من أجل منع الانفجار وفرض الحل السياسي خيارا وحيدا يستجيب لرغبة الاكثرية الساحقة من اللبنانيين .

بيروت في ١٤ــ٢ــ١٩٨٠

الحركة الوطنية اللبنانية

الميثاق

السياسي ـ التنظيمي

للعمل الجبهوي

في الحركة الوطنية اللبنانية

بيروت في
١٩٨١/٤/٣

الميثاق السياسي — التنظيمي للعمل الجبهوي
في الحركة الوطنية اللبنانية

ان المجلس السياسي المركزي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان ، بعد نقاش مستفيض للخط السياسي للحركة الوطنية اللبنانية وللصيغة التنظيمية لعملها الجبهوي انطلاقا من استحضار تراثها النضالي والتزام وثائقها البرنامجية والسياسية ، وبالنظر الى المعطيات الراهنة للصراع المصيري الدائر على الساحة اللبنانية يقر الميثاق السياسي — التنظيمي الآتي لعملها الجبهوي .

القسم الاول — الوضع اللبناني ضمن اطار الوضع العربي : البعد القومي لنضال الحركة الوطنية اللبنانية

ان اي رؤية علمية لمعطيات الصراع الدائر على الساحة اللبنانية تكتشف فورا للعين البصيرة الصلة العميقة القائمة بين الوضع اللبناني والوضع العربي ، بين المشروع الانعزالي الذي يتناول لبنان والتخطيط الصهيوني الذي يشمل كل اقطار المشرق العربي ، بين النضال الوطني اللبناني من اجل بناء لبنان العربي الموحد الديمقراطي العلماني وبين النضال القومي العربي من اجل التحرر الوطني والتحرير القومي والتقدم الاجتماعي والديمقراطية والوحدة . ولهذه الصلة اسسها الموضوعية البعيدة والعميقة الجذور . واهمها ان لبنان جزء لا يتجزأ من المنطقة العربية بحكم الروابط القومية التي تشده اليها . لذا فان الصراعات التي تحكمها وفي طليعتها الصراع العربي الصهيوني تمسه وتعنيه مثل غيره وربما قبل غيره من الاقطار العربية . وقد أتت الحقبة الاخيرة من هذا الصراع ، حقبة كمب ديفيد ، تزيد التحام الوضع اللبناني بالوضع العربي شدة ورسوخا . ذلك ان مثلث كمب ديفيد عامل الساحة اللبنانية وما زال يعاملها على انها ساحة فعله الرئيسية في مواجهة مجمل الوضع العربي .

لذا فلا امكان لما يتصوره البعض من الفصل الكامل بين أزمة لبنان وأزمة المنطقة الا اذا كان الفصل المقصود هنا فصلا على الطريقة الساداتية . وهو في هذه الحال ربط محكم للوضع اللبناني بالوضع في المنطقة انما من البوابة الاسرائيلية بدلا من البوابة العربية .

وفي هذا الاطار لا بد أن يدرك اللبنانيون جميعا أن لبنان هو اكثر الاقطار العربية مصلحة في احباط اتفاقي كمب ديفيد لان نجاحهما يعني فرض الحكم الذاتي على الفلسطينيين داخل الارض المحتلة وتوطينهم حيث هم خارج الارض المحتلة . وهو ما لا يريده الشعب الفلسطيني وليس في مصلحته كما لا يريده الشعب اللبناني وليس في مصلحته ، فضلا عن انه يعني تصفية لب القضية القومية العربية اي قضية فلسطين من أساسها .

وانطلاقا من هذه الحقائق تعتبر الحركة الوطنية اللبنانية نفسها جزءا لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية وتستكمل برنامجها المرحلي « من أجل اصلاح ديمقراطي للنظام السياسي في لبنان » بتحديد بعده القومي العام على الاسس الآتية :

أولا — التزام أهداف النضال العربي في التحرر الوطني والتحرير القومي والتقدم الاجتماعي والديمقراطية والوحدة .

ثانيا — التقدم على طريق تحقيق الوحدة العربية بمضمونها الديمقراطي المعادي للامبريالية ، والسعي الى انجاز اي خطوة عملية ممكنة بين أي قطرين تؤهلهما ظروفهما لمباشرة عملية التوحيد . لان الوحدة العربية تبقى — انطلاقا من خط المواجهة الحازم للتحالف الصهيوني الامبريالي مقترنا بالحريات الديمقراطية للجماهير العربية — سلاح العرب الاول في معركة التحرر الوطني والتحرير القومي والتقدم الاجتماعي .

ثالثا — الاستناد في مواجهة التحالف الصهيوني الامبريالي والقوى الرجعية الى الحركة الشعبية التي يجب تمكينها من ممارسة دورها في اطار من الحريات الديمقراطية الواسعة كي تشكل بالفعل قاعدة الصمود المطلوب وطنيا وقوميا .

رابعا — تنظيم معسكر الصمود والتصدي العربي الرسمي وزيادة فاعليته على أساس رفض نهج التعاطي مع الحل الاستسلامي كليا ، وعدم الرهان على أوهام التسوية الراهنة المفترضة ، والمواجهة الجذرية لتحالف الامبريالية الاميركية واسرائيل ، وانتهاج سياسة التمسك القومي بمطالب تحرير الاراضي العربية المحتلة وانتزاع الحقوق الوطنية للشعب

الفلسطيني بما فيها حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة مع الحفاظ على جوهر القضية الفلسطينية كقضية تحرير قومي واستمرار الالتزام بالهدف الاستراتيجي لنضال الشعب الفلسطيني في تحرير كامل ترابه الوطني .

خامسا — توظيف الطاقات العسكرية والاقتصادية لمعسكر الصمود والتصدي العربي الرسمي من أجل تأمين الفعالية القصوى لمواقع المواجهة الرئيسية مع العدو الصهيوني وحليفه الامبريالي والتي تشغل الجبهة السورية في اطارها مكانا مركزيا ، مما يفرض تدعيم صمود سوريا والتضامن معها بمختلف الوسائل .

سادسا — تقديم الدعم الكامل للثورة الفلسطينية بما يمكنها من الحفاظ على مواقعها الراهنة وتعزيز قواها ومواصلة نضالها المسلح والسياسي ضد العدو الصهيوني وتكريس منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني .

سابعا — دعم النضال الوطني والقومي الذي تخوضه الحركة الوطنية اللبنانية وكل القوى الحريصة على وحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي في مواجهة المشروع الانعزالي الهادف الى تحويله كيانا طائفيا عنصريا على صورة اسرائيل وأمثالها .

ثامنا — جعل التضامن العربي الاوسع محكوما بوحدة الهدف ، الوطني والقومي ، ومشدودا الى أقوى حلقاته حلقة التصدي الحازم لخطط الحل الاستسلامي .

تاسعا — تثبيت وتنمية علاقة التحالف الاستراتيجي مع حركات التحرر الوطني والقومي وحركة عدم الانحياز المعادية للامبريالية ، ومع الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية ، ومع كل قوى التحرر والتقدم والديمقراطية والسلام ومجموع القوى الصديقة والحليفة على الصعيد العالمي .

عاشرا — الحفاظ على الانجازات والمكاسب الوطنية والاجتماعية التي حققتها حركة التحرر الوطني العربية والعمل على تطويرها .

حادي عشر — اقامة الجبهة الوطنية التقدمية العربية على المستوى الشعبي شاملة كل القوى القومية والوطنية والتقدمية والديمقراطية على امتداد العالم العربي . واعتبار مؤتمر الشعب العربي مدخلا لتحقيق هذا الهدف .

القسم الثاني ــ معطيات الازمة اللبنانية

تتشابك في الصراع الدائر على الساحة اللبنانية جملة عوامل داخلية وعربية ودولية يمارس كل منها قدرا من التأثير على مسار الوضع اللبناني ويؤدي استمرارها الى استمرار الازمة اللبنانية وتعقدها . ولا يمكن شطب أي من تلك العوامل بمجرد قرار ارادي ذاتي . بل ينبغي أن ينظر اليها على أنها معطيات موضوعية يستحيل في معزل عن ادراكها والتصدي لها انقاذ المصير الوطني اللبناني . ويمكن اجمال هذه العوامل ــ المعطيات على النحو الآتي :

أولا ــ الخطة الاسرائيلية حيال لبنان :

١ ــ ترمي اسرائيل ، في المدى القريب والمباشر ، من وراء ضغطها العسكري والسياسي المتمادي على لبنان ، الى ضرب الثورة الفلسطينية وتصفية مواقعها مثلما ترمي الى وضع معسكر الصمود والتصدي العربي الرسمي وخصوصا سوريا موضع استنزاف دائم .

٢ ــ لكن الخطة العسكرية ــ السياسية الاسرائيلية الجاري تنفيذها ضد الجنوب ولبنان ككل ليست مجرد رد فعل عارض على الوجود الفلسطيني ، بل هي خطة أصلية سابقة على قيام الثورة الفلسطينية وعملها الفدائي ، مصدرها الاول والتاريخي الاطماع الصهيونية القديمة والمعروفة في أرض لبنان ومياهه .

٣ ــ ان الهدف الاخير لاسرائيل في المدى الابعد هو احكام سيطرتها على كل لبنان بحيث تتمكن من تحقيق كامل أطماعها على قاعدة تطبيع العلاقات اللبنانية ــ الاسرائيلية بعقد معاهدة صلح يسقط معها لبنان في مخطط كمب ديفيد ليتحول بالتالي الى كيان متصهين منسلخ عن العالم العربي متصل باسرائيل دائر في فلكها . وبذلك تتحقق خطوة مهمة على طريق تنفيذ مخطط تحويل المشرق العربي كيانات مفتتة ومركبة مجددا على قواعد الانقسامات الطائفية والمذهبية والعرقية والعشائرية وكل ما هو موروث على البنية الاجتماعية التقليدية في العالم العربي .

ثانيا ــ الموقف الاميركي من الوضع اللبناني :

ينطوي الموقف الاميركي من الوضع اللبناني على التوجهات الاتية :

١ ــ يخضع تعاطي الولايات المتحدة الاميركية مع الوضع اللبناني لمجمل موقفها العام من أزمة الشرق الاوسط ، وهو الموقف المحكوم بالسعي الى تثبيت وتعميم منطق كمب ديفيد ضمن الوضع العربي. لذا فان سياستها متصلة سلفا بالخطة الاسرائيلية حيال الوضع اللبناني ومفتوحة عليها .

٢ ــ تحظى الخطة العسكرية ــ السياسية الاسرائيلية حيال لبنان باجازة مرور اميركية واضحة مما يعني ان الولايات المتحدة تدعم عمليا الاحتلال الاسرائيلي المباشر وغير المباشر للشريط الحدودي . وقد أثبتت ذلك الوقائع الميدانية كما أثبتته المناسبات العديدة التي وضع فيها مجلس الامن يده على قضية الجنوب وتبين في اثنائها أن الموقف الاميركي يشكل الحاجز الاول في وجه امكان الوصول الى تنفيذ قرارات المجلس الداعية الى الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الشريط الحدودي المحتل وبسط سيادة الدولة اللبنانية على كل اراضي الجنوب .

٣ ــ أما الموقف الاميركي من المشروع الانعزالي واهدافه الداخلية الخاصة فيتلخص في كون الولايات المتحدة تعتبره مشروعا ينبغي الحفاظ عليه وعلى قواه كعنصر توازن اساسي لابقاء الساحة اللبنانية ساحة فعل حر لمعسكر كمب ديفيد .

٤ ــ لن تمارس الولايات المتحدة بالطبع اي ضغط فعال على اسرائيل لكبح خطتها الهجومية حيال لبنان بل ستستمر في لعب دور محوره ادارة الازمة اللبنانية ضمن افق مديد لاستنفاذ كل الاغراض المنشودة من وراء فتحها أصلا . وهي اغراض تتصل اساسا بالوضع العربي وبأزمة الشرق الاوسط ومستقبل الصراع العربي الصهيوني من اساسه .

ثالثا ــ حركة المشروع الانعزالي في طوره الراهن واطواره المقبلة :

في ضوء ما كشفته وقائع الصراع المتزايد احتداما على الساحة اللبنانية نستطيع تعيين جذور المشروع الانعزالي واتجاهات حركته في طوره الراهن واطواره المقبلة على النحو الاتي :

١ — ليس المشروع الانعزالي الذي تحمله « الجبهة اللبنانية » اليوم وتشكل الكتائب قوته الضاربة وليد العام ١٩٧٥ بل هو يضرب بجذوره في أعماق تاريخ لبنان الحديث ويتصل بمنطق نشوء الكيان والنظام اللبنانيين ليشكل بذلك احد تجليات المشروع الامبريالي — الصهيوني العام الهادف منذ أكثر من قرن الى تركيز سيطرته على المنطقة العربية .

٢ — يستمد المشروع الانعزالي زخمه الايديولوجي وأساسه المادي التاريخي من النظام السياسي اللبناني الموروث ، الطائفي شبه الاقطاعي، الذي كان وما زال منبع الانعزال عن العروبة ايديولوجية وسياسة وثقافة وهوية « قومية » مفتعلة ، وفيه تكمن كل البذور التقسيمية التي جعلت دائما من وحدة لبنان الظاهرة في الخارج مجرد غلاف شفاف لتقسيمه الفعلي المستتر من الداخل .

وما يفعله المشروع الانعزالي هو في الواقع مجرد تضخيم سمات هذا النظام السياسي اللبناني الموروث الى الحد الذي يجعلها أساسا للانتقال بلبنان الى صيغة « الوطن القومي الطائفي » الاكثر صفاء هذه المرة على قاعدة تحويل الانعزال الرجراج الذي كان يضخه النظام اللبناني دوما الى انسلاخ كامل عن العالم العربي واعادة صوغ وحدة لبنان بحيث تكون وحدة مركبة مقننة رسميا هذه المرة . مما يعني أن هذه الوحدة ستظل تحمل ، ضمن الوجهة التي يريدها لها المشروع الانعزالي ، الكثير من عناصر التقسيم الفعلي القائم اليوم تحت شعار مراعاة اعتبارات التعددية الحضارية ليصبح لبنان المستقبل حسب هذا المشروع اتحادا بين مركز متماسك تحكمه اقلية انعزالية طائفية يحكمها حزب فاشي واحد وبين أطراف مفككة تقوم بينها وبين المركز علاقات تبعية وخضوع تجسد ، دستوريا وحقوقيا ، السيطرة الفئوية العنصرية للاقلية بكل ما تنطوي عليه من امتيازات طائفية — طبقية سياسية واقتصادية واجتماعية .

٣ — في الطور الراهن من المشروع الانعزالي يبدو حزب الكتائب ، الذي أمن لنفسه غلبة كاسحة في مناطق « الجبهة اللبنانية » معنيا بحسم مسألة وحدانية السلطة في هذه المناطق حسما كليا . مما يبرز الوجه الفاشي للمشروع الانعزالي على حقيقته ، فما يجري بناؤه في الغيتو على يد الكتائب هو حكم الحزب الفاشي الواحد .

هذا التوحيد القسري الذي تمارسه القيادة الفاعلة في حزب الكتائب

لقوى ومناطق الغيتو الانعزالي يستهدف تحويل هذه المناطق قاعدة آمنة تشكل في نظر أصحابها محطة يتحصنون اليوم خلف أسوارها في انتظار ميزان قوى مناسب لامكان السيطرة على لبنان كله . مما يعني ان الامر الواقع التقسيمي الراهن الذي فرضه حزب الكتائب في الغيتو القائم اليوم سيطول أمده ما دام أصحاب المشروع الانعزالي عاجزين عن التقدم سياسيا وعلى الارض نحو اخضاع سائر المناطق اللبنانية لسيطرتهم .

٤ — ان تطلع المشروع الانعزالي الى احكام سيطرته على لبنان كله يتجسد من ناحية في التخطيط العسكري لغزو المناطق الوطنية من أجل الحاقها بالمركز الذي يبنيه اليوم ، كما يتخذ من ناحية ثانية صيغة العمل على احداث اختراقات سياسية من خلال تشجيع ولادة ردائف طائفية للغيتو الانعزالي في المناطق الوطنية ، حتى اذا ما تفككت هذه المناطق وتحولت بدورها غيتوات مبعثرة أمكن الحاقها بالغيتو الانعزالي الذي سيكون أقواها وستقع تحت سيطرته ليدور الجميع في فلك اسرائيل بالتالي :

رابعا — موقف السلطة الشرعية ومسؤوليتها :

اذا كان لا بد من تحديد المسؤوليات حيال ما يواجه لبنان اليوم وطنا وشعبا فمن البديهي القول ان اصرار اصحاب المشروع الانعزالي على مشروعهم كان وما زال السبب الرئيسي وراء تفاقم الاخطار على المصير الوطني اللبناني وبلوغها حدا بات يهدد بنسف مقومات لبنان الوطنية من أساسها .

واذا كانت مسؤولية الطرف الانعزالي عن ايصال البلاد الى الوضع المعقد الذي تعيشه اليوم تبدو واضحة على هذا النحو القاطع فان الاشارة اليها لا تكفي تلخيصا لكل المسؤوليات . فالواقع أن السلطة ممثلة برئيس الجمهورية تتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية في هذا المجال . ونستطيع اليوم بعد انقضاء الشطر الاكبر من ولاية الرئيس الياس سركيس ، أن نسجل النتائج والاستنتاجات الاتية حول موقف السلطة الشرعية ومسؤوليتها :

١ — ان ما كان ينسب الى رئيس الجمهورية من مشروع مستقل يستهدف اعادة توحيد لبنان وتحقيق تسوية سياسية على حساب طرفي الصراع قد سقط سقوطا نهائيا . وبعد أربع سنوات من ممارسة الحكم غلب الخضوع المتمادي للابتزاز الانعزالي على نهج السلطة الشرعية

غلبة كاسحة .

٢ — لا وقائع قائمة أو محتملة يمكن الافتراض بالاستناد اليها ان رئيس الجمهورية سيفتتح نهجا جديدا في التعاطي مع الازمة اللبنانية خلال المدة المتبقية من ولايته . بل ان كل الوقائع تصب في خانة نفي مثل هذا الافتراض .

٣ — ان عجز رئيس الجمهورية عن صوغ مشروع سياسي مستقل يتم تنفيذه لصالح اعادة توحيد لبنان على حساب طرفي الصراع مرده التزامه سلسلة منطلقات سياسية خاطئة تشكل انعكاسات للموقع الفئوي الذي اراده الرئيس لنفسه .

— اول هذه المنطلقات الخاطئة النظر الى الخطة الاسرائيلية الجاري تنفيذها ضد الجنوب ولبنان ككل على انها مجرد رد فعل عارض على الوجود الفلسطيني ، والاصرار بالتالي على عدم رؤية الابعاد الحقيقية التاريخية والراهنة والمستقبلية لهذه الخطة التي تستهدف تقويض المصير الوطني اللبناني في اطار السعي الى بسط السيطرة الصهيونية على المنطقة العربية .

— وثاني هذه المنطلقات الخاطئة مساواة البندقية الفلسطينية بالبندقية الانعزالية مما يعني طمس الفارق الجوهري بين وظيفة كل منهما وطريقة التعاطي معهما . فالبندقية الفلسطينية مرفوعة ضد اسرائيل اساسا وهي ضمان عدم تحول الوجود الفلسطيني في لبنان الى توطين قسري ووسيلة ضبطها وتنظيمها جاهزة : انها الاتفاقات المعقودة بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية . فيما البندقية الانعزالية مرفوعة ضد وحدة لبنان وضد كل سلطة شرعية ولا علاج لمضاعفاتها سوى فرض القانون والشرعية عليها .

— وثالث هذه المنطلقات الخاطئة اعتبار الكيان التقسيمي الذي اقامه حزب الكتائب داخل البلاد امرا واقعا مبررا بالوجود الفلسطيني ، والنظر اليه بالتالي على انه عنصر في التوازن العام يمكن ان تستخدمه الشرعية لمصلحتها وهو الاعتبار الكامن وراء امتناع رئيس الجمهورية عن اتخاذ أي قرار بالتصدي للدويلة الكتائبية على رغم مصادرتها كل وظائف السلطة الشرعية في الفيتو الانعزالي عسكريا وامنيا واقتصاديا واداريا .

— ورابع هذه المنطلقات الخاطئة الاخذ بمعادلة مزيفة تجعل من « الجبهة اللبنانية » ممثلا وحيدا للمسيحيين فيما اكثرية المسيحيين تناهض

المشروع الانعزالي وتستشعر افاقه الانتحارية ، والتلاعب بخريطة الواقع السياسي اللبناني من خلال انكار وزن الصف الوطني الذي يضم بالفعل قوى الاكثرية الساحقة من اللبنانيين واعتباره مجرد طرف ملحق بهذه الجهة العربية أو تلك والاصرار على شطب دوره المستقل المقرر في اي حل .

القسم الثالث — في سبيل مواجهة وطنية جذرية للمشروع الانعزالي المدعوم اسرائيليا

اوضحنا في القسمين السابقين معطيات الازمة اللبنانية ضمن اطارها القومي ، وخصوصا ما يتعلق منها بحركة المشروع الانعزالي في طوره الراهن واطواره المقبلة وموقف السلطة الشرعية ومسؤوليتها . ونود ان نستخلص من ذلك جملة حقائق يتوقف على وضوحها وضوح منطلقات المواجهة الوطنية الجذرية المطلوبة لهذا المشروع .

اولى هذه الحقائق ان المشروع الانعزالي المدعوم اسرائيليا ، والمجسد اليوم في الدويلة الكتائبية ، قد اكتسب في حركته واستراتيجيته ومجمل تكتيكاته طبيعة صهيونية تجعل من العبث انتظار انكفاء اصحابه طوعا لمصلحة حل سياسي او وفاق وطني ينهي الازمة اللبنانية . وما لم يجد هذا المشروع في مواجهته قوة وطنية حاسمة وتوازنا رادعا يجبره على الانكفاء وقبول التسوية والوفاق والحل ، فسيمضي في استكمال اجراءاته على الارض مهما طالت مسيرته وتعرجت .

وثانية هذه الحقائق انه لم يعد من مجال للرهان على حل سياسي تنفذه وترعاه السلطة الشرعية الحالية . لكن ذلك لا يعني اسقاط السلطة الشرعية من الحساب بالمطلق وادارة الظهر نهائيا لمبدأ الحل السياسي . بل ان الحركة الوطنية ستبقى تؤيد وجود سلطة شرعية ترمز الى وحدة اللبنانيين ويقع على عاتقها واجب التوصل الى حل يحفظ مقومات البلاد الوطنية الاساسية ، مثلما ستبقى ترى في الحل السياسي نهاية المطاف المنطقية لهذا الصراع الدائر على الساحة اللبنانية .

وثالثة هذه الحقائق واهمها انه ما لم تتعرض السلطة الشرعية القادمة الى ضغوط وطنية حاسمة ترغمها على سلوك سبيل المواجهة

الحازمة للمشروع الانعزالي المدعوم اسرائيليا لا يمكن ان ننتظر منها دورا ايجابيا ملموسا في هذا المجال . والضغوط المجدية ليست هنا ضغوط المطالبة الكلامية المتكررة ، بل هي ضغوط ميزان القوى الفعلي على الارض والذي ينبغي التأثير فيه جديا كي يترجم على نحو ملموس رجحان كفة الجبهة المناهضة للدويلة الكتائبية الفاشية ، هذه الجبهة التي تضم قوى سياسية ومناطق جغرافية وطوائف وفئات اجتماعية متعددة متنوعة يحتل ضمنها المسيحيون الحريصون على بقاء لبنان موحدا وعلى انقاذه من خطر الصهينة موقعا رئيسيا .

هذه الحقائق الثلاث تتقاطع اذن عند نقطة اساسية مشتركة مؤداها انه لا بد من تنظيم مواجهة وطنية جذرية مباشرة للمشروع الانعزالي المدعوم اسرائيليا من خلال اعادة ابراز وبناء النقيض الوطني الفعلي لهذا المشروع . اي انه بالاستناد الى الحقائق المشار اليها نستطيع ان نخلص الى المعادلة الاتية التي يجب ان تحكم الموقف الوطني : اصحاب المشروع الانعزالي ينفذون مشروعهم على الارض فيما هم يبحثون عن موقع لهم في الحكم ، فعلى الوطنيين اللبنانيين ان يكون لهم مشروعهم الوطني النقيض على الارض فيما هم يضغطون على السلطة كي يمارس الحكم دوره في الحل .

هذا المشروع الوطني يفترض فيه ان يمحو اولا آثار الانكفاء الذي فرض على الحركة الوطنية ومجمل الصف الوطني في الماضي ، وان يصحح ثانيا ميزان القوى المختل الآن لمصلحة الانعزاليين ، ثم ان يخطو ثالثا خطوات واسعة على طريق تمكين الاكثرية المناهضة للدويلة الكتائبية الفاشية من استعادة كامل وزنها السياسي والجغرافي والشعبي والقتالي الراجح . لذا فان المشروع الوطني المطلوب صوغه وشرحه وتنفيذه هو بطبيعته مشروع استنهاض يجب ان يفتح امام الحركة الوطنية آفاق استعادة القضية ومع القضية مقومات القوة . وهي آفاق لا بد ان تتجسد في مستويات رئيسية ثلاث مترابطة : البرنامج والخطة والاطار التنظيمي .

اولا ــ البرنامج السياسي للمواجهة الوطنية :

وفي هذا الصدد ينبغي التشديد على المحاور الثلاث الآتية :

أ ــ تجديد التزام البرنامج المرحلي سبيلاً لبناء لبنان الديمقراطي العلماني الموحد على قاعدة المساواة والاندماج الاجتماعي الفعلي ، مقابل لبنان الفاشي الطائفي المركبة وحدته على قاعدة التمييز والتقسيم والالحاق .

ذلك البرنامج المرحلي للحركة الوطنية يشكل ، بدعوته الى تصفية العلاقات السياسية الطائفية شبه الاقطاعية التي ينهض عليها النظام اللبناني ، النقيض الفعلي الحاسم للمشروع الانعزالي الذي يجد مستنده التاريخي في هذه العلاقات نفسها . مثلما يشكل بطرحه مطلبي الغاء الطائفية السياسية وتغيير قواعد التمثيل السياسي في اتجاه جعل لبنان كله دائرة واحدة واعتماد التمثيل النسبي ، البرنامج الوحيد القادر على تحقيق وحدة لبنان الوحدة البسيطة الكاملة . ذلك ان الوحدة اللبنانية الفعلية لا يمكن ان تتحقق ما دامت قوانين التمثيل السياسي السائدة تعيد انتاج عوامل انقسام اللبنانيين الموروثة الى طوائف ومناطق واقطاعات سياسية . وليس كمثل الغاء الطائفية السياسية وتحويل لبنان كله دائرة انتخابية واحدة والاخذ بنظام التمثيل النسبي ، ما يؤمن اخيرا غلبة اتجاهات الوحدة اللبنانية المعاصرة على عناصر التقسيم الموروثة عن حقبات من التاريخ اسبق .

واذا كان البرنامج المرحلي ، في مجموع نصوصه وبنوده ومطالبه يحسم مسألة وحدة لبنان فانه يؤدي ايضا وظيفة توفير القاعدة الراسخة لحسم مسألة انتماء لبنان العربي . ذلك انه ليس كمثل الوحدة الشعبية المتحققة فعلا على قاعدة نظام سياسي ديمقراطي علماني بيئة يمكن ان تزدهر فيها عروبة لبنان وتتأكد لتتفكك معها اسس الانعزال وتتبدد .

ب ــ التزام العروبة الوحدوية قومية راسخة للبنان مقابل التحاق المشروع الانعزالي بمخطط صهينة لبنان والمشرق العربي كله .

وهو التزام يجسد ادراك الحركة الوطنية اللبنانية انه لا متسع اخيرا في هذه المنطقة العربية الا لاحدى حركتين تاريخيتين متصارعتين صراعا تناحريا : حركة العروبة الوحدوية الديمقراطية العلمانية من ناحية، وحركة الصهيونية والصهينة التي تشكل نتاج الامبريالية وحليفتها من ناحية ثانية .

فاما التزام الاولى او زوال لبنان ضحية استفحال الثانية .

ولالتزام العروبة الوحدوية الديمقراطية العلمانية بوابة عملية لا بد من ولوجها لحسم قضيتين اساسيتين :

١ ــ تنظيم الوحدة الفعلية القائمة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني

والتي تجد ترجمتها على الصعيد الرسمي في الاتفاقات المعقودة بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية مثلما تجد ترجمتها على الصعيد الشعبي في التحالف المتين القائم بين الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية .

٢ — ترجمة العلاقة المميزة بين لبنان وسوريا الى روابط محددة ملموسة بين القطرين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والامنية .

ج — التزام برنامج مطلبي مرحلي على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي يعالج نتائج الحرب والمعضلات التي افرزتها ويستوعب المطالب الرئيسية للحركة الشعبية بمختلف قطاعاتها وفي جميع المجالات ، ويقدم حلولا بعيدة المدى لمعالجة مجمل اوضاع الاقتصاد اللبناني وتركيبه على قاعدة الدفع في اتجاه اقتصادي وطني مستقل متوازن يرتكز اكثر فأكثر الى قاعدة انتاجية صلبة .

ثانيا — الخطة السياسية للمواجهة الوطنية في الظرف الراهن :

اذا كان البرنامج السياسي للمواجهة الوطنية يشكل ، في محاوره الرئيسية المذكورة ، مرشد الحركة الوطنية في صراعها المديد مع المشروع الانعزالي المدعوم اسرائيليا ، فان خطتها السياسية النضالية يجب ان تتمحور في الظرف الراهن حول المهمات الرئيسية الاتية :

١ — استمرار الضغط على السلطة في سبيل الحد من انزلاقها في نهج الخضوع المتمادي للابتزاز الانعزالي ، ووضع الحكم باستمرار امام مسؤولية التصدي للخطر الفاشي التقسيمي في الداخل ورديفه الاحتلال الاسرائيلي المباشر وغير المباشر على الحدود ، ورفض اي مدخل امني جزئي لمعالجة الازمة اللبنانية ، واعتبار الجيش في تركيبه الحالي غير مؤهل للعب اي دور امني وللاضطلاع بمهمة حماية حدود البلاد من الخطر الصهيوني في الخارج وصون وحدتها في الداخل . والاصرار على ان الحل السياسي المتكامل هو وحده الاساس الملائم لمعالجة الوضع الامني على نحو شامل . والالحاح على مطلب بناء الجيش الوطني بصفته مطلبا مركزيا مع التشديد على الابعاد السياسية الجوهرية المتكاملة لقضية اعادة بناء الجيش على أسس وطنية .

٢ — التأكيد على الدور الذي تؤديه قوات الردع العربية في حفظ

الامن ورفض اي انتقاص من هذا الدور ودعوة السلطة الى اتخاذ كل التدابير اللازمة لتسهيل مهمة هذه القوات .

٣ — تأكيد حقيقة الطبيعة اللبنانية للصراع من خلال نهوض القوى الوطنية اللبنانية بمسؤولياتها واضطلاعها بدورها كاملا في معركة استعادة وحدة لبنان وصون عروبته وتكريس حق شعبه في التطور الديمقراطي .

٤ — تحصين المناطق الوطنية في وجه اي اختراق سياسي او عسكري أو امني .

٥ — تولي القوى الوطنية اللبنانية مسؤوليتها في حماية المناطق الوطنية عسكريا والمساعدة في تنظيم امنها الداخلي ورعاية وضعها الاجتماعي وتوفير تماسكها السياسي .

٦ — معاملة السلطة الشرعية باجهزتها وجيشها ومؤسساتها ومختلف الاجراءات الصادرة عنها وفق مقياس حماية الوجود الوطني ومصالحه وقواه من ناحية ومقياس موقف هذه السلطة من المشروع الانعزالي من ناحية ثانية .

٧ — تنظيم الدفاع عن المناطق الوطنية في الجنوب في وجه خطة التهدد الصادرة عن دويلة الخائن سعد حداد المدعومة اسرائيليا والتصدي القتالي للاحتلال الاسرائيلي المباشر وغير المباشر تحت شعار حماية وحدة لبنان وتحرير أرضه المحتلة في الجنوب .

٨ — العمل على تحرير الغيتو الانعزالي من الهيمنة الفاشية من خلال تقديم كل العون والدعم للقوى الديمقراطية العلمانية التوحيدية في مناطق السيطرة الانعزالية والتي سيتعاظم حجمها بالتأكيد في مواجهة الخيار الفاشي . لان هذا الخيار المفروض بالارهاب على الغيتو الكتائبي سيولد من التناقضات ما يجعل اكثرية فعلية تنتصب في وجهه ، اكثرية تضم قوى اجتماعية ومناطق وطوائف وتيارات سياسية متعددة متباينة يجمعها جميعا الالتزام ببقاء لبنان وطنا موحدا لجميع ابنائه .

ثالثا — الاطار التنظيمي للمواجهة الوطنية :

لا بد ، في سبيل تعزيز امكانات الاضطلاع بهذه المهمات السياسية والبرنامجية الراهنة والبعيدة المدى ، من بناء اطار تنظيمي للمواجهة

الوطنية حول المفاصل الرئيسية الاتية :

أ ـ توفير أسس التماسك السياسي الوطني المطلوب في مواجهة المشروع الانعزالي بـ :

١ ـ تطوير الصيغة التنظيمية لعمل الحركة الوطنية في اتجاه تأمين الغلبة الكاسحة للعمل المشترك على كل عمل فئوي مع الحفاظ على الاستقلال الايديولوجي والتنظيمي والسياسي لكل طرف في ما لا يتعلق بشؤون العمل المشترك والتزاماته . وعلى أن يؤدي تطوير الصيغة الى حسم مسألة وحدة مركز القرار الوطني العام بتأمين المشاركة المباشرة والنشطة من جانب كل القيادات الاولى لاحزاب الحركة الوطنية وتنظيماتها في العمل الجبهوي ، والى بناء هرم تنظيمي متماسك لمؤسسات الحركة الوطنية على رأسه قيادة مركزية تتوزع المهمات فيما بينها وتؤدي دورها وفق قاعدة : القرار جماعي ومسؤولية التنفيذ فردية .

٢ ـ معالجة التشرذم السياسي التنظيمي القائم في الساحة الوطنية من خلال استيعاب من هو مستعد ومستحق من التنظيمات الاخرى الموجودة في المناطق الوطنية ضمن الاطر التنظيمية المتعددة المستويات لعمل الحركة الوطنية الجبهوي ، على قاعدة التزام الخط السياسي للحركة ووثائقها البرنامجية ومواثيقها التنظيمية .

٣ ـ ايجاد الاطر التنظيمية الشعبية الملائمة لتجنيد الجماهير واشراكها في مختلف مهمات النضال الوطني .

٤ ـ العمل على اقامة جبهة وطنية شاملة تضم كل قوى الصف الوطني وكل الحريصين على بقاء لبنان وطنا موحدا لجميع ابنائه . وذلك من خلال التوصل الى تحديد الجوامع السياسية المشتركة بين أطراف هذه الجبهة والصيغة التنظيمية المرنة التي تؤمن حضور أوسع حشد من ممثلي القوى السياسية والشعبية في صفوفها .

٥ ـ اعادة تنظيم القيادة السياسية المشتركة للحركة الوطنية والثورة الفلسطينية بما يحدد مهماتها والاصول النظامية لعملها .

ب ـ تنسيق الطاقة الدفاعية للقوى الوطنية وتنظيم الوجود الوطني المسلح بـ :

١ تحقيق الوحدة العسكرية الضرورية بين قوات الحركة الوطنية وتعزيز تسليحها وتجهيزها وزيادة حجمها .

٢ ـ تحقيق التنسيق العسكري بين الحركة الوطنية والتنظيمات

الاخرى الموجودة في الساحة الوطنية .

٣ ـ اعادة تنظيم القيادة العسكرية المشتركة للحركة الوطنية والثورة الفلسطينية بما يحدد مهماتها والاصول النظامية لعملها .

٤ ـ ايجاد نظام انضباط عسكري عام ملزم لقوات جميع الاطراف في المناطق الوطنية يحدد ما هو مسموح لها وما هو ممنوع عليها ووسائل التطبيق .

ج ـ تنظيم الوضع الامني في المناطق الوطنية :

١ ـ تتولى قوات الردع العربية مهمة حفظ الامن في المناطق الوطنية بصفتها قوات السلطة الشرعية والطرف الاول المسؤول في هذا المجال .

٢ ـ تقدم قوى الامن الداخلي العون الممكن لقوات الردع العربية في اضطلاعها بدور حفظ الامن .

٣ ـ يتحدد الدور الامني للمقاومة الفلسطينية ضمن اطار المسؤولية عن أمن الوجود الفلسطيني .

٤ ـ تقوم الحركة الوطنية بدور الطرف المعاون لقوات الردع العربية وقوى الامن الداخلي في مهمة حفظ الامن في المناطق الوطنية . اما حيث لا وجود لقوات الردع العربية فتتحمل الحركة الوطنية مسؤولية حفظ الامن وتتولى تنظيمه بالتعاون مع الاطراف الوطنية الاخرى حسب مقتضيات وضع كل منطقة . مما يفرض بناء جهاز امني مشترك للحركة الوطنية يضطلع بهذه المسؤوليات جميعا .

٥ ـ اعادة تنظيم القيادة الامنية المشتركة للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية بما يحدد مهماتها والاصول النظامية لعملها .

د ـ معالجة الوضع الاجتماعي في المناطق الوطنية بـ :

١ ـ تنظيم الضغط على الدولة كي تضطلع بمسؤولياتها الاجتماعية الى اقصى حد ممكن .

٢ ـ توفير الحد الادنى من الخدمات والتقديمات الاجتماعية المباشرة عن طريق الحركة الوطنية وبمشاركة أوسع قاعدة من الفعاليات والجماهير الوطنية .

هـ ـ وضع خطة اعلامية نشطة للحركة الوطنية بمختلف الوسائل وفي جميع المجالات .

و ـ وضع خطة نشاط خارجي منتظم عربيا ودوليا للتعريف بالقضية الوطنية اللبنانية في مرحلتها الراهنة وللحصول على الدعم السياسي

والمادي اللازم لنضال الحركة الوطنية .

★ ★ ★

ويامل المجلس السياسي المركزي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في أن يشكل اقراره هذا الميثاق السياسي — التنظيمي للعمل الجبهوي في الحركة الوطنية اللبنانية خطوة مهمة على طريق تمكينها من استعادة زمام المبادرة في الصراع ومن تحصين الساحة الوطنية في وجه الاختراقات المعادية وتوحيد القوى الفاعلة فيها ثم من التقدم على طريق دحر القوى الفاشية المتصهينة وتحرير لبنان من خطرها .

واذ يؤكد المجلس السياسي المركزي التزامه هذا الميثاق يدرك تماما ضرورة الاسراع في صوغ كل الخطط التفصيلية اللازمة لوضع توجهاته كاملة موضع التطبيق .

المجلس السياسي المركزي
للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان

بيروت في ٣-٤-١٩٨١